طفح الكوتة

أوجاع المصريين خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك

محمود الخولي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : طفح الكوتة

المؤلف : محمود الخولي

رقم الإيداع : ٩٦٩٠

الطبعة الأولى ٢٠١٢

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهداء...

إلى الذين غسلوا بالثورة عارنا

.. كسروا القيود وأيقظوا رقادنا

إلى شباب ٢٥ يناير.. و« تحريرنا »

أُقبّل تراب الأقدام .. ودامت مصرنا

الكاتب

مقدمة لابد منها

يقوم مديرو أجهزة الإعلام في أمريكا بوضع أسس عملية تداول الصور والمعلومات، ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها، تلك الصور والمعلومات التي تحدد المواقف والمعتقدات، بل وتحدد السلوك في النهاية، وعندما يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلي طرح أفكار وتوجهات لا تتطابق مع الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون بتعبير الأمريكي هربرت شيلر في كتابه «المتلاعبون بالعقول» إلى سائسي عقول.

وتضليل عقول البشر، هو على حد قول الفيلسوف البرازيلي «باولو فرير»أداة للقهر، فهو إحدي الأدوات التي تسعي النخب من خلالها إلي تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة ، على أن تضليل الجماهير لا يمثل أول أداة تتبناها النخب الحاكمة من أجل الحفاظ على السيطرة الاجتماعية؛ إذ أن الحكام لا يلجؤون إلى التضليل الإعلامي- كما يوضح فرير- إلا عندما يبدأ الشعب في الظهور ولو بصورة فجة، كإرادة اجتماعية في مسار العملية التاريخية، أما قبل ذلك فلا وجود للتضليل الإعلامي بالمعني الدقيق للكلمة، بل تجد بالأحرى قمعا شاملا، إذ لا ضرورة هناك لتضليل المضطهدين عندما يكونون غافلين لآذانهم في بؤس الواقع، ولعل العبقرية المرعبة للنخبة السياسية الأمريكية قد تمثلت منذ البداية في قدرتها على اقتناع الشعب بالتصويت ضد أكثر مصالحه أهمية!!

شيء من هذا القبيل ، أو قريب الشبه منه ، تكتشفه ودون معاناة في دول العالم الثالث، ومصر في المقدمة بالطبع خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، بل وقبلها منذ أن قال الرئيس السادات إن ٩٩٪ من أوراق الحل في يد الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما كان السادات يقصد ملفات الشرق الأوسط وملف الصراع العربي الإسرائيلي، هضم الرئيس السابق حسني مبارك الوصية وعمل بها، ولكن على طريقته، إذ عقد العزم سيما خلال السنوات الأخيرة من حكمه علي أن يرتمي- ونجليه وقرينته- في أحضان كرسي الرئاسة المدعوم أمريكيا ، ممتطيا جواد التضليل

الإعلامي، حتي نجح في إقناع قطاع عريض من الشعب - وزي ما بيقول الكتاب الأمريكي - بالتصويت ضد مصالحه ، ثلاثون عاما والشعب يغني له " اخترناك .. اخترناك، دون أن يستطيع أن يورب بوجهه تجاه بديل آخر، وإلا لاحقته الأجهزة الأمنية هو وأهله، وانقطع عيشه، الكل لا يجرؤ على الحديث ضد رأس النظام أو يغضبه بالمعني الذي أقصده وأعنيه، اللهم باستثناء دور الجبهة الوطنية للتغيير مع ظهور الدكتور محمد البرادعي في كادر الحياة السياسية في مصر قبل سنوات معدودة، وربما قبلها- وللأمانة- دعوات الدكتور أيمن نور، وصيف الرئاسة في ٢٠٠٥ ، على استحياء في جولاته لحشد مؤيدين له في آخر انتخابات رئاسية، توازي معها بذوغ حركات كفاية وشايفنكو و٦ أبريل، كانت جميعها مرصودة من قبل الإعلام الرسمي الذي نجح في تضليل الشعب حين ردها الي صدر أنصار التغيير كخنجر مسموم باعتبار ما نادوا به يهدف الي زعزعة استقرار البلد، ووأد الانجازات القديمة والمأمول إنجازها في قابل سنوات التوريث، فتحولت قبلة القناعة الشعبية بالتغيير، من الحاكم إلي الحكومة، تعاطفا مع وهم الاستقرار، حتي أن مظاهرات ما سمي إعلاميا برصيف قصر العيني، كانت فئوية وضد الحكومة وليس الحاكم، وحتي خطاب جماعة الإخوان المسلمين للحاكم ، كان في مجمله حاملا وبغرابة شديدة، لصيغ المهادنة، وليرجع من يشاء إلى «اليو تيوب» وحديث مرشد الجماعة الدكتور محمد بديع لبرنامج العاشرة مساء وليشاهد كيف كان بديع يكني - باحترام- الرئيس السابق بـ«أبو كل المصريين» دون أن تأتي على لسانه كلمة تغيير الحاكم، حتي أحزاب المعارضة وكتابها، كانوا - إلا نادرا-أقرب إلى من عقد صفقة مع النظام البغيض، راقت لطريقتهم هواه باسم الديمقراطية، فيما استغلوا اللعبة لتحقيق أهداف حزبية، قاصرة في أقصي أمانيها علي إصدار صحف تكتب في الاتجاه المضاد لتيار الحكم، فألبسها الإعلام المضلل ثياب المعارضة، ليبدو الأمر في النهاية ، وكأن النظام مستاء منها ،بينما الحقيقة أنه وقع في غرامها!!

في السنوات الأخيرة من حكم مبارك طفح كيل الشعب من فرط الفساد الذي عم كل المؤسسات، دون محاسبة إلا لمن غضب عليهم النظام، وانقلب عليهم الإعلام بتوجيه رسمي مفخخ، واكبه تندر أحد أركانه الفاسدة تحت قبة مجلس الشعب، فوصفه بأن وصل للركب، فتوهمناه بالتضليل الإعلامي ، نصيرًا للشعب .. في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق هربت أموال المصريين إلى الخارج في صفقات القروض المشبوهة بمعرفة رجال نظامه، فأهدرت حقوقه، ومكتساباته، وضاع

أمله في الحصول على غطاء صحي يداوي أمراضه وأوجاعه ، وفي كوب مياه نظيف يضمن له الوقاية من أمراض فتاكة، وغذاء آمن من مبيدات مستوردة «مسرطنة» تحمل في أحشائها أمارات الفتك به دون توصية، فعجت المستشفيات بما لا تطيق من مرضى الفشل الكلوي والكبدي، وفي فرص عمل تكفل له حياة كريمة، وتعليم يضمن له عدم التسرب منه ، وبحث علمي يرتقي به وينهض ببلده إلى مصاف دول سبقتنا بزمان ، كانت قد بدأت معنا مشوار التحرر والاستقلال، فيما كان النظام يرمي بالعجز عن تحقيق مراد الشعب في حجر الزيادة السكانية ليخفي سوءات فساده دون أن ندري!

في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق طفح المصريون وكما نقول في تراثنا الشعبي. الكوتة، من فرط الاستبداد والقهر، فانتشرت المخدرات وانحدرت القيم ، وسادت ثقافات الرشوة والمحسوبية على كافة المستويات، وفي كل القطاعات، والتهمت الفتنة الطائفية المفتعلة بامتياز أمني، علاقة التآخي التليدة بين المسلمين والأقباط،لشغل الرأي العام وإلهائه عن فساد الحكومات المتعاقبة وهو ما رصده هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ العزيز، سطرها كاتب السطور عبر سلسلة من المقالات في حينه ، وان لم أعف نفسي -كشأن آخرين- من السقوط في فخ امتداح ما كنت أتوهمه أحيانا إنجازًا للنظام، فيما كشفت ثورة شباب مصر في ٢٥ يناير خطأ الاعتقاد ، بما يستوجب الاعتذار عنه.

في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، اختلطت الأوراق، وفقدنا الأمل في عودة الريادة المصرية إلى سابق عهدها، بعد أن عفر الحاكم الفرعون بالتراب إنجازات السنوات الأولى!!

محمود الخولي

بنها في ١٤ مارس٢٠١٢



النسيان .. وخُضار الحكومة[1]

١

النسيان من المظاهر المهمة للذاكرة طويلة المدى، وهو ضرورى للإنسان، فلولاه لغدا التفكير مضطربا ..وغير منتظم ..حين وقعت عيناى على هذه المعلومة أدركت ـــ ولا أدرى كيف لم أفطن لذلك من قبل ـــ أن قرارات حكومة الحزب الوطنى لم تكن أبدا عشوائية، إنما صدرت وفقا لنهج علمي يعتمد بالدرجة الأولى على تأصيل مظهر النسيان لدى عامة الشعب، والرهان على ضعف ذاكرته باعتبار ذلك طوق النجاة الوحيد الذى يضمن لها الاستمرار فوق كراسيها وغفران الزلات والسوءات.

وفى تقديرى أن أغلب المصريين لا يعرفون شيئا عن الأحزاب السياسية ولا حتي عن الحزب الحاكم، وأن انتموا له فحقوقهم ضائعة، ومطالبهم تائهة فى غيابات فساد المحليات وترهل الأداء الحكومى والركود الاقتصادى ..وجميعها مطبات ـــ إن لم تكن سقطات ـــ يحاول الرئيس مبارك وبجهد شخصى منه تصحيحها على المسارين الحزبى والحكومى.

لكن ما الحل لعلاج هذا الداء؟ وكيف نصحح الحكومة لكى نحاسبها؟

أضحك حين أقرأ رأى الدكتور محمد قاسم عبدالله فى كتابه« سيكولوجية الذاكرة » يقول. إن التغذية من أهم الأنظمة التى تساعد على الحفاظ على الذاكرة إذا لم نقل تقويتها، مغزى ضحكى يكمن في إدراكى بأن الحكومة لا يسعدها تنشيط ذاكرة الشعب لعدة أسباب ربما منها أن علاج الداء يشترط تغذية سليمة وصحية والحكومة عاجزة عن توفير غذاء صحى آمن، وربما لأن أغلب الأغذية التى تتوافر فيه فيتامينات تنشيط الذاكرة تتطلب قدرة شرائية عالية وهو ما لا تتوافر بنوده فى ميزانية موظف الحكومة.

فمثلا إذا نظرنا لمجموع فيتامين B1، B3 ، B12 الخاصة بتغذية المخ وتنشيط الذاكرة، فيقول علماء التغذية إنها لا تتوافر إلا فى أنواع معينة من الغذاء مثل المكرونة والبطاطس

(١)جريدة السياسى المصرى ـ ٦ من أبريل ٢٠٠٣.

والحبوب البقولية واللحم والدجاج والسمك ومنتجات الألبان والكبد وغيرها ..فمن أين لمحدودى الدخل بأثمان هذه الأغذية أو الاستمرار في شرائها فى ظل الارتفاع الرهيب في الأسعار؟!

إذن ما الحيلة لمواجهة هذا الداء؟ يقول العلماء :عليكم بالخضروات الطازجة فهى تحتوى على فيتامين E الذى يؤخر ظهور مرض« الزهايمر »أو النسيان عند كبار السن .. لكن ما لبثت الحكومة أن أخرجت لنا لسانها ..فالخضار تالف وسماده مغشوش بمواد حارقة، وهو ما اعترف به الدكتور علي عبدالنبى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية، فيما نشرته الصحف قبل أسبوعين يحذر من استعمال سماد السوبر فوسفات الموجود بالأسواق لأنه ــ على حد قوله ــ يضر بالنبات، ويحرقه بدلا من مساعدته في النمو، وأضاف أن المعبأ في الشكاير المطروحة بالأسواق مجرد جبس زراعى مخلوط بخام الفوسفات المطحون ويتم تداوله على أنه سوبر فوسفات!!

عَنّنا ما أكلنا خضار طازة ولا صحصحنا للحكومة ..واللهم أدم علينا نعمة النسيان!!



«الملط» يؤذن في «مالطة!!» [1]

٢

ضربت كفاً بكف وأنا أتابع تصفيق نواب الأغلبية قبل المعارضة والمستقلين للمستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات حين جاهر الرجل بكشف انحرافات الحكومة تحت قبة مجلس الشعب وأعلن التحدى لمن يغالطه أو يخطئه أو ينوى، فقال ببلاغة« ما أقوله صواب ولا يحتمل إلا الصواب ..أنا لا أكذب ولا أدعى..» .

ومبلغ اندهاشى أن نواب الحكومة صفقوا كابرا عن كابر لجرأة الملط في مواجهة من أتوا به على كرسى الرقابة، وما أن قال: «إن الأرقام التى قدرتها الحكومة في مشروع الموازنة شيء بينما الأرقام الفعلية التى أمامنا شيء آخر وأن المشروعات التى يتم تنفيذها تبين أن بعضها ليست له دراسة جدوى، ولم يحسن اختيار مواقعها ولم تنفذ بالصورة المطلوبة »زادت حرارة التصفيق.

فى تقديرى أن« طلقات »الملط ــ كما أحب أن أسميها ــ التى وجهها إلى صدر الحكومة أكدت وبإلحاح عددا من المعانى:

أولها: أنها أثارت عددا من المخاوف ..فالنواب الذين أتى بهم حزب الحكومة غير راضين عن سلوك حكومة الحزب إداريا ، فقد رأوا رأى العين كيف أنها خذلتهم مرارا مع دوائرهم الانتخابية فمعظمهم يبحث عن كوب ماء نظيف فى المدن وصرف صحى مغطى في القرى والنجوع ورباط شاش في المستشفيات أو زجاجة أنسولين من« مظلة » التأمين الصحى، أو وظيفة لجيش العاطلين ..فلا يجد إلا تصريحات إعلامية« مهضومة » سلفاً!!

ثانيها :إن الملط حين سبق وأعلن قبل شهور ــ عن عدم وجود مستندات صرف لإنفاق الحكومة ما قيمته خمسة مليارات جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠١ ، بخلاف تجاوزات مؤجلة قيمتها ٤٤ مليارا أخرى في مخالفات ارتكبتها من موازنات

(١)جريدة السياسى المصرى- ٤ مايو ٢٠٠٣.

سابقة، ما فيه الإشارة وكفاية إلى أن هذه الحكومة غير قادرة علي مواجهة الفساد والانحرافات الضالعة فيها ..بما يضع أكثر من علامة استفهام حول تقاعسها وهو ما يستوجب محاكمتها شعبيا أو بالأحرى إقالتها.

ثالثها :في كلام المستشار جودت الملط اتهامات واضحة الدلالة لعشوائية قرارات الحكومة وعدم ترشيدها في الإنفاق وتقنين الصرف، فيما لا يفيد بما أضاع على الدولة ملايين الجنيهات فى مشروعات غير ذات جدوى، أو تمت دون دراسة جدوى أو لم تنفذ بالصورة المطلوبة، هذا بخلاف ما ضاع من مليارات الجنيهات كشف عنها الجهاز المركزى للمحاسبات حين فتش في دفاتر الحكومة فلم يجد مستندات صرفها!!

رابعها :إن اتهامات المستشار الملط للحكومة لن تأتى بفائدة ..فالجهاز الذى يترأسه ليست من سلطاته توجيه الاتهام أو الإحالة إلى النائب العام، بقدر ما هو مجرد توجيه ملاحظات للجهة الإدارية أو للحكومة بهدف تفادي تكرار التجاوز مستقبلاً ، لئلا تزيد قيمة الانحراف في الموازنة القادمة علي خمسة مليارات ، وحتى لا يصفق نواب الأغلبية للرجل« المناسب »الذى أتت به الحكومة ــ خطأ ــ في المكان المناسب!!



البليدي .. هربه مسؤولون وأعاده مسؤولون [1]

٣

حين قررت لجنة السياسات بالحزب الوطني إعداد مشروع قانون لإلغاء محاكم أمن الدولة، هلت بشائر الفرح على وجه الحكومة أملاً في عودة أموال الشعب التي فرت مع الطيور الجارحة بعد حصولها على قروض بلا ضمانات لمشروعات وهمية، واستثمارات غير مدروسة، بتواطؤ مدروس مع رؤساء بنوك معروفين بالاسم ..وبالطبع لن يتسنى ذلك إلا أمام قضاء عادل يسمح لـ«النهابين» برد المنهوب قطعيا أو حتى جدولته، بعد محاكمة تسمح بالنقض أو الإبرام إن استدعى الأمر ، وسوف يكون.

كلنا يذكر قضية نواب القروض التي شغلت الرأى العام في مصر والعالم العربى شهورا طويلة وكيف كان لها تأثير سيئ علي مناخ الاستثمار بعدما أشارت حيثيات الحكم لمن صدرت ضدهم عقوبة بالسجن بين ٥ و١٥ سنة إلى أنهم كانوا يستحقون الإعدام لولا أن القانون الذى حوكموا بمقتضاه لن يسمح لهم ـ أى للمحكمة ـ الحكم بالإعدام فى مثل هذه القضايا لاسيما، وأن رؤساء بنوك كبرى شهدوا شهادة زور، وقدموا شهادات تقول بأن المتهمين سددوا ما اقترضوه بفوائده الكاملة ..فلم تلتفت المحكمة لقولهم وما قدموا بعدما اشتمت رائحة تواطؤ فجة تنبعث من شهاداتهم دون مسحة من خجل أو حياء.

وهذا تقريبا ما صدق عليه العائد بعد فرار من حكم بالحبس ثلاث سنوات خارج مصر رجل الأعمال المعروف مصطفي البليدى في تصريحه لجريدة العربى ١٥) يونيو (فقذف الحكومة ببلوى من النوع الثقيل، منها أنه حصل على ملايينه التي حملت الرقم ١٤٨ دون تقديمه ضمانات بنكية حقيقية من بنك القاهرة بما يدين محمد أبو الفتح مدير البنك المحبوس حالياً ..ليس هذا فحسب بل أكد البليدى أنه سيدلي باعترافات خطيرة عن بعض كبار المسؤولين الذين ساعدوه في الحصول على القروض وأيضا الذين

---

(١) جريدة السياسي المصرى ـ ٢٩ من يونيو ٢٠٠٣.

ساعدوه علي الهروب خارج مصر.

الغريب أن البليدى كشف أيضا في تصريحاته عن وجود اتفاق مسبق بينه وبين مسؤولين كبار مهدوا لعودته، باعتباره ليس طرفا فيما نسب إليه من اتهامات، وأن عودته جاءت برغبة شخصية منه.!!

ووجه الغرابة أن من قدم التسهيلات لقروض البليدى« الملايينية »بلا ضمانات هم مسؤولون كبار وأن الذين ساعدوه على الهرب أيضا مسؤولون كبار ، باعترافه، وأن من هونوا عليه مشقة الغربة ونصحوه بالرجوع وضمنوا له السلامة من كل مكروه أمام القضاء هم أيضا مسؤولون كبار!!

سؤالى :متى تفنى جوقة الفساد بين مسؤولى الحكومة؟ وكيف أنهم إذا نقص واحد منهم بمحاكمته ودخوله السجن يتوالدون ويتكاثرون في متواليات عددية؟ وكيف أنهم إلى الآن مثل القطط بسبع أرواح؟

لن أكون مبالغا إذا قلت بأنه لولا رياح الديمقراطية التي ترفض المحاكم الاستثنائية لتمنيت عودة محاكم أمن الدولة العليا لمحاكمة «القطط والكلاب»!!



حرمة الميت [1]

٤

في فبراير ٢٠٠١ تقدم الدكتور حمدي السيد رئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب بمشروع قانون يبيح للأطباء انتزاع عيون موتى المستشفيات الحكومية دون اشتراط الوصية أو موافقة أهل المتوفى بموجب ما يسمى بالموافقة المفترضة ــ أى من لم يعترض كتابة فهو موافق ــ ورغم رفض الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس لمشروع القانون ووصفه له بمضبطة ١٧ يناير٢٠٠٠ بمخالف العرف العام وكل القوانين، إلا أن الدكتور سرور ــ وسبحان مغير الأحوال ــ تراجع وسارع بتبنى المشروع ذاته عندما عرضه الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة السابق على المجلس فى العام التالى بجلسة ١٦ يونيه ٢٠٠١ ، بل وسانده بالتأييد رغم معارضة علماء الإسلام بالمجلس وعلى رأسهم الدكاترة عبدالرحمن العدوى وعبدالمعطى بيومى وزينب رضوان، لشدة مخالفة المشروع للشرع والدستور.

ثم ما لبث الدكتور سرور أن أعلن متحديا ــ وهو ما تسجله مضبطة المجلس ــ أن الأيام المتبقية من عمر الدورة البرلمانية ستشهد الموافقة على مشروع القانون ..ولم ينس رئيس مجلس الشعب أن يؤكد على وزير الصحة ضرورة إحضار موافقة كتابية من شيخ الأزهر قبل جلسة ٢ من يوليو ٢٠٠١ بعد أن قدم وعدين للدكتور سلام، يقضى الأول بعدم فتح باب المناقشة فى القانون مرة أخرى، والثانى بعدم إحالته لمجلس الشورى مثل مشروعات نقل الأعضاء، فالمشروع كما قال سرور بعظمة لسانه يتعلق بأعضاء الميت لا الحى، وأن حرمة الميت ينظمها التشريع لا الدستور .

قامت الدنيا ولم تقعد واعترض كتاب مصر ومثقفوها علي انفراد مجلس الشعب بمناقشة القضية ،حينئذ تدخل رئيس الدولة وأمر بإحالة المشروع لمجلس الشورى .. فأسقط فى يد الدكتور سرور وبدلا من تمرير القانون في الجلسة التالية كما وعد ..إذا به يعلن إحالته إلى مجلس الشورى بناء على طلب مبارك.

---

(١)جريدة السياسى المصري ــ ١ من يونيو٢٠٠٣.

ويبدو أن أعضاء الشورى لم يستوعبوا مغزى الإحالة وظنوا أن رئيس الجمهورية يدفعهم إلى الموافقة دون دراسة متأنية للوقوف على حقائق ومآخذ المشرع من أصحاب الرؤى المختلفة علميا واجتماعيا ودينيا ..وإذا بنا نفاجأ بالموافقة على مشروع قانون هو نفسه القانون القديم الذى يحمل رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٢ والذى يشترط الموافقة الصريحة من المتوفى أو موافقة الأهل والذى حدثت في ظله تجاوزات عديدة أقرها الأطباء وتضمها مضابط الجلسات تفيد بأن قرنيات المصريين يتم تصديرها إلى الدول العربية وفى مقدمتها السعودية ..إذن ماذا حدث وما الجديد؟!

فقط تغير الاسم من قانون بنك العيون إلى قانون بنك قرنية العيون ..ثم زاد مشروع القانون الجديد وغطى حين توسع فى دائرة التمويل فسمح بأخذ قرنيات قتلى الحوادث الذين تأمر النيابة العامة بإجراء الصفة التشريحية لهم، وموتى المستشفيات بعد إجماع لجنة ثلاثية من الأطباء أو موافقة أهل المتوفى ..ومن المتوفين بالمستشفيات بعد موافقة موثقة قبل الوفاة ..وأخيرا قرنيات المحكوم عليهم بالإعدام بعد موافقتهم.

من يقترب من الصورة أكثر يجد أن ما عجز نواب الشعب والشورى عن إجازته فى قانون نقل وزراعة الأعضاء تم نقله بحذافيره فى مشروع القرنية ..يعنى التمرير بالقطعة .. والبقية تأتى!!



وصية آخر العمر ! [1]

٥

كانت فضيحة انتزاع قرنية عم محمد الصادق عامل السكة الحديد بمستشفي الدمرداش فى الدقائق الغابرة بين غسله وتكفينه والتى نشرت عنها الصحف فى يناير ١٩٩٦أول من فتح عيون بعض الأطباء من سماسرة الأعضاء البشرية نحو سرعة استصدار قانون يسمح بتوسيع دائرة تمويل بنوك العيون بالقرنيات بدلا من حكاية الموافقة الكتابية« الوصية الصريحة »أو موافقة الأهل التي اشترطهما القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦٢ ولم تؤتيا بثمر ..إذ لم يقبل أحد بالتبرع ولا أهل المتوفى بالإذعان للمستشفي وأطبائها وإلا ما تمت سرقة عيون عم محمد الصادق ..بما يعنى أن القانون الجديد الذى تم تمريره في مجلس الشورى والشعب ولم يبق إلا تصديق رئيس الجمهورية عليه، لن يأتى بخير وسيتم انتزاع القرنيات فى غفلة من أهل المتوفى وبحيل جديدة ستكشف عنها الأيام!

ويبقى السؤال :لماذا كان الإصرار على سرعة تمرير القانون؟ ببساطة إن هذا المشرع يعد الخطوة الأولى لاستباحة أجساد المتوفين وفاة شرعية دون مساءلة للأطباء ..وبالموافقة الأخيرة على القرنية يمكن مستقبلا تمرير الموافقة على بنك العظام بقصر العينى الذى أنشئ في ديسمبر ١٩٩٥ ليكون نواة لبنوك العظام التى تنتزع عظام الموتى موتا شرعيا أيضا ــ ولا يستطيع الأطباء انتزاع هذه العظام علانية من المتوفين حديثا.

كما لدينا بنوك للشرايين والصمامات يسعى أهلها للحصول على موافقة بإنشائها وقد طلبت جامعة القاهرة رسميا من مجلس الدولة الموافقة على ذلك غير أن طلبها قوبل بالرفض في فتوى تاريخية حذرت من انتزاع أعضاء من المتوفين وفاة شرعية بغير الوصية الصريحة، كما رفضت الفتوى أخذ أعضاء من مجهولى الشخصية أو الهوية ..أيضا هناك من يسعون لتمرير مشروع قانون لبنوك الجلد إذ يطالب بعض أطباء الجراحة بإنشائها

---

(١)جريدة السياسى المصري ــ ٨ من يونيو ٢٠٠٣.

لانتزاع جلود الموتى بعد الوفاة الشرعية.

المسألة اذن غاية في الوضوح، فبعد فشل جهود البعض فى الحصول على قانون يسمح بالحصول على أعضاء من مرضى موت جذع المخ ..لم يجدوا بدا من التحايل بالسير فى الطريق الموازى وإن طالت مسافته ومن ثم زمنه ..وتبعا لسياسة النفس الطويل كانت الخطوة الأولى مع بنوك القرنية، على أن تكون الثانية غدا مع بنوك العظام، وبعد غد للشرايين، ثم الجلد، وربما نفاجأ بمشروع قانون للشعر !!حتى لا يتبقى من جسم المتوفى شيء للغسل أو للكفن أو للقبر ..ومن يدرى قد يكون ذلك دافعاً لأن يرفض المرضى دخول المستشفيات ويوصون بذلك كتابة ، خشية أن تشيع الجنازات بدون جثث، أو أن يصلى الناس على موتاهم صلاة الغائب.



معيد على يد محضر[1]

٦

من المتبع عند تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أن يتم الإعلان- إن لم يتم تكليف أوائل الدفعات كمعيدين – عن الوظائف المطلوب شغلها والدرجات العلمية التى تسمح بتسكين هذه الوظائف عليها سواء للمعيدين أو للمدرسين المساعدين حتى درجة أستاذ فيتقدم من تنطبق عليهم الشروط للكلية الطالبة بمسوغات تعيينه ثم يحصل رسميا منها على ما يفيد تسلمها لأوراقه مستوفاة الشروط فى شكل إيصال .. بعدها عليه ان ينتظر لحين النظر فى كل الطلبات المقدمة لنفس الدرجة العلمية وقد – وأكرر – قد يحالف التوفيق صاحب التقدير الأعلى فى نفس التخصص.. وقد – وهو الغالب – تسقط الوظيفة فى حجرصاحب الواسطة الأقوى من عل .. فيهبط عليها بالباراجوت « المحاسيبى » بعد أن توهم المستحقون أن تفوقهم يشفع لهم !

وحتى لا نذهب بعيدا فى جدل عقيم .. فقد استراب المتقدمون لشغل وظيفة معيد بكلية الطب ببنها فى موقف الكلية بعد أن رفض قسم شؤون هيئة التدريس أعطائهم ما يفيد باستيفاء أوراقهم حسب شروط الإعلان .. مما جعل «الفأر يلعب فى عبهم» كما يقولون ..

وتعجبوا من موقف الكلية، وحين تساءل بعضهم عن المغزى والسبب، أجابهم آخرون بأن فى الأمر «إن» .. وربما سوء نية، منها إهدار الأوراق المستوفاة أو بعض منها ، فتضيع الفرصة على من يستحق، وتوهب فرص أكبر لـ «الألاضيش»، وطبعا لا يوجد دليل واحد يستند اليه «المساكين» ، سواء فى المطالبة بحقوقهم ،أو بأحقيتهم فى التعيين أمام جهات القضاء !!

فى سابقة خطيرة توجه الأطباء إلى محكمة بنها الكلية و سلموا أنفسهم وأوراقهم لقلم المحضرين بعد أن سددوا الرسوم المطلوبة، ثم قام كل منهم باصطحاب «محضر» إلى الكلية لتسليم أوراقه لقسم شؤون هيئة التدريس بالكلية، فوقع العميد فى مطب لم

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ١٣ مايو ٢٠٠٣..

يستطع الفكاك منه، إذ وجب عليه الإذعان للمحضرين , ومن ثم فعلى مدير شؤون هيئة التدريس استلام أوراق المتقدمين ورقة ورقة ، ثم التوقيع ممهورًا بإمضائه فى نهاية الأمرعلى صورة ضوئية للمحضر، مسبوقا بعَبَارةٍ «استلمت الأصل »!!

من ناحية .. فخير فعل المتقدمون مادامت قواعد التقدم المتعارف عليها لشغل الوظيفة يضرب بها عرض الحائط .. ولكن من ناحية أخرى فالأمر بالغ الخطورة، إذ أن احتمال انتقال العدوى من كلية الطب إلى التجارة مثلا أو الهندسة أو الزراعة، أصبح أمرا واردا ، بما يصبح الشاذ معه قاعدة تسيء إلى حقل التعليم الجامعى .. وهو أمر لا أعتقد أن يرضى الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى عنه، وكلى ثقة فى قراره بسرعة التحقيق فى هذه المهزلة.. وإلا قد نرى مستقبلا مسابقة تعيين المعيدين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها ، وقد أعلنت عنها محكمة بنها الكلية حفظا لحقوق المستحقين و تيسيرا على قلم المحضرين !!



تدريس الأخلاق.. لمن ؟! [1]

٧

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت   فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

من بيت لإحدى قصائد أحمد شوقى خرجت الحكمة تنذر بشرر كالقصر إذا ما تخلت المجتمعات عن أسمى قيمها لاسيما الأخلاق ..

وتعويد الناشئة على الخلق القويم معنية به المدرسة، إلي جانب البيت خصوصا أن التلميذ التحق بالتعليم في سن صغيرة، ولعل اختيار وصف التربية قبل التعليم في اسم الوزارة خير دليل على ما نقول ..وقديما قالوا : « الأدب فضلوه علي العلم.»

وللأسف منذ أن شرعت الوزارة المعنية فى قطع يد المدرس إذا ما امتدت لتأديب تلميذ خارج عن حدود الأدب مع زملائه أو أساتذته فى الفصل، و نقل مدرسة إلى منطقة نائية إذا ما صفعت خد طالبة تطاولت بالقول أو بالفعل على زميلاتها، أو سحبت أنفاساً من سيجارة بانجو عينى عينك فى الفصل أو ما شابه ذلك، منذ ذلك الحين والأخلاق في المدارس في النازل، .وصفحات الحوادث بكل الصحف لا تكذب ولا تتجمل، فهنا طالب يفقأ عين زميله بآلة حادة وهناك مشاجرة بالسنج بين طلاب مدرستين متجاورتين بسبب معاكسات الطالبات، وبعيدا عن السامعين« ضبط طالبات إحدى المدارس يدخن البانجو أثناء الفسحة ..»وخذ من ذلك ومثله كثير وكثير..

كذلك فمنذ أن سمحنا لطلاب الثانوية العامة بالالتحاق بكليات التربية، بالجامعات الإقليمية بمجموع ٥٠٪ مع نهاية السبعينيات، والكارثة تتعاظم أركانها ..فقد تخرج كل منهم وهو يحلم بيوم الحشر، أقصد حشر أربعين عيل فى غرفة مساحتها ٢م فى ٢م للدروس الخصوصية، الآن بلغوا مقاصدهم وحققوا أحلامهم وأصبحت المدرسة مجرد حضور وانصراف وانتقل التعليم إلى أوكار الدرس الخصوصى، وعلى عينك يا تاجر يستأذن المدرس من مدير المدرسة ويخرج وسط النهار لارتباطه بمواعيد مع طلبة المنازل،

(١)جريدة السياسي المصرى ــ ٢٧من يوليو٢٠٠٣.

أو مع طلاب حصلوا على إجازة مرضية بشهادات طبية مزورة بلغت ١٨٠ ألف شهادة في العام المنقضى بلسان وزير التربية والتعليم.

وبعد خراب مالطة ــ كما يقولون ــ قررت الوزارة المعنية تدريس مادة الأخلاق على تلاميذ المدارس من العام القادم ..ولا أعلم كيف لمن فقد الشيء أن يعطيه؟ ..!في السطور المتبقية إجابة شافية للسؤال:

صديق لى حصل ابنه على المركز الأول فى الثانوية العامة على مستوى محافظته هذا العام ..وأرادت إحدى القنوات التليفزيونية تسجيل لقاء مع الطالب بصحبة والديه داخل ديوان المحافظة، وفي حضور المحافظ ومدير المديرية التعليمية فوجئ « المسكين »بمن يطلب منه قبل التسجيل القول بأنه ما تعاطى دروسا خصوصية قط، وأنه كان يذاكر من كتاب المدرسة وأنه كان يواظب على الحضور حتى آخر أيام الدراسة وأنه ..وأنه، فابتلع الطالب الكلام ثم تقيأه أثناء التسجيل وأذيع البرنامج بقيئه.

لا أدرى ماذا سيقول السادة الرواد الحريصون على ملء كراسيهم بالكذب حين يلتقون غدا بطلاب المدارس مع أول درس في مادة الأخلاق؟!!



الوزير الذي اشترى دماغه [1]

٨

بدون انفعال استوقفني مؤخرا ثلاث نقاط أعتبرها فارقة في مستقبل التعليم قبل الجامعى في بلادنا، أولها يتعلق بانخفاض الحد الأدنى للقبول بالثانوى العام لهذا العام، فقد لاحظت وغيرى تدنى مستوى المجاميع المقبولة بالمرحلة الجديدة، وهو حصاد لا يتناسب وتصريحات الوزير التى ملأ بها الصحف وبرامج التليفزيون من أن طلاب هذه المرحلة العمرية هم ثمرة سياسته التعليمية، على مدى عمره المديد بالوزارة، بما يشير وبكل أسف إلى سوء تخطيط ورعونة أجهزته، رغم محاضرات وندوات الفيديوكونفرانس .فكل ذلك لم يشفع للارتقاء بمستوى الطلاب اتضح فى النهاية أن التصريحات إنشائية ..والندوات شكلية ..والتكنولوجيا الجديدة بروباجندا إعلامية!!

واستكمالا للصورة فقد أكدت البشاير أن التعليم الثانوى لهذا العام، سيستقبل طلابا فرز ثالث إن لم يكن فرز رابع أو خامس وربما عاشر ..والإحصائيات لا تكذب ففى محافظة القليوبية ــ على سبيل المثال ــ انخفض الحد الأدنى للقبول بالثانوي إلى ١٧٧ درجة من مجموع ٢٨٠ درجة أى بنسبة ٦٣٪ من المجموع الكلى ..وفى القاهرة تقرر فتح باب الأوكازيون من ٢٠٤ درجات ــ كمقترح ــ إلى١٩١ درجة بنسبة ٦٨٪ ..وفى الصعيد استقرت محافظة أسيوط على ١٨٠,٥ درجة يقابلها ١٨٥ درجة فى المنيا) بندر (انخفضت إلى ١٦٨ درجة) مركز ..(وفى كفر الشيخ لم يكن الأمر أسعد حالا حيث تم تحديد ١٧٥ درجة بينما فى الإسكندرية لم يزد على ١٩٠ درجة.

السؤال :ماذا يرجى من طلاب مستواهم التحصيلى أقل من ضعيف ليقدموه فى مرحلة التعليم الثانوى ثم الجامعى إن وصلوا إليه؟ افمن المعروف أن مناهج الإعدادى «حنينة »لا تقارن بطحن مناهج أم المعارك الشهيرة بالثانوى العام ..والنتيجة في النهاية معروفة وهى الارتماء فى أحضان الدروس الخصوصية التى من المؤكد أن أوكارها

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ١٧ من أغسطس ٢٠٠٣.

ومراكزها العلنية فى ازدياد مطرد!

النقطة الثانية تتعلق بقرار أصدره وزير التربية والتعليم حسين بهاء الدين بإعفاء المرأة المعيلة وأبناء المطلقات والأرامل من المصروفات ..وفي تقديرى أن الوزير ــ وكما يقولون ــ اشترى دماغه ..فأكثر من ٢٥٪ من طلاب الثانوي لا يسددون المصروفات ، وبخاصة طلاب المرحلة الثانية الذين كتبوا استمارات الثانوية فى العام الذى قبله ..إلا إذا كانوا بحاجة لختم استمارة بطاقة الرقم القومى أو للاشتراك فى رحلة مدرسية وقد اشتكى لى مدير مدرسة من انتشار هذه الظاهرة بين الطلاب سواء من كان منهم من أبناء المطلقات والأرامل أو من أبناء الهوانم ..لذا أصدر الوزير قراره من باب «بيدى لا بيد عمرو!».

الأمر الثالث هو سريان نغمة جديدة بين طلاب وطالبات الثانوى تضرب على وتر وقف القيد بالمدرسة والتفرغ للمذاكرة فى البيت خصوصا وأن لجان المنازل لم تعد عارا بعد أن وقر فى عقل أولياء الأمور بأنه ليس من المعقول أن يعود الطالب فى آخر النهار من المدرسة مكدودا فلا في المدرس بلح يطوله، ولا عنب الدرس الخصوصى سوف يقطفه، لذا أتمنى على الله ولا يكثر على الله أن تعيد الحكومة الجديدة المزمع تشكيلها قريبا جدا بإذن الله النظر فى ضم وزارة جديدة تعنى بالتربية والتعليم المنزلى!



حكومة عديمة الشفافية [1]

٩

يبدو أن الحكومة تؤمن بالمثل القائل» ليس على الكلام جمرك «ومن هنا تسهب فى تصريحاتها عمال على بطال وتعيد وتزيد فى كلام قديم بلا مناسبة أو داع ..باختصار كان اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية منتشيا وهو يلقى على مسامع شباب معسكر أبو قير بالإسكندرية أرقاما قديمة تخص نهج وزارته فى تنمية القرى وكيف أنها رصدت ٢٥٠ ألف جنيه لكل قرية لإقامة مشاريع خدمية بمفردها أو بمشاركة القرى المجاورة..وفجأة وبدون سابق إنذار سأله شاب :كيف تتحقق عدالة التوزيع مع وجود قرى كبيرة لا يكفيها المبلغ؟ أسقط فى يد الوزير وبأسلوب سياسى ساذج عفا عليه الزمن قال :سؤالك جيد لأن هذه الجزئية ظهرت عند التنفيذ وسيتم تلافى ذلك فى الخطة القادمة!

حين قرأت ما دار بين الوزير والشاب السائل فيما نشره الزميل شهاب العلكى بعموده» دفتر الأحوال «فى الأسبوع الماضى، تعجبت من سخافة التصريح بكلام ليس فيه جديدا وهى عادة يحترفها عدد من الوزراء فى لقاءاتهم بالشباب كسد خانة، فقد سبق أن طرح الوزير بنفس الرقم قبل شهور طويلة، وطالته انتقادات كثيرة بسبب ضعف التخصيص وهزالة المبلغ الذى لا يكفى لإنقاذ حارة وليس قرية يصرخ أهلها كل يوم في مكاتب المسؤولين لإنشاء شبكة صرف مغطى تحميهم من الأوبئة والأمراض الفتاكة بعدما كلت طرنشات المجارى التى أسسها أجدادنا الفراعنة قبل ٧٠٠٠ عام فأخرجت طفح لسانها لحكومة ٢٠٠٣ علها تخجل من تصريحاتها ..فلم تفلح!

ثم ماذا يضير الوزير المسؤول إذا قال لشباب مصر مباشرة وبأمانة أن وزارته رصدت كذا من الجنيهات ستزداد فى الخطة القادمة بعدما تبين وجود قصور في جزئية ما؟ ماذا يضير الحكومة إذا ما تعاملت مع الرأى العام بشفافية كم نادى بها رئيس الدولة مطالبا

(١) جريدة السياسى المصرى ــ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٣.

الحكومة بعدم اللف والدوران؟!

لقد سئمت الناس من تصريحات مفخخة بالأكاذيب وانعدام الشفافية ..ففى كل عام ومع كل موازنة جديدة تفتح الحكومة المندل وتنبىء بتحسين الأجور وثبات الأسعار وتعيين الخريجين ومحو الأمية وزيادة الصادرات وتنمية الموارد ورفع المعاناة عن كاهل الشعب ..فلا شيء من هذا أو ذاك قد حدث ..بل العكس هو ما تم، إذ ارتفعت الأسعار فى كل ما نأكله أو نشربه أو نلبسه حتى الهواء الذى نتنفسه أصبح له سعرا حددته مافيا استغلال البلاجات والمصايف ..والحكومة مازالت تصرح وتصرح!!

هذه الحكومة يا سادة وبصريح العبارة ليس للإنسان البسيط الكادح نصيب من اهتماماتها فهى تفرغ ما فى حلقها من تصريحات رنانة خالية من المصداقية فيزداد معها قلق المواطن البسيط على مستقبله وأسرته فى كافة مناحى الحياة ..ليس افتراء عليها وإلا ما هو قول الدكتور عاطف عبيد فيما نشر بجريدة الأهرام فى ٢٠ أغسطس الحالى حول تضارب تصريحات الحكومة فيما يتعلق بانتشار مرض« حمى الوادى المتصدع «فبينما اعترفت وزارة الصحة بالاشتباه في إصابة 35 مواطنا ووفاة ١٣ مصابا بالمرض بمركز سيدى سالم بكفر الشيخ، نفت الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وجود أية إصابات للحيوانات بأى أمراض وبائية سواء في كفر الشيخ أو فى أية محافظة أخرى!

هل سمع أحدكم بأن أحدًا من مسؤولى الحكومة قدم استقالته مثلما فعل مدير الصحة العامة بفرنسا بعد اتهامه بالتراخى فى إنذار الحكومة، فى الوقت المناسب بخطورة موجة الحر لاتخاذ التدابير اللازمة بعد وفاة خمسة آلاف شخص فى غضون ١٠ أيام؟ أبداً ..هل سمع أحدكم بأن مسؤولا تمت إحالته للتحقيق بسبب انتشار مرض حمى الوادى المتصدع؟ أبداً ..وهل من الممكن أن نصدق الحكومة بعد ذلك؟ أبداً ..ولو حلفت على قفة مصاحف!



انت ابن مين في مصر ؟! [1]

١٠

كشفت لي الأقدار ويا لحسن ما كشفت أنني كنت متجنيا على الحكومة، ظالما لها على طول الخط حين تبين لى أن ازدياد معدلات البطالة عاما بعد عام وانعدام فرص العمل لم يكن عن تقصير متعمد أو ضيق يد التدبير الحكومى ..فالعمل متوفر وفرصه كثيرة جدا والحمد لله ..بل وكما يقولون« على قفا مين يشيل ..»غاية ما في الأمر أن الحكومة اكتشفت ومنذ زمن بعيد أن ٨٥٪ من خريجى الجامعات ينتمون للطبقة الفقيرة والمتوسطة ومن ثم فقد رأت أن الوظيفة خسارة فيهم وفي أهلهم العمال والفلاحين وصغار الموظفين ..بينما فتحت الباب وفرص العمل« النقاوة »لأبناء المحاسيب في الخارجية والعدل والإعلام والجامعات وقطاع البنوك!!

«كان يوم أسود »حين قرأت فى الصحف ــ أثناء فترة إجازتى بالمصيف ــ عن انتحار شاب جامعى عثر الأهالى على جثته طافية متفخة على سطح نيل المعادى يدعى عبدالحميد شتا من قرية ميت الفرماوى بمحافظة الدقهلية بعدما ظهرت نتيجة مسابقة للعمل بقطاع التمثيل التجارى بوزارة التجارة الخارجية ..فبعد أن اجتاز كل الاختبارات وجد نفسه خارج قائمة التصفيات النهائية « ٤٢ متسابقا »وكتبوا أمام اسمه عبارة« غير لائق اجتماعيا!»

أمسكت العقدة بلسانى ..ظللت أصرخ في صمت ..شردت للحظات تمنيت خلالها أن أفارق الحياة للحظة ألقى فيها روح الابن عبدالحميد فأطيب خاطرها ..حين انتهيت استفزتنى العبارة اللغز« غير لائق اجتماعيا ..»حاصرتنى الأسئلة :هل كان أبوه محافظا سابقا أو رئيسا لشركة بترول أحيل للنائب العام بعد اتهامه بالرشوة؟ أم كان رئيسا لبنك زراعى استورد مبيدات منتهية الصلاحية وتقاوى غير مطابقة للمواصفات و«سمسر » مع الأجانب من خلال منصبه؟ هل كان نائبا فى البرلمان ثبت تهربه من التجنيد أم حصل

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ١٤ من سبتمبر ٢٠٠٤.

على قروض بنكية بلا ضمانات وفر بها إلى الخارج؟!

فى صحف الحوادث تبين لى أن عم علي شتا والد عبدالحميد لم يكن أبدا هذا أو ذاك إنما كان ــ ويا لحظه العثر ــ مزارعا بسيطا ..فلاحا كرمته الثورة حين ألغت الفوارق بين الطبقات وسمحت لأبنائه بالالتحاق بالكليات العسكرية فدافع عن تراب وطنه في٦٧ والاستنزاف وفي٧٣، لكن ..وآه من لكن هذه ..فقد تبدل الحال إلي غير الحال وأصبحت مبادئ الثورة شعارات قديمة بالية ..مجرد أغنيات للتسلية نرددها بلا وعى في ذكرى الثورة مع صوت عبدالوهاب« دقت ساعة العمل »وصوت عبدالحليم« ريسنا ملاح وَمعدينا عامل وفلاح من أهالينا« ..»وفدادين خمسة »لصلاح جاهين وعلي إسماعيل!!..

قررت بعد أن قرأت التفاصيل أن أكنس من قاموس مفرداتى قيم العصامية والاعتماد على الذات ودفنت قول الشاعر« ليس الفتي من يقول أبى ..لكن الفتي من يقول: ها أنا ذا »في مقبرة التاريخ بعدما تنكرت الوظيفة لعرق عم علي شتا ،ورفض المجرمون تميز وتفوق الابن النابه عبدالحميد، ونسوا أن كروشهم انتفخت، وأكتافهم اعرضت من كد وعرق السواعد الشقيانة فى الطين.

فلتعلنها الحكومة عالية مدوية :إن أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة منبوذون اجتماعيا لا فائدة من تفوقهم أو تميزهم ..فالوظائف المتميزة لمن لا يستحق ..وعليهم من الآن أن يحفروا قبورهم ويدفنوا أنفسهم أحياء ليكونوا دوما ترابا تدوس عليه أقدام أولاد الأكابر!!



الحكومة .. حلزونية أم دائرية؟! [1]

١١

هل يجدى ظهور الدكتو رعاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء على شاشة إحدى الفضائيات فى ثوب قليل الحيلة لإثارة عطف الناس وشفقتهم على سياسة حكومته الرشيدة فيقول: إن ما يزعجه هو المانشيتات التي تضخم المساوئ وأنه على ثقة من أن الناس حين تعلم الحقائق سوف تدعو له ليلا ونهارا؟!

بالطبع لن يجدى هذا أو ذاك فالعكس هو ما حدث إذ ازداد سخط الناس على الحكومة ، ولم تنطل مبرراته على من شاهدوه أو استمعوا إليه ..فكأن الدكتور عبيد يريد أن يقول لنا: إن مساوئ سياسته في إدارة الحكومة ليست هينة، وأن الدنيا بخير وأن كل شيء مدروس ومعمول حسابه، وليس كما قال ـــ مثلاً ـــ وزير التخطيط بنقابة الصحفيين : إن ارتفاع الأسعار فاق توقعات الحكومة بكثير!!

حين نعود لحديث الدكتور عبيد في قناة« المحور »نجده يبرر عجز القطاع العام عن تسديد ديونه إلى تدخل الدولة ــ فى الماضى ــ بتثبيت الأسعار رغم ارتفاع التكلفة وهو ما يجعلنا نسأل سيادته :وماذا فعلت الخصخصة للاقتصاد المصرى وبه؟ لقد سهلت الحكومة كافة السبل للمستثمرين، وحصلوا على قروض بلايينية بلا ضمانات فهربوا بها إلى خارج البلاد ووقعت الحكومة في مأزق، لكنها تكابر ..ألم تلجأ الحكومة للمضاربة بأموال التأمينات في البورصة قبل عام ولا أحد يدرى أين ذهبت٣٠٠ مليون جنيه نتيجة هذه المضاربة؟ ألم تعد الحكومة الكرة حين قررت الاستعانة بـ١٧٠ مليار جنيه ـــ على سبيل المثال ــ من نفس المصدر بدعوى استثمارها في مشروعات متعددة لتنمية موارد الدولة ولا أحد يدرى ماهية هذه المشروعات وهل ستضيع كما ضاعت أموال البورصة؟ ثم هل المسألة بعد ذلك هينة ..وهل مازال هناك من يضخم المساوئ؟!

طيب واحدة واحدة .إذا كان قطاع الرياضة والشباب بخير فمن المسؤول عن مأساة

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٣ .

بعثة المنتخبات الرياضية العائدة من نيجيريا بعد وفاة اثنين من أعضائها وإصابة آخرين بمرض الملاريا الخبيثة، بعد إهمال مسؤولى الشباب وإداريي البعثة ..فهل أرواح اللاعبين وسلامتهم أقل أهمية من حصد الميداليات التي تصب في خانة جهود الوزير وإنجازاته؟ وإذا كان قطاع الصحة بخير فماذا بعد أن كشفت نفس المأساة عن إهمال جسيم على المستويين المهنى والبيئى بمستشفيات الحكومة ..وإذا كان قطاع التعليم الأساسى بخير فماذا يقول وزيره بعد أن كشفت اختبارات الإملاء بمدارس كفر الدوار أن ٢٥٪ من تلاميذ المرحلتين الابتدائية والإعدادية لا يكتبون أسماءهم ولا يملكون القدرة على متابعة المنهج الدراسى ..وماذا فى باقى المحافظات؟ وهل مازالت وزارة التربية والتعليم تحتفظ بهويتها؟ وإذا كان قطاع البيئة بخير فماذا فعل وزيرها مع أزمة السحابة السوداء؟ وماذا فعلت الحكومة غير أنها تركت المحافظين يتبادلون الاتهامات؟ وإذا كان قطاع التصدير بخير فأين كان وزير التجارة الخارجية، خلال السنوات السابقة من عمره في الوزارة، حتى يلقى بتبعية ضعف التصدير وسوء سمعته على عاتق موظفى وزارة الصحة؟!

يا دكتور عبيد ماذا تقول فى هذه الحقائق؟ إن تصريحات الحكومة غير مبررة وغير مقنعة بل وغير مفهومة وهو ما يجعلنا نسألك :هل الحكومة حلزونية أم دائرية؟!



كفاية حرام !! [1]

١٢

الأستاذة الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية ..تحية طيبة وبعد ..نتشرف بالإفادة بأنه بمتابعة التقارير السنوية لصندوق التأمين علي العاملين بالقطاعين العام والخاص تبين أنه خلال الفترة من سنة ١٩٩٧ وحتى سنة ٢٠٠١ قد ضاع على الصندوق عشرات الملايين من الجنيهات حتى بلغت ٥١٢ مليون جنيه نتيجة لتصفية وإفلاس بعض المنشآت أو أصحاب الأعمال ولما كانت ديون التأمينات لها حق الامتياز علي جميع أموال المدين بعد دين النفقة طبقا لأحكام القانون لذا يرى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر حفاظا على مستحقات التأمينات التي هى فى النهاية حقوق للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم أن تقوم مكاتب التأمينات الاجتماعية بمتابعة حالات الإفلاس في المحاكم التى تدخل في نطاق اختصاصها وتدخل في التفليسة للحصول على مستحقات التأمينات الاجتماعية.

السيد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

فى ١٧ مايو ٢٠٠٣م

الأستاذة الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية تحية طيبة وبعد، أتشرف بالإحاطة بأنه لوحظ للاتحاد العام أن الديون المستحقة على أصحاب الأعمال في القطاع الخاص تزداد يوما بعد يوم حتى تجاوزت ملياري جنيه وذلك طبقا لما هو ثابت بالتقرير السنوى لصندوق التأمين حتى على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص عن عام ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠١ لذا نرجو من سيادتكم التفضل باستصدار تعليماتكم نحو متابعة تحصيل الاشتراكات من أصحاب الأعمال على أن يتم إرسال مطالبة لصاحب العمل الذى لا يؤدى الاشتراكات خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر عن الشهر السابق وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول أو اتخاذ الإجراءات القانونية

(١) جريدة السياسى المصرى ــ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣.

ضده في حالة عدم الاستجابة للسداد فى المواعيد، وذلك حتى لا تتراكم عليهم الاشتراكات !!مع خالص التمنيات الطيبة لسيادتكم بدوام التوفيق والسداد.

السيد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

فى١٧ من مايو ٢٠٠٣

ومن كاتب السطور إلى الأستاذ الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء: كان من الغريب أن نقرأ في الصحف خلال الأسبوع الماضى تصريحا يفيد أنكم بصدد عقد سلسلة اجتماعات للجمعية الاقتصادية الوزارية بحضور وزيرى التأمينات الاجتماعية والقوى العاملة لبحث إجراءات استثمار أموال صناديق التأمينات لتمكينها من أداء دور أكبر فى تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

ويسعدنى أن أحيطكم علماً بأن مليارات صناديق التأمينات ستنفذ على المدى الطويل وهو ما أراه قريبا مادامت الحكومة« مطنشة »،عن رجال الأعمال بعد أن أصبحت لهم عزوة كبيرة تحت قبة البرلمان ولا تطالبهم بمليارى جنيه قيمة الديون المستحقة عليهم للصندوق في الوقت الذى لا يكف فيه بعض مسؤولى نفس الحكومة عن ممارسة الإرهاب والبلطجة على أصحاب دكاكين البقالة وأكشاك السجاير لتحصيل الملاليم.

ثم وبعد الطناش عن ٢ مليار جنيه، أظن ــ وليس كل الظن إثم ــ أن الحكومة لن تنزعج أو يتعكر صفوها لمجرد ضياع ٥١٢ مليون جنيه نتيجة تصفية وإفلاس عدد من الشركات وأصحاب الأعمال.

يا دكتور عبيد :كفاية ..حرام!!..



١٣ الأربنيون وصلوا! [1]

كثير من الناس ـ وأنا من منهم ـ لم يهتزوا لحادث مقتل المطربة التونسية ذكرى بيد رو بحوا رجل الأعمال» الكاوبوى «أيمن السويدى، الذى انتحر هو الآخر بعد أن أفرغ طلقات رشاشه الآلى فى صدر ورأس زوجته ثم مدير أعماله وزوجته .. ولأن الناس مش ناقصة حسرة على فلوس التى يقترضها رجال أعمال من عينة السويدى ينفقونها على المزاج والسهر ... طون مرقتهم المالى مع البنوك، بقيامهم برعاية مباريات الكرة للأهلى ... تلك مع أندية عالمية أو على بطولة سباق السيارات ورالى الفراعنة وما شابه بحجة تنشيط السياحة ،وإبراز الوجه الحضارى لـ«المسكينة «مصر ..أقول لأن أهل المحروسة الغلابة أدركوا ووعوا سفه بعض تلك الفئة فقد نفّضوا ـ كما يقول رجل الشارع ـ دماغهم ولم يقفوا عنده كثيرا اللهم إلا للحظات، باعتبار أن الأمر يتعلق بفنانة تعسة الحظ غير مصرية ..فضلا عن أن صفحات الحوادث تنشر الصحف يوميا ما هو أبشع وأفظع ..والناس لا تهتم ..مشغولون فيما هو أهم .. بالبحث عن لقمة العيش بين كدر الحياة وتكدير الحكومة.

وحين يقول المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام بأن مجزرة الزمالك حادث عادى فهو صادق الرؤية والرأى فضلا عن أن الشارع المصرى وربما العربى قد اقتنعا بعد متابعة تحقيقات النيابة أن الأسباب تافهة ـ غرام وحب وشك وغيرة وانعدام المسؤولية ـ والناس يا سادة مش فاضية لسفه وغرام رجال الأعمال

يا سادة المسألة باختصار أنه ومنذ أن حصل تجار الهيروين والخردة والسلاح والدقيق والعملة والقمامة على لقب رجل أعمال، وغسلوا أموالهم فى مشاريع أخرى كانت سببا التصاق ذات الصفة ببطاقات تحقيق الشخصية وجوازات سفرهم، والحابل اختلط بالنابل، ناهيكم عن أنه ومنذ أن جاوروا كبار المسؤولين بشقق فاخرة تطل على نيل

---

(١) جريدة السياسى المصرى ـ ٧ من ديسمبر ٢٠٠٣.

القاهرة وفيلات وشاليهات أفخر بقرية رجال الأعمال الشهيرة، بمارينا، إلا وبدأت فصول انهيار المجتمع تتداعى بداية من سيطرتهم على الاقتصاد الذى أضروا به ثم رهانهم علي إذلال الجنيه المصرى، مرورا بسحبهم الدولار من الأسواق وتهريبه ومال الشعب إلى الخارج بعد أن اقترضوا من البنوك ما أرادوا، سواء بضمان صورة البطاقة الشخصية أو بضمان ماركة الملابس الداخلية الأمريكية، أو حتى بدون بطاقة ثم انتهاء بانهيار سعر الصرف، والنتيجة لكل ذى عينين لا تحتاج إلى تعليق.

يا سادة ما نراه اليوم نتائج لمقدمات قديمة كانت تنخر كالسوس في جدار المجتمع منذ عصر الانفتاح فى الربع الأخير من القرن الماضى ..بدت صغيرة واستفحلت فاستوحشت، ثم استعصت على المواجهة والتصدى وهو ما سبق أن حذر ـ كاتب هذه السطور ـ من خطورة تلك الفئة واستشراء فسادها فى المجتمع فى تحقيق صحفى نشرته الجريدة قبل سنوات بعنوان» المارينيون قادمون، «غير أن المفاجأة المؤلمة كانت ـ فيما أتصور ـ فى وصولهم قبل الميعاد وقبل أن يفيق المجتمع!!



رجال أعمال سافلة [1]

١٤

لماذا يدارون وجوههم اليوم؟ !لماذا ينزعجون مما تتناوله الأقلام عن فضائحهم؟ أليست تلك جرائمهم في حق المجتمع؟ !يقولون: ليس كلنا واحد ..هذا صحيح ولكن أكابركم فى الفساد واحد ..يقولون نحن أحرار ..صحيح ولك ليس فى أقوات الشعب!!

بالله عليكم هل سمع أحدكم من قبل أن طلعت باشا حرب الذى أسس بنك مصر وأسس صناعات عديدة لم تكن قائمة من قبل مثل الغزل والنسيج والسينما وأستوديو مصر وحقق بأموال مصرية نهضة عظيمة، .أقول: هل سمع أحدكم أنه كان عشيقا لمطربة في حجم وشهرة سلطانة الطرب منيرة المهدية، حاشا لله ..بالله عليكم هل وصل إلى مسامع أحدكم ولو حتى من باب الوشاية أن رجال أعمال في حجم أحمد عبود باشا الذى أنعش صناعة السكر أو أبورجيلة صاحب أسطول النقل الكبير، أو السيد يس صاحب أكبر مصانع للزجاج فى الشرق الأوسط قد ضبط أحدهم متلبسا بتصوير راقصة فى شهرة« ببا »ـ ولو فوتوغرافيا ـ أثناء مضاجعته لها بالحلال أو فى الحرام !!معاذ الله.

لقد أخلص هؤلاء ومثلهم كثير لمصر ولشعبها، أما غيرهم فقد استباحوا بنفوذهم وسلطانهم حرمة المجتمع فأجبرونا بعقوقهم على فتح ملفات أعمالهم السافلة، وكما يقول المثل الشعبى الصينى:« من وضع نفسه موضع التهم فلا يلومن من أساء إليه.»

فمازالت حكاية ابن رجل الأعمال المعروف محمد أبو العينين ماثلة أمام الجميع .. هذا الذى كان يتسكع بـ« لانش أبوه »،في مياه شاطئ مارينا ولا أحد يدرى من كان أو كانت معه ـ فصدم دون أن يدرى شابا جامعيا فقتله ..ولأن« أبوه »لم يعلمه كيف يتحمل المسؤولية فقد هرب بـ« اللانش »واختفى وحارت أجهزة الأمن فى معرفة الجانى، ولم يتقدم رجل الأعمال الكبير ولا ابنه للعدالة للاعتراف بالجريمة ، وكادت الحادثة أن تقيد ضد مجهول إلا أن الأقدار أبت أن تضيع الحقوق وتهدر دماء البسطاء دون ثمن حين

(١)جريدة السياسى المصرى ـ ١٤ من ديسمبر ٢٠٠٣.

كشفت التحريات ونتائج التحقيقات في اللحظات الأخيرة خيوط الجريمة، وانتهت القضية بأن دفع رجل الأعمال المعروف« ديّة »لأسرة الطالب القتيل ..وقيل أيضا إنهم تنازلوا عنها!!

وهل نسى أحدكم« ملحمة !!» ملهى أركيديا التى نشبت بين عدد من أبناء رجال الأعمال تبادلوا فيها إطلاق الرصاص، بسبب فتاة راح فيها الشاب محمود روحى؟ ! وهل نسى أحدكم ما كشفته الأجهزة الرسمية عن تورط أحد كبار رجال الأعمال في جرائم أخلاقية حين قام بتصوير لقاءاته الساخنة جدا مع راقصة مشهورة وأخريات؟!

عموما ليست حادثة رجل الأعمال أيمن السويدي هي أول حادثة تزاوج المال بالفن والسلطة، ولن تكون الأخيرة ..ولا يعنينا الأمر فى شيء ..إنما يبكينا ويحل بالحسرة فينا أن يضعوا أموال الشعب التى اقترضوها من البنوك تحت كعوب أقدام البغايا والساقطات على فراش المتعة والزواج العرفى!!



نظافة محافظي القاهرة الكبرى !! (1)

١٥

من الاسم أفهم أن المجالس الشعبية معنية بصالح الشعب، وما يحقق النفع العام له، سواء كان ذلك على مستوى المركز أو المدينة ومن ثم الإقليم، من خلال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ومحاكمة تقصيرها شعبيا، للحفاظ على ضمانات كفلها الدستور للمواطنين ، منها حقهم فى التعليم و العلاج و كوب ماء نظيف ومجتمع آمن مستقر، دون المساس بالبعد الاجتماعي، أو إضافة أعباء جديدة على كاهل المواطن، أما أن يتحالف أعضاء المجالس الشعبية ضد مصالح الذين أتوا بهم إلى كراسى المحليات، فهو ما لا أستطيع فهم مراميه إلى الآن !!

الهاجس الذى حاصرنى منذ موافقة عدد من أعضاء المجلس الشعبى المحلى بالجيزة على اقتراح محافظها بفرض «جباية» تحصيل رسوم جديدة للنظافة على فواتير الكهرباء بعد التعاقد مع إحدى الشركات الأجنبية، هو أن هؤلاء ليس من بينهم من يستحق شرف ثقة المواطن الجيزاوى، إذ من المؤكد أنهم آخرون.. أعرفهم وتعرفونهم.. وتعرفون كيف أتوا بهم إلى المحليات ولماذا ؟.. وربما الآن فقط يدرك آخرون مغزى عزف المواطن المصرى عن الذهاب إلى صناديق الانتخابات؟

كما نعلم فإن الشرفاء يحافظون على ثقة ناخبيهم، بالعض بالنواجز على المكتسبات، وهي هنا البعد الاجتماعي، والأخير بالمناسبة ليس من مفرداتى، انما هو من "طهى" الحكومة النيئ، الذى تطعمه للناس ليلا ونهارا فلا يسمن – لانعدام مصداقيتها– أو يغنى من جوع !!

الخطير أن «جباية» محافظة الجيزة، انتقلت عدواها إلى محافظتى القاهرة و القليوبية ، و بدلا من تخفيف الأعباء ، ازدادت وطأة المعاناة على كاهل شعب القاهرة الكبرى ; وإذا كانت علة محمود أبو الليل أن محافظته تعاقدت مع شركة أجنبية لجمع القمامة– وهو ما نرفضه ابتداء – فما هى علة عبد الرحيم شحاتة و علىى حسين؟

(١)جريدة السياسى المصرى –٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢.

لقد فرض مجلسَ محلى القليوبية بتحريض سياسى من محافظها المستشار عدلى حسين قيمة ٥ , ٢ قرش لكل كيلو وات إنارة، على الكمية المستهلكة بعدادات الشقق السكنية بمدن المحافظة، و٧ قروش لكل كيلو وات على الكمية المستهلكة لكافة الأنشطة الأخرى بمدن المحافظة، وبحد أقصى ١٠٠ جنيه شهريا .. ومن يحسبها بالورقة والقلم ، يجد أن هذه القيمة – أى الرسوم الجديدة- تعادل تقريبا ثلث قيمة الاستهلاك الفعلى من الكهرباء !!

والمفاجأة التى بدت لى فى هذه القضية أن المحافظين الثلاثة لم يبتكروا قانونا جديدا أثما الإبداع إبداع الحكومة، إذ كانت قد قررت بجلستها فى ٥/٩/٢٠٠١الموافقة على تحصيل الرسوم التى يقررها و يوافق عليها المجلس الشعبى المحلى لكل محافظة، مقابل خدمات جمع النظافة والمخلفات، وبحيث لا يزيد العبء على المنشآت السياحية والصناعية عن الرسوم التى يتم تحصيلها حاليا !!

فى النهاية ما رأى الحكومة فى «نظافة» محافظيها الثلاثة، وقد اعتبر حكم محكمة القضاء الإدارى- مؤخرا- فرض الرسوم الجديدة بمثابة اعتداء صارخ على الدستور والقانون، وأضافت فى نص حكمها :«إن القرار تخلى عن البعد الاجتماعي بتحميله أعباء إضافية على المواطنين، بدعوى إسناد أعمال النظافة، وجمع القمامة إلى شركات أجنبية» ؟!

لا أعرف ماذا هم فاعلون الآن.. ولا أعرف ماذا كنا نفعل مع هذه الحكومة لو لم يكن فى مصر هذا القضاء السامى ؟!



ناسبنا الحكومة !! [1]

١٦

لم أكن قد قرأت قبل ــ حين جاءت ميرة سلطانة الطرب منيرة المهدية بمقال الأسبوع الماضى ، وذكرت أنها لم تكن عشيقة لأحد رجال الأعمال ــ إنها فاقت فنانات اليوم فى طموحها حين أوقعت رجال السلطة في حبال هيامها وغرامها ..وكما تقول الفنانة الجميلة شادية فى مسرحية (ريا وسكينة) «ناسبنا الحكومة (تزوجت الست منيرة من حسين باشا رشدى رئيس وزراء مصر، ثم أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى من بعده !! أما عن ظروف الزواج فى المرتين أو عن طبيعتهما وهل كانا استجابة لرغبة جسد فكان عرفيا ومحدد الشروط ويخضع للسرية أم أنه زواج شرعى معلن وباركه الملك ..لا أحد يعلم ..ولكن أظن ..وليس كل الظن إثمًا ..إنه عرفى بل وبشروط ..فالعريس هو رئيس وزراء المحروسة مصر أما العروس فهى فى الأول أو فى الآخر مطربة، وحسابات المكسب والخسارة في مثل هذه الزيجات لا تعوزها فطنة القارئ!

ويبدو أن سقوط الساسة من رجال الثورة فى حبائل الفنانات لم يختلف عن نظائرهم فى عهد الملك ولعل أشهر علاقة بين أهل السياسة والفن علاقة المشير عبدالحكيم عامر بالفنانة برلنتى عبدالحميد ..كان زواجهما عرفيا مختوما بخاتم منطوقه «سرى للغاية» رغم أن الألسنة في الوسط الفنى وبين أجهزة الدولة دارت تهمس به غير قادرة على النطق، وفى كتاب« سيد زهران» برلنتى والمشير «وصفت برلنتى تلك العلاقة التى امتدت لسبع سنوات أنها جنة لا يحلم بها بشر، وحين داعب عبدالناصر ـ ذات مرة ــ عامر بقوله: «بيقولوا عليها حلوة قوى يا عامر» رد عامر: «ليس هذا سببا فى انجذابى لها ..يا جمال إنها امرأة أغنتنى عن صداقة الرجال!».

وكما كان المشير مهووسا ببرلنتي كان مدير مكتبه على شفيق غرقانا لشوشته، فى هوى المطربة مها صبرى، واستسلم هو الآخر لدلعها وغرامها الخادع فطلق ــ لأجل عيونها ــ

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ٢٥ أبريل ٢٠٠٤.

زوجته أم أولاده وتزوجها زواجا رسميا فحاصرته بالدلال وحاصرها بالذهب والثروة!

شعر الرئيس عبدالناصر أن الخطر قادم على النظام، بسبب هذه الزيجات خصوصا أن عبدالمنعم أبوزيد أحد أفراد السكرتارية بمكتب المشير تزوج هو الآخر من الفنانة سهير فخرى فطلب عبدالناصر من عامر« محمد رجب فى كتابه ما لم تنشره الصحف »تطليق مها صبرى من على شفيق، إلا أن شفيق أخبره بأنهما تزوجا رسميا وللأسف سرعان ما تداعت الأحداث وغدرت به المطربة الخادعة بعد نكسة ١٩٦٧ فمات وحيدا بعيدا عن مصر.

وكما كان عامر وشفيق وأبوزيد كان صلاح نصر مدير المخابرات المصرية الذى كان فاجرا فى علاقته بالفنانة اعتماد خورشيد وعاش معها ـ على طريقته ـ سبعة وعشرين شهرا قالت عنه فى مذكراتها« كان قاسيا غليظا بالنهار، فإن جن الليل أصبح عاشقا للإهانة، وضرب الأحذية فوق رأسه !».

تلك هى انحرافات أهل المال والسياسة والفن وإذا كان الاقتصاد المصرى قد عانى من فساد عدد من رجال الأعمال، فقد كانت نكسة يونيو ٦٧ رد فعل طبيعيا لأسباب كثيرة منها سقوط الساسة وأهل الحكم فى غرام أفاعى أهل الفن!



اتبرع ولو بجنيه ! [1]

١٧

هل سمع أحدنا أو قرأ أن وزير الداخلية ــ مثلا مثلا ــ أصدر قرارا بصفته رئيس المجلس الأعلي للشرطة يلزم فيه مديرى الأمن بالمحافظات، بالتنبيه على مأمورى الأقسام والمراكز بجمع جنيه من كل مواطن ــ تبرع اختيارى ــ لتكريم رجل الشرطة الذى يعمل في مجال المطافىء أو المرور أو الأمن العام، وفاء له وما يقدمه لحفظ الأمن والنظام وحماية أرواح المواطنين؟ !أبداً ..هل سمع أحدنا أو قرأ أن وزير الأوقاف ــ مثلا مثلا ــ أصدر قرارا بصفته رئيس عموم المشايخ والوعاظ، يلزم فيه مديرى الأوقاف بالتنبيه على خطباء الجمعة بحث المصلين على التبرع ولو بجنيه لتكريم الأئمة فى الاحتفال بليلة القدر لدورهم في تبصير الناس بأمور دينهم؟ أبدا لم نسمع أو نقرأ ..!!هل سمع أحدنا أو قرأ أن وزير الصحة أمر بالتنبيه على مديرى المستشفيات ومراكز الإسعاف بجمع جنيه من كل مريض أو مصاب لتكريم الطبيب اعترافا بفضله في علاج المرضى أو إسعافهم؟ أبدا لم نسمع أو نقرأ!!ولن نسمع ولن نقرأ إلا إذا كانت الوزارة هى التربية والتعليم، وكان الوزير هو الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى فعلها بصفته رئيس الاتحاد العام لطلاب المدارس، حين أصدر قرارا يلزم مديرى مديريات التعليم بالمحافظات بجمع جنيه من مصروف كل تلميذ ...،قال إيه .. :لتكريم المعلم!!

حين قرأت تعليق الرائد العام لاتحاد طلاب المدارس الذى نشرته السياسى المصرى ــ قبل أسبوعين ــ ردا على ما أثاره الزميل محمد القباحى بالصفحة الحزبية أصابني شيء من الدوار بعد أن استخدم في تعليقه جملا كنا نكتبها فى موضوعات التعبير أيام التلمذة وللأسف عفا عليه الزمن الآن بسبب سياسات الوزارة الخاطئة منها« تدعيم روح الأسرة والانتماء داخل المجتمع المدرسى، والدعوة إلى الصورة المثالية التى يعطف فيها الكبير على الصغير ويوقر الصغير فيها الكبير ،عرفانا للمعلم بالجميل كأبيه أو أخيه الأكبر».

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ١٣ يونيه ٢٠٠٤.

ولأن القرار هزيل ..ولأن دوافعه لا تنطلي على أحد فقد استقبله الرأى العام بالاستنكار ..فى القليوبية وبإحساس واع بالمواطنة ومراعاة للبعد الاجتماعى قرر المستشار عدلي حسين محافظ الإقليم في اجتماع المجلس الشعبى المحلي للمحافظة قبل أيام بتجميد تبرعات الطلاب مدارس المحافظة مشيرا إلى أهمية مراعاة البعد الاجتماعى ..بل وحرض المستشار عدلي حسين ــ إن جاز لنا التعبير ــ الإدارات التعليمية على عدم تحصيل أية مبالغ من التلاميذ للصرف علي مشروع يوم الوفاء للمعلم، مؤكدا أن الوزارة بهذا القرار قد جانبها الصواب، إذ ليس هناك سند قانونى صادر من أية جهة بتحصيل مبالغ كتبرع اختيارى من الطلبة لمشروع يوم الوفاء للمعلم.

فليتعلم بعض مسؤولينا كيف تصدر القرارات، ومتى تخدم الصالح العام وكيف تحول دون وصول الطوب إلى زجاج البيت، وقد تكسرت أكثر نوافذه، فليس الأمر مجرد تصريحات إعلامية أو عبارات إنشائية فارغة مثل« كان لهم السبق ــ يقصد طلاب المدارس ــ فى التبرع لبناء مستشفى سرطان الأطفال أو التبرع للقضية الفلسطينية وضحايا قطار الصعيد »والتي جاءت فى رد الرائد العام لطلاب المدارس والتي تحمل من الاستجداء أكثر مما تحمل من الدعوة للمشاركة والتكريم.

يا سيادة الوزير :إذا كان القرار صادرًا بتوصية من اتحاد طلاب المدارس، وهم أبناؤنا ..أما كان من الواجب على الرائد العام، مناقشتهم في أبعادها الاجتماعية، وردود فعلها فى ظل أوضاع اقتصادية طاحنة استجار منها الغنى قبل الفقير؟!

يا سيادة وزير التربية والتعليم نرجوك :كفاية ..حرام!!



مومياوات الأسرة ٢٠٠٤ !! [1]

١٨

عيب جدا أن تنتهج الحكومة سياسة العصا والجزرة، مع أبنائنا جيل المستقبل، توكزهم بعصاها ما طالبوها بفرصة عمل تنقذهم من الغرق فى يم البطالة كريه المنظر والرائحة، ثم لا تلبث أن تلقى بجزرة الفرصة الخادعة، في وجوههم فى موسم الحاجة ـ أقصد موسم الانتخابات ـ وليتها جزرة طازجة تثمن حين تأتى بوظيفة دائمة أو تغنى من جوع، أبدا إنما هى جزرة رخوة مصيرها صندوق القمامة، وإلا أصابت آكليها بالمرض والألم كالوظيفة التي تأتى بها في صيغة عقود عمل غير آمنة ومفخخة بصيغ وشروط من السهل نزع فتيلها لتنفجر مفسوخة فى وجه أصحابها فى أى وقت طال أو قصر مداه .. لتصيبهم بتشوهات نفسية وعضوية مزمنة ربما انحازوا بعدها ، إن لم يكن لأعداء الاستقرار والتنمية، لطابور طويل يزداد يوما بعد يوم غضبا على الحكومة.

الحكاية باختصار أن عددا من العاملات بهيئة الآثار بمحافظة الشرقية اتصلن بى فى الأسبوع الماضي يطلبن مقابلتى لأمر هام، حين استقبلتهن قلن: إنهن ومئات غيرهم من شباب وفتيات مهددون بالطرد من العمل بعد أن رفضت الهيئة صرف مرتباتهم عن شهرى أبريل ومايو الماضيين رغم تعاقد الهيئة معهم بعقود يومية وشاملة للعمل كإداريين «مؤهلات عليا »،أو فنيين« مؤهلات متوسطة »منذ فترة تراوحت بين خمس إلى عشر سنوات بقسم ترميم آثار الوجه البحرى، بمناطق تل بسطة والحسنية وفاقوس بمحافظة الشرقية.

وعلى الرغم من ضآلة الراتب الذى لا يتجاوز ثمانين جنيها شهريا، إلا أنهن وغيرهم متمسكون بالوظيفة المؤقتة التى تعينهم على شظف العيش، حيث إن بيوتا مفتوحة الأفواه اعتادت على هذا الراتب تنتظره كل أول شهر لسد نفقات علاج أو مصاريف مدارس أو إكمال طلبات البيت بالطول أو بالعرض..

---

(١)جريدة السياسى المصرى ـ ٢٠ من يونيه٢٠٠٤.

الغريب والمدهش، أنهن ذهبن لرئيس قطاع الآثار بـ«لاظوغلى »فسخر منهن قـائلاً : «انتو زى الهاويس »ولا أدرى هل يقصد أنهم شباب وفتيات، سقطوا في بئـر عميقـة، لا ملاذ منه ولا منقذ ..أم ماذا؟ هذا بخلاف أنهن وغيرهن من العاملين لفوا« كعـب دايـر » على مكاتب المسؤولين من وزير الثقافة إلى هيئة الآثـار مـرورًا بنـواب الشـرقية ..فلـم يعرهم أحد اهتماما..

الخيبة الثقيلة أن معظمهم من أبناء العاملين السابقين بالهيئة والذين أفنـوا حيـاتهم في خدمة فراعينها، لذا أطالب الفنان الوزير فاروق حسنى والأثرى العظيم الدكتور زاهـى حواس أن يبقيا على هذه العمالة حتى لا يصاب البعد الاجتماعى بحسرة بعـد أن مللنـا من المطالبة بالحفاظ عليها ..فإن لم يكن بد من الاستغناء عن هذه العمالـة فليـتم تحنيطهـا حية ووضعها فى متحف الشمع أو دفنها ــ مخفية ــ في توابيت جماعية بأية منطقة أثرية .. فربما جاد الزمان بعد قرن أو قرنين أو عشرة من الزمان بـ«حواس »السـابع عشـر ليرفـع عنها التراب ويؤكد لأهل زمانه أنه اكتشف مقابر جماعية لمومياوات يعتقد أنهـا لضـحايا العمالة المؤقتة بحكومة الفرعون« عا ..طف »من الأسرة ٢٠٠٤!!



كوب مياه نظيف .. يا هووووه!! [1]

١٩

ليس كما عودتنا الحكومة حين تعد بحل مشكلة أن يومها في أحسن الأحوال بسنة إنما بسنوات ..ونحن وحظنا ..وأسوق الدليل ..لفت انتباهى و الملايين غيري من الباحثين عن نقطة مياه صالحة للشرب من أية حنفية، قيام الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء يوم الاثنين الماضي بعقد اجتماع موسع بعدد من الوزراء والمحافظين لاستعراض ما أسموه تقويم مشروعات الحفاظ على جودة مياه الشرب تقرر في نهايته استخدام الأصناف المحسنة من الأرز وقصب السكر فى الزراعة بهدف توفير ٣ مليارات متر مكعب من المياه سنويا.

ولا أدرى ما علاقة توفير هذه المليارات من مياه الرى بجودة مياه الشرب وعدم تلوثها؟ !فإذا كانت الحكومة تبحث عن حل لعلاج الفاقد من المياه التى تنزل من الحنفية وتستخدم في رش الشوارع والحدائق وغسيل السيارات ومسح البلاط والذى يصل حسب آخر الاحصاءات إلى ٥٠٪ فأهلا وسهلا ..أما أن تستخف بعقولنا وتدوس على وتر الأمانى والحلم بكوب ماء نظيف صالح للشرب فى اجتماعات عن توفير مياه الرى فهو العيب بعينه ..سيما وأن الحكومة تعلم يقينا أن مياه الحنفية لا تصلح للشرب وإلا بماذا تفسر« المحروسة »اكتظاظ مستشفياتها بمرضى الفشل الكلوى؟!

حين نرجع إلى الدراسات العلمية والطبية التى صدرت قبل عامين عن المجلس القومى في هذا الشأن نجدها تشير إلى أن المياه الملوثة التى تطلق عليها الحكومة مياه الشرب، تسبب٢٥٪ من حالات المرض فى محافظات مصر، وأن نسبة الوفيات بين الأطفال تتراوح من ٥ ــ ١٠٪، بينما تصل إلى ١٠٪ بين الكبار وأن مشكلة تلوث مياه الشرب هى العامل الأول فى الإصابة بالأمراض، وأن المواد الكيماوية المستخدمة لإزالة التلوث تضر هى الأخرى بالبيئة.

---

(١)جريدة السياسى المصرى ٤ من يوليو ٢٠٠٤.

قد تقول الحكومة إنها لا تقبل إطلاقا ضخ مياه شرب غير نقية للناس، وهنا ينبغى أن أذكرها بتصريح حكومى سابق للدكتور سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى يؤكد فيه ــ بصفته منتجا للكلور ــ أن سوء استخدام الكلور يعد من أهم مصادر التلوث بمحطات التنقية ..هذا الكلام يضيف إليه آخرون أن التلوث راجع إلى تهالك شبكات الصرف ومواسير المياه ..أى يحدث خلط أرضى قبل الوصول إلى حنفية المياه فينتج كوكتيلا أو فخفخينة كريهة من الشوائب والروائح النتنة لا تستطيع مواد التعقيم والتطهير المضافة كالكلور والشبة أن تمنع ملوثاتها فتصيبنا بأمراض الفشل الكلوى ..وفى النهاية يقولون إنها مياه صالحة للشرب!!

فى عام ٩٠ وعدتنا الحكومة بقرب انتهاء المشكلة وأن الخطط الخمسية المتلاحقة قادرة على حلها، وبخاصة بعد العقد الذى أبرمته مع هيئة الأمم المتحدة ..ورغم أن الدولة أنفقت حوالى ٥٦ مليارا من الجنيهات علي مدى عشرين عاما لهذا الأمل، إلا أن الحكومة لم تف بوعدها.

والله كان عنده حق الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء ورئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب حين وقف في عام ٩٥ تحت القبة يصرخ متهكما :ماذا لو ألغينا وزارة الصحة؟ وماذا لو سرّحنا الأطباء؟ وماذا لو أوقفنا بناء المستشفيات وخصصنا كل هذه التكاليف لدعم مشروعات مياه الشرب النقية وكذلك مشروعات الصرف الصحى حتى يتحسن عائدهما لحساب صحة المواطنين؟!

ياريتنا سمعنا كلامه!!



سادسة .. دماغها ناشفة !![1]

٢٠

اتفق نظرياً مع ما انتهى إليه اجتماع المجلس الأعلي للسياسات بالحزب الوطنى بعدم طرح قضية السنة السادسة للمناقشة داخل لجان الحزب الوطنى، وكذلك عدم طرحها ضمن استطلاع الرأى العام المقرر طرحه من الحزب على المواطنين، للإعداد لعقد المؤتمر السنوى الثانى للحزب في سبتمبر المقبل ، باعتبار أن عودة السنة السادسة ـ وفق ما أراه ـ خطوة مهمة على طريق مسايرة الدول المتقدمة التي رأت ومنذ زمن بعيد ألا تقل سنوات التعليم الأساسى قبل الجامعى عن ١٢ عاما.

لكنى أختلف عمليا مع لجنة السياسات سيما وأن الحكومة عجزت عن توفير الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الشأن وعجزت أيضا عن توفير الفصول المطلوبة لإنجاز ما التزمت بتوفيره .

بشىء من التفصيل كانت ميزانية العودة الكريمة لسنة سادسة ٨٠٠ مليون جنيه لكن ما تم تدبيره لم يزد علي ربع هذا المبلغ أى ٢٠٠ مليون جنيه، أما عن الفصول فالمحروسة «سنة سادسة »اشترطت تدبير فصول ١١٧٩٩ مدرسة لم ينجز منها حسب تصريحات المسئولين سوى ٦٠٪ ـ وإن كنت أشك فى هذه النسبة ـ وباقي حوالى ٢٨٧١ مدرسة لا تعرف الحكومة عن فرص تدبيرها شيئاً ..بما يعنى أن الفترات المسائية الثانية والثالثة فى طريقهما للعودة بدءا من العام الدراسي القادم ومعها ستكدس الفصول التى لا تحتمل أصبع طباشير يوضع خطأ على قاعدة السبورة بعدما زاحمت حقائب التلاميذ كراسات تحضير مدرسى الفصول.

ومادام هناك إصرار علي عدم فتح الموضوع للنقاش مرة ثانية فإن أسئلة كثيرة باتت تفرض نفسها بقوة جميعها موجه للحزب وللحكومة معا :هل تنجح الحكومة فى تدبير ٦٠٠ مليون جنيه في أقل من عام هى الشهور المتبقية علي بدء العام الدراسى القادم وقد عجزت خلال خمس سنوات مضت على توفيرها؟ وماذا سيفعلان ـ الحزب والحكومة

(١)جريدة المسائية ـ 22 مارس 2009 .

ـ مع أزمة المدارس والتكدس المتوقع؟ وماذا بشأن السنة الفراغ التى سيمتد أثرها لعشر سنوات ويزيد؟ ثم هل مسايرة الدول المتقدمة فى ألا تقل مدة التعليم الالزامى عن تسع سنوات وتوفير مقومات ذلك يكون بدعاء الوالدين وزيارة الأضرحة والعشم في مدد الأولياء وأهل البيت أم بالعمل الجاد الدؤوب وشحذ الهمم وجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية لزيادة المخصصات وتوفير الاعتمادات؟!

لا أرى معنى لعناد الحزب الوطنى برفض دراسة مقترحات التراجع التي قدمها الرأى العام ومعه عدد من نواب الشعب يتقدمهم النائب المحترم الأستاذ عبدالمنعم العليمى ولا أرى أن الرجوع إلي الحق عيبًا إذا كان هناك من يردد هذه النغمة من المسؤولين بل العبث الحقيقى في القرارات القديمة، وإلا فما معنى أن يتم إلغاء السنة السادسة بناء علي توصيات مؤتمر التربية بجنيف عام ١٩٨٨ وارتفاع نعرة ربط التعليم بالتنمية وكأن هذه السنة كانت في حينه عقبة أمام تحقيق الهدف ثم ظهرت بركانها فجأة عام ١٩٩٩ وبنفس الدعوى وهو مسايرة الدول المتقدمة.

إن للتراجع هذه المرة وجاهته مع الأخذ في الاعتبار أن أية نتائج قد تترتب على ذلك ـ إن قدر للحزب دراسة ما استجد من اقتراحات ، هى في النهاية أخف وطأة فى مردودها الاجتماعى وأقل خسارة في مردودها المالى.

إن الحزب الوطنى هو حزب الأغلبية، والأغلبية دون مكابرة تطالب بالتراجع وعدم عودة سنة سادسة إلى أن تكتمل المقومات، فعلية أن يمتثل لرأى الأغلبية وإلا قالت، وقلنا معها :إن الوطني دماغه ناشفة!!



صفر في العربي !! (1)

٢١

توقفت كثيرا أمام إحصائية رسمية نشرتها بعض الصحف، وتعجبت كيف لم تشغل بال المسؤولين وعلى رأسهم الدكتور أحمد جمال الدين وزير التربية والتعليم للتعقيب عليها ، سيما وأنها جاءت في بيان رسمى صادر عن وزراته فور اعتماد نتيجة الثانوية العامة ..وقد استدعى الأمر الحسرة فى نفسى بعدما كشفت الإحصائية الفضيحة أن٣٥٣ طالبا وطالبة بالمرحلة الثانية من الثانوية العامة حصلوا، على صفر في مادة اللغة العربية مقابل ٧٠ طالبا وطالبة حصلوا على الدرجة النهائية، بينما ومن ناحية أخرى حصل٢٠٨ طلاب وطالبات بنفس المرحلة على صفر في امتحان اللغة الإنجليزية مقابل ٢٢٥٨ حصلوا على الدرجة النهائية.

والإحصائية علي هذا النحو المخزى تحمل أكثر من دلالة، فبالمقارنة يتبين لنا أن طلاب صفر العربى أكثر عددا من أقرانهم أهل الصفر الإنجليزى بفارق 145 طالبا وطالبة، كذلك فإن عدد طلاب الدرجة النهائية فى لغة القرآن أقل من أقرانهم طلاب لغة الإنجليز والأمريكان بفارق ٢١٨٨ طالبا وطالبة، ومجمل القول: إن المحصلة فى كل الأحوال هى لصالح لغة الخواجات أعداء العربية وشعوبها.

من هنا تتداعى الأسئلة تباعا إذ كيف انتقل ـ بداية ـ طلاب صفر العربى من الصف الثانى الثانوى في العام الماضي إلى الصف الثالث الثانوى وبأية درجة ..لا يعقل بالطبع أن يقول قائل إنهم كانوا ينجحون على الحركرك فى هذه المادة أى بالحصول على الحد الأدني لدرجات النجاح وإلا بالله عليكم كيف عجزوا عن تكرار الإنجاز بالحصول على هذا الأدنى أو حتى بالحصول ولو على درجة واحدة في امتحان نفس المادة بالمرحلة الثانية؟!

ثم ما دام ذلك هو مستواهم الفعلي ، فكيف نجحوا فى امتحان مادة التربية الدينية

(١)جريدة السياسى المصرى ـ ٢٥ يوليو ٢٠٠٦.

على مدى عامين، السابق والحالى في امتحان الثانوية؟ وهل لا يتم تصحيح أوراق هذه المادة أم أن التعليمات:« كله ينجح في الدين » مادامت درجاته لا تضاف إلى المجموع الكلى، وهو ما يجرنا لسؤال آخر، وهو كيف تضاف درجات الرسم في امتحان الشهادة الإعدادية إلى المجموع الكلى للدرجات، بينما لا قيمة ولا وزن لامتحان التربية الدينية ولا لدرجاته بنفس المرحلة؟!.

قد يقول قائل إن عدد الحاصلين علي صفر العربى وفقا للإحصائية الأخيرة لا يمثل شيئا مقارنة بعدد الناجحين وهم مئات الآلاف، وأقول لهم، إن معظم النار من مستصغر الشرر، ثم من يستطيع أن ينكر أن آلافا أخرى من الطلاب حصلوا على درجات رأفة للوصول إلى الحد الأدنى فى نفس المادة، ومن لا يعجبه هذا الكلام فليتابع نطق المذيعات والمذيعين بالإذاعة والتليفزيون ليتأكد من أن حرف القاف ينطق« كاف »و«الضاد »تنطق «دال »وغيرهم من إعلاميين يرفعون المفعول به ويكسرون المبتدأ!!

يا حضرات السادة إننا الآن نجنى ثمار دعاوى التطوير التي صدعت أدمغتنا بها وزارة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وبقي على وزارة أحمد جمال الدين ــ غير المحظوظة ــ أن تتحمل أوزار الحكومة السابقة في التعليم ما قبل الجامعى لتبدأ بتصحيح الأوضاع أو لنقل لتبدأ من جديد أو كما يقولون من المربع صفر.

يهمنى هنا أن أذكر بالخير ما طالبت به المفكرة الكبيرة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد منذ سنوات طويلة على صفحات جريدة الأهرام بضرورة عودة الكتاتيب لملء الفترة قبل سن السابعة لمحو الأمية، ومازلت أحفظ لها قولها بأن اللغة العربية دون سائر اللغات ذات صفتين :دينية ..وقومية، وهنا يتضاعف واجبنا نحوها ومسؤوليتنا عنها.

يا جمال الدين :قواك الله



مطاردة الكلاب «اللولو!!»[1]

٢٢

فاجأتنا وزارة الصحة فى بيان لها نشرته صحف الخميس الماضى بإحصائية مبتورة عن عدد الذين عقرتهم الحيوانات الضالة من قطط وكلب وربما فئران خلال عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، لكنها لم تقل لنا شيئا عما فعلته تجاه هذه الحيوانات ولا عن عددها ..ظنى أنها لا تعرف عنها شيئا ،ولن تعرف ،ولا يهمها أن تعرف ،وإلا ما أغفلت ذكر إحصائية عام 2002التى تشير حسبما ذكره لى مسؤول كبير بوزارة الصحة أن هناك حوالى ١٠٠ ألف معقور، إذن العدد لم يتراجع كما أشار بيان وزير الصحة من ١٢١,٥٠٩ ألف حالة في عام ٢٠٠٣إلى ١٠٩,٨٨ ألف حالة في ٢٠٠٤ ، بل على العكس يزداد عدد المعقورين فى عام ٢٠٠٤ شيئا فشيئا وإن قل فى ٢٠٠٤ ، لكنه علي أية حال لم يقل عن مائة ألف أو عشرة آلاف كما يحاول وزير الصحة ــ عبثا ــ أن يطمأننا!!

نهايته ..منذ متى والحكومة تهتم بشؤون المصريين؟ منذ متى نجحت في حمايتهم من أدخنة قش الأرز وقمائن الطوب والمسابك؟ منذ متى سعت سعيا حثيثا لتغيير أو صيانة شبكات الصرف الصحى المتهالكة، وأغلقت طرنشات المجارى فى القرى بتعديل الخريطة الصحية لبناها التحتية مما أصاب المصريين بأمراض مزمنة عجت بهم المستشفيات ..منذ متى؟ !ومنذ متى..؟ !ومنذ متى حتى نتكلم اليوم ونطالبها بمطاردة الكلاب والقطط الضالة وتوفير أمصال الداء؟ !!

الحكومة قالت فى بيانها منسوبا لوزارة الصحة: إن عدد الجرعات التى يتم توفيرها سنويا ٦٠٠ ألف جرعة بتكلفة قدرها ٣٣ مليون جنيه وهنا اسأل :أين كانت هذه الجرعات حين قدم نائب البحيرة الدكتور أحمد القط قبل عام بيانا حوله الدكتور سرور إلى طلب إحاطة بعد تقاعس مسؤولى الصحة والطب البيطرى بالبحيرة عن مواجهة ظاهرة نقص المصل عقب تعرض ١٧ ألف مواطن من أبنائها للعقر من الحيوانات

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤.

الضالة، بدعوى انتظار الفرج وإرسال الأمصال من الوزارة التى تنتظر هى الأخرى فرج الإفراج عن المصل من الجمرك؟!!

قال لى مسؤول كبير بوزارة الصحة :من المفروض أن يتم حقن كل معقور بخمس حقن مصل سعر الواحدة يزيد على ٧٥ جنيها وهذا يكلف وزارة الصحة نفقات باهظة تفوق قدراتها، حيث إن المصل يتم استيراده والوزارة مهما كانت ليست قادرة على توفير مستلزماتها حيال هذا المرض اللعين المعروف باسم Radies أو السعار.

سألنى صديق :مادام الأمر كذلك لماذا لا يتم تفعيل مطاردة الحيوانات الضالة في الشوارع من جانب الجهات المعنية فى الطب البيطرى والصحة والداخلية؟ افلم أستطع الرد عليه لأن ظنى ـــ وليس كل الظن إثمًا ـــ أن الحكومة معذورة فهى لا تعرف يعنى إيه قطط، وكلاب ضالة، إنما من المؤكد أنها تعرف الكثير عن القطط السيامى والكلاب اللولو!!



جد و«لاّ» هزار.. يا وزير الإسكان ؟![1]

٢٣

عمل اللى عليه، والله المجلس المحلى لمحافظة القليوبية، حين رفض بجلسته الأخيرة برئاسة الدكتور محمد الفيومى تطبيق الزيادة الجديدة ــ والكبيرة ــ فى أسعار مياه الشرب، بعد أن قرر رفع مذكرة إلى الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء بالآثار السلبية لها وما تضيفه من أعباء ألهبت سياط القديمة منها ظهور محدودى الدخل، متهما مرفق مياه القاهرة بترويع المواطنين بالتقديرات الجزافية لقيمة استهلاك المياه، خصوصا أن الزيادة الجديدة قفزت بسعر المتر المكعب فى المنازل من ١٢ قرشا للشريحة الأولى إلى ١٣ قرشا، بخلاف ما يستتبع ذلك من زيادة فى نسبة الـ٢٠٪ من قيمة الفاتورة لحساب الصرف الصحى، لكن السؤال هنا :هل ستستجيب الحكومة لهذه الاعتراضات فتراجع نفسها وتعدل عن قرارها؟ أبدا فحكومتنا إذ نذرت ــ خالصة النية ــ فرض رسوم جديدة على خدماتها أو زيادة الأسعار، أوفت والحمد لله ولم تبال!

أما حكاية زيادة تعريفة مياه الشرب فهى لم تظهر فجأة مع حكومة الدكتور نظيف إنما جذورها ممتدة لحكومة سلفه الدكتور عبيد، ومن يرجع لتقارير لجنة الإسكان بمجلس الشعب التى تؤكد أن إيرادات الدولة مجتمعة لا تفى باحتياجات قطاع مياه الشرب والصرف الصحى وأن مشروعات المياه في الخطة الخمسية المنتهية فى يونيو ٢٠٠٣ والمخطط لها طبقا للاحتياجات ٢٣ مليار جنيه لم يعتمد منها سوى ١٠ مليارات جنيه، يدرك على الفور أن الحكومة في ورطة، وأنها تريد استرداد ٥٦ مليار جنيه أنفقتها على هذا القطاع خلال العشرين سنة الماضية ــ دون أن تنجح فى توفير كوب ماء نظيف لكل مواطن ــ من جيوب الذين لم ينعموا بنقطة مياه واحدة من هذا الكوب، وهو ما كانت تطالب به حكومة الدكتور عبيد فيما أطلق عليه بـ«إعادة الهيكلة!!

وما لا يريد أن يقوله المهندس إبراهيم سليمان وزير الإسكان أن قرار الهيكلة الجديدة

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤.

بتحويل مرفق المياه الذي اصطلح عليه جباية مياه الشرب، إنما جاء تلبية لرغبة قديمة لهيئة المعونة الأمريكية بضرورة التدرج برفع أسعار مياه الشرب للمستهلكين للوصول بها إلى تكلفة الصيانة والتشغيل، وتقليل الدعم على المواطنين، كشرط لعودة المعونات التى حجبتها الهيئة الأمريكية لسنوات طوال، وارجعوا لحديث الشافعى الدكرورى رئيس المرفق السابق لمجلة المصور فى مايو الماضى.

الكارثة أن إبراهيم سليمان وزير الإسكان ظل يصرخ فى اجتماع اللجنة بمجلس الشعب ويهدد بأن عدم تطبيق الزيادة سوف يؤدى إلى انقطاع المياه خلال أربعة أشهر!

معقول يا سيادة الوزير؟ جد الكلام ده «ولا» هزار يا جنابه؟!



لا تلوموا الجراد !! [1]

٢٤

الله يجازى الجراد الأحمر .. فضح الحكومة بعد أن ملأت الدنيا ضجيجا وصياحا، تهون من سطوته وشراسته فى التهام المحاصيل والفواكه بقرى محافظات الجمهورية حين قالت على لسان أحد مسؤوليها: إن الجهاز التنفسى للجراد أضعف الأجهزة التى تقاوم المبيدات، بما يجعل من السهل القضاء عليه فإذا به ــ أى الجراد ــ يتقوى على المبيد الفوسفورى الحكومى وتتحور رئته إلى رئة صقور نباتية تلتهم كل ما يقابلها من طماطم وبسلة وتين ومحاصيل أخرى في محافظات الوادى الجديد والإسكندرية والبحيرة ومديرية التحرير ثم دخلت على قرى القاهرة الكبرى تتغذى وتتقوى وتتكاثر وتبيض وتفقس على زروع ونباتات المحروسة.

بالله عليكم من أين لـ ٤٠٠ مليون جرادة هاجمت مصر حسب إحصائية لمركز البحوث الزراعية أن تتعايش إذا لم تترك الحكومة لها محاصيلنا ونخيلنا ومصدات، رياحنا على جوانب الأرض الزراعية من أشجار الكافور وخلافه فتقاومها وتقطع عيشها؟!

أضحك حتى البكاء، وأنا أقرأ تصريحات مسؤولى الحكومة تتعلل بخيانة الرياح والجغرافيا لتوقعاتها وتكهناتها، قال إيه : تسببت الرياح الجنوبية الغربية فى هجرة أسراب الجراد الصحراوى وتغيير مسارها عن المعتاد لتخترق الصحراء الجزائرية وجنوب غرب ليبيا فى اتجاه ساحل البحر المتوسط لتصل إلى مصر واليونان ولبنان، وأنه نظرا لحدوث اضطرابات جوية، وتغير معدلات الضغط بين جنوب إيطاليا، وجنوب غرب اليونان أدى ذلك لهبوب الرياح من الغرب والجنوب الغربي إلى الشرق ليصل الجراد الصحراوى لشمال غرب مصر!

معنى هذا الكلام أن الحكومة ممثلة فى وزارة الزراعة كانت، وهى تعلم بوجود أسراب الجراد الملايينية على الحدود المصرية متعشمة أن تأتى رياح شرقية فتصرفها عن اقتحام

---

(١) جريدة السياسى المصرى ــ ٢١ نوفمبر 2004 .

بوابات المحروسة لكن الرياح الغربية البطالة المتآمرة والاضطرابات الجوية خدعتا الحكومة، وللأسف لم تكن الأخيرة عاملة حسابها!

بالله عليكم مَنْ نلوم؟ الجراد الأحمر الذى لا عقل له فترك نفسه لهوى الريح بين شرقية وغربية فكانت الأخيرة من تعاسة حظنا؟ أم الحكومة التى تنازلت عن عقلها وتركت أمرها وهى تعلم بالقدوم الشرس للجراد منذ قرابة شهر لتدابير الطقس فأصبحت هى وعقلها قبض الريح؟!



قرية ذكية .. وبلد أمية [1]

٢٥

من حق رئيس الجمهورية أن يغضب أو يتحفظ ــ بحسب تعبير السفير سليمان عواد المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية ــ في اجتماعه يوم الخميس بعدد من الوزراء والمحافظين بالقرية الذكية علي نسبة الأمية في مصر والتي انخفضت إلى ٢٠٪ فقط بعد أن كانت ٤٩٪ عام ٨٦، فيما كان المرجو محوها تماما في عام ٢٠٠٧، ومن يعجب من غضب رئيس الدولة أو تحفظه رغم أن انخفاضا بفارق ٢٩٪ قد حدث، فاته أن رئيس الجمهورية سبق وأن كلف الحكومة في مايو ٢٠٠٣ بالبدء في تنفيذ المشروع القومي للقضاء على الأمية تماما في عام ٢٠٠٧ كطوق نجاة على طريق التنمية، وأن ٢٠٠٧ «شرف» وأوشك على الانتهاء دون أن نتخلص من هذا الهم»!!

صحيح أن النسبة انخفضت، لكن الأمية لم تنمح من خريطة التكليفات الرئاسية للحكومة بضرورة الوفاء وتحقيق الوعد، بما يشير ودون الحاجة إلى اتهام بالتجني إلي تلكؤ وبطء حكومي في التنفيذ، استتبعه بلا شك تأخر في التنمية المرجوة وإلى حين، بما دعا رئيس الجمهورية إلى التشديد على الحكومة في اجتماع القرية الذكية الأخير غاضبا منها ومتحفظا على جهدها في هذا المنحى بتوبيخ بطئها الإلكتروني وحثها على ضرورة بذل مزيد من الجهد للقضاء على ما تبقى من فلول الجهل والتسرب من التعليم لصالح التنمية.

ويبقى السؤال: من الأمي الذي تقصده التنمية؟ وما ترجمة نسبة الـ ٢٠٪ أمية بالأرقام «المليونية»؟ وهل هي منسوبة إلى عدد السكان الكلي؟ !أجابني اللواء حسين لقية رئيس الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار سابقا في حوارى معه لجريدة «السياسي المصري» قبل ثلاث سنوات بأن الأمي هو الشخص الذي تعدى سن العاشرة دون أن يلتحق بأي مدرسة، وغير قادر على كتابة قطعة إملاء كتابة صحيحة، أو قراءة الأعداد وكتابتها وإجراء العمليات الحسابية الأساسية التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية، هذا عن السؤال

(١) جريدة السياسي المصري ــ ٢٧ من يونيه ٢٠٠٧.

الأول، أما عن ترجمة نسبة الأمية إلي أرقام فقال: إنها تحسب من نسبة الشريحة العمرية التي تقع بين عشر سنوات وخمسة وأربعين عاما، وقد بلغ عددهم في عام ٢٠٠٤ حوالي ١٢,٨ مليون شخص بحسب إحصائية للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء صدرت في حينه.

لكن ..ما الذى أغضب رئيس الجمهورية في اجتماع القرية الذكية؟ في تقديرى أن البطء في التنفيذ هو الباعث على تحفظ الرئيس، إذ كان الخط البيانى للمشروع القومى للقضاء على الأمية والذى بدأ في عام ٢٠٠٣ محدد بتشغيل ١٠٠ ألف خريج سنويا لمدة ٣ سنوات تنتهى في عام ٢٠٠٦، على أن يكون هناك سنة احتياطية ـ ٢٠٠٧ ـ لمواجهة أية ظروف، على أن يقوم كل شاب بمحو أمية ٢٥ فردا في السنة، ومن ثم محو أمية ٢,٥ مليون فرد في السنة، أى حوالي ٧,٥ مليون شخص خلال ، لكن حين جاء الموعد المحدد في ٢٠٠٧، تبين لرئيس الدولة أن الخط البيانى للمشروع انحرف عن مساره، ولم تنجز الحكومة ما كلفها به الرئيس، آخذين فى الاعتبار أن حوالى ٥,٣ مليون آخرين مخصومين من أصل العدد ١٢,٨ مليون لن يطالهم البرنامج باعتبار أن مراحلهم العمرية عند انتهاء الفترة المحددة ستكون قد تجاوزت، حاجز الـ٤٥عاما، وأتذكر أن اللواء حسين لقية ضحك وهو يتحدث بشأنهم قائلاً« :ربما يتكفل الزمن بهم »في إشارة إلى كبر سنهم.

أى أن المسألة كلها لا تتجاوز ٧,٥ ملايين شخص كان يرجى محو أميتهم، فكيف لا نقدر على ذلك؟ ثم إذا كانت نسبة الأمية عام ١٩٦٩ قدرت بـ٤٩٪ ثم بعد عشرين سنة من الكلام والثرثرة والوعود وحكايات المعلوماتية والإلكترونية وما شابه، انخفضت النسبة إلى ٢٠٪ فقط، وهو ما يعنى أننا بحاجة إلى عشرين سنة أخرى لمحو أمية مليونيين أو ثلاثة متبقية، فمتى سنبني مصر إذن ونضعها على خريطة التنمية المستدامة الحقيقية؟ وماذا تفعل الحكومة الإلكترونية في القرية الذكية، وكيف تدعى الإنجاز ولازالت في البلد أمية؟!



وزير ما لهوش حل!! [1]

٢٦

بتاريخ ٢١ ديسمبر الماضى توجه الأستاذ ياسر على نور عضو اتحاد الكتاب إلى مستشفى البراجيل بمحافظة الجيزة للكشف على ابنته، وعند صرف الدواء المقرر اكتشف أن صلاحيته منتهية فى أول نوفمبر ٢٠٠٤ ، حاول المواطن مراجعة الطبيب المسؤول بالعيادة الخارجية للمستشفى منبها إياه أن الدواء منتهى الصلاحية، فزاد المسؤول من عناده وتعنته مؤكدا أن تعليمات وزارة الصحة تقضى بصرف الأدوية بعد انتهاء صلاحيتها بـ٦ شهور، وأن لديه منشورا رسميا بذلك، فتوجه المواطن إلى المجلس الشعبى بالبراجيل الذى تصادف انعقاده فى هذا الوقت وأخبرهم بالواقعة فقام رئيس الوحدة المحلية وبعض الأعضاء بمراجعة المسؤولين بالمستشفى فأصروا على تعنتهم ورفضوا استبدال الدواء، فذهب المواطن إلى جريدة» الوفد «وقدم صورة من محضر الواقعة وعبوة الدواء منتهية الصلاحية فنشرت الجريدة ما أسلفنا ذكره نصا فى صفحتها الأولى في اليوم التالى للواقعة، ومعه صورة زجاجة الدواء موضحا عليها تاريخ انتهاء الصلاحية.

من جانبى تابعت الجريدة فى الأعداد التالية لهذا النشر وحتى كتابة هذه السطور لعلى أرى أو أقرأ ردا من الوزير المسؤول عن صحة القطر المصرى، يستنكر ما نُشر، وأنه ليست هناك أية تعليمات وزارية بصرف دواء منتهى الصلاحية وأن التحقيق جار مع مسؤولى هذا المستشفى فلم يحدث!!

ونقول كمان :فى مستشفى الأطفال التخصصى بمدينة بنها تقوم صيدلية العيادة الخارجية منذ إنشائها قبل سنوات قليلة، بصرف أدوية محظور بيعها للجمهور وملصق عليها عبارة تسد عين الشمس مكتوب عليها «غير قابل للتداول التجارى» بما يعنى أنها مخصصة فقط لمرضى العيادة الداخلية للمستشفي ونزلائها من أطفال المدارس المحولين من التأمين الصحى لإجراء الجراحات أو لأطفال الحضانات الرضع أو ما شابه، ورغم أن هذه الأدوية المحظور بيعها لجمهور العيادة الخارجية مختومة بخاتم وزارة الصحة

(١) جريدة السياسى المصرى ــ 9 يناير 2005 .

والسكان، ورغم أن هناك أدوية أخرى منتهية الصلاحية، ومكشوطة التاريخ يتم بيعها للجمهور إلا أن أحدا من الجمهور لم يتحرك أو يعترض أو يهتم، ربما لأن تذكرة هذه العيادة لا تتعدى ٥ جنيهات ..ربما لأن أكثر من يتردد عليها هم من أبناء الطبقة الشعبية المعدومة رجال وسيدات وربما لأنهم يحظون جميعا بقدر كبير من الأمية ..

المهم أن الأزمة بدأت وانتهت بما لم يتوقعه أحد ، إذ حين اعترض الصيادلة الجدد علي تعليمات إدارة المستشفي، فكان الرد هو الالتزام بالتعليمات وأن وزارة الصحة تعلم بما تقوم به الإدارة.

ونقول كمان :في نفس المستشفى دأب أحد كبار الاستشاريين على صرف أدوية منتهية الصلاحية لمرضاه بنفسه وبمعرفته من حجرة الكشف بعد رفض الصيادلة الجدد في سبتمبر الماضي صرفها ، وأمام النيابة الإدارية ملف مفتوح الآن بهذا المعنى وزيادة.

يا دكتور عوض بيه :كفاية عليك بياض المستشفيات!!



خناق القطط !! [1]

٢٧

مفيش فائدة في الدكتور جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ..لازم كل فترة ينكد على الحكومة ويحرجها ويتهمها بالسفه ..قبل عامين جاهر بكشف انحرافاتها تحت شعار« أنا لا أكذب ولا أدعى »معلناً عدم وجود مستندات صرف لإنفاقهما قيمته خمسة مليارات جنيه بخلاف تجاوزات مؤجلة قيمتها ٤٤ مليارا أخرى فى مخالفات ارتكبتها من موازنات سابقة ورغم ذلك فلم يسحب نواب الشعب الثقة من الحكومة .. وفى الأسبوع الماضى وقف الملط تحت القبة يؤكد إصرار الحكومة على مخالفة القانون والدستور في موازنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بقيامها بصرف ٢,٨ مليار جنيه بدون تأشيرات في إنفاق ترفى لأشياء غير مصرح بها، تمثل أغلبها في تجديد مكاتب، ونشر تهانى وتعازى فى الصحف ومصاريف ضيافة واستقبالات ..يعنى فشخرة كدابة بـ ٨٢٠٠ مليون جنيه في عام واحد، ثم تأتى الحكومة فتفرض رسوما جديدة على كل نفس نتنفسه، وترفع أسعار السلع والخدمات وتغلق أبواب الوظائف فى وجه شباب الخريجين، ادعاء بضعف الموارد وزيادة النسل.

وقد تعجبت وأظن القارئ قد تعجب معى لمطالبة الملط الحكومة بضرورة الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية التى تحصل عليها مصر سنويا وهذا يعني أن هناك سفهًا متعمدًا مع سبق الإصرار ، بما يستوجب التحقيق فورا بل وإسقاط الحكومة إن كنا نتمسح فى ثياب« الدستورية .»

وبقدر ما أعجبنى تعقيب الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب على بيان الملط ووصفه لتصرف الحكومة بأنه مخالف دستوريا بما يستوجب محاسبتها وبسرعة، بقدر ما يهمنى أن اسأل الدكتور سرور ومجلسه عما فعلوه من مخالفات موازنة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بإنفاق خمسة مليارات جنيه دون مستند صرف لإنفاقها؟ وأجيب :لا شيء ..بل بالعكس

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ٣ من أبريل ٢٠٠٥.

تم تشكيل حكومة الدكتور نظيف من ٩٠٪ من وزراء حكومة الدكتور عبيد الذين أنفقوا هذه المليارات دون مستندات صرف ولأول مرة أعرف أن سفه حكومات مصر فى الإنفاق هو أمر يجب أن تؤجر عليه ولا تؤاخذ.

أخيراً.. إذا كان البعض يعتقد أن الحكومة ستغضب على الدكتور الملط فتدبر له قريبا مكيدة للإطاحة بعد اعتياده كشف سترها، فهو مخطئ فكما يقول المثل العامى :القط مايحبش إلا خناقه..!!



قولوا يا باسط !! [1]

٢٨

كما توقعت قبل أسبوعين وفي نفس هذا المكان، لم تسفر مناقشات مجلس الشعب مساء الأحد الماضى حول ما سبق وحذر منه الدكتور جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات متهما الحكومة بتجاوزات دستورية فى ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بالإنفاق الترفى - ٨,٤ مليار جنيه - إلي شيء بل بالعكس وقفت الحكومة وبلا خجل تحت القبة - وعينها تندب فيها رصاصة، تؤكد على لسان وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالى أن الإنفاق ليس ترفيا ولا تشوبه مخالفة دستورية، كما ادعى تقرير الملط وأمّن عليه الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، إنما هي مجرد مخالفة مالية لم تكن الحكومة تريد أن تقترفها ولكن الشيطان وسوس لها ذلك من أجل عيون الشعب المصرى، وقال إيه: « للتعجل بالوفاء باحتياجاته من البترول والمازوت بعد زيادة سعر صرف الدولار وسوف تزول المخالفة بمجرد موافقة مجلس الشعب عليها»!! وسؤالنا للوزير« الغالى» : مَنْ وراء تحرير سعر الصرف الذى أدى إلى فروق تصل إلى ٧ مليارات دولار في أسعار المازوت والبترول دخلت جيب الشريك الأجنبى؟ ثم إن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات يا دكتور بطرس لم يشر - حسبما نشرته، إحدى الصحف اليومية - من قريب أو بعيد لمسألة المازوت والسولار التى حدثتنا عنها، فمَنْ تخدع؟!

نقول كمان :لماذا لم يتم الرجوع إلى مجلس الشعب لاطلاعه على ما استجد فى حينه من ملابسات الصرف وأخذ موافقته بالإنفاق الزائد عن الموازنة المقدرة مادامت الضرورة تقتضى ذلك على الأقل من باب احترام من أقروا الميزانية تحت القبة فإقرارهم لها، وأنت سيد العارفين ، بمثابة قانون لا ينبغى تجاوزه، اللهم إلا إذا كانت الحكومة التى ينتسب الوزير لحزبها لا تحترم النائب الذى أتى بها أو أنها على يقين من أن البيت بيتها والأغلبية فى جيبها وأن موافقتهم مضمونة، وكله بثمنه لذا وضع « الغالى » بطرس قدما فوق أخرى فيما كان يؤكد أن المخالفة سوف تزول بمجرد موافقة مجلس الحزب الوطنى

(١)جريدة السياسى المصرى - ١٧ من أبريل ٢٠٠٥.

«سابقا »عليها وهو ما تحفظ عليه الدكتور زكريا عزمى متسائلا :هـل تـتم الموافقـة قبـل الصرف أم بعده؟..!

يا سادة :وهل بعد ذلك نتحدث عن إصلاح سياسى أو اقتصادى؟!

قولوا يا باسط!!



مصيبة بقرار حكومي !! [1]

٢٩

بفضل من الله وتوفيقه انكشف الحجاب أخيرا عن الشركة القابضة لمياه الشرب واكتشفت بعد عدة زيارات لمساجد أهل البيت والتمسح عشرات السنين في أضرحة الأولياء أن الأندية الرياضية فى القاهرة والجيزة تستخدم مياه الشرب النقية لرى المساحات الخضراء والزراعات الموجودة بها ..ليس هذا فحسب بل إن هذه الأندية تدفع ٤ قروش للمتر المكعب فى هذه المياه بينما يكلف الدولة ٨٠ قرشا ..فسارع المهندس عبدالقوى خليفة، كاشف المستور، ورئيس الشركة القابضة لمياه شرب مصر وأصدر قراره بوقف هذا الإهدار، والاتفاق مع رؤساء الأندية بمدها بمياه عكرة لاستخدامها لرى المساحات الخضراء بها، وبحث تعديل سعر المياه الذى تحصل عليه الأندية.

المصيبة التى أراها -حلت علينا أن الباشمهندس عبدالقوى لم يرسينا على بر ..فهل سيمد الأندية بمياه عكرة لوقف هذا الإهدار؟ وكيف؟ أم أنه سيعيد بحث تعريفة سعر المياه ليظل الرى بمياه الشرب ساريًا؟!!

المصيبة التي أراها حلت علينا أن الباشمهندس عبدالقوي يدعى ــ كما نشرت جريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٦ أبريل الحالي ــ أنه لم يكن يعلم أن هذه الأندية سبق أن صدرت لها قرارات منذ عهد رمسيس الثانى بالحصول على خصم يصل إلى ٧٥٪ علي سعر متر المياه دعما من الدولة لها فجاء التصريح بصيغة« اتضح للشركة »وكأنه حديث العهد بالعمل فى قطاع مياه الشرب!!.

المصيبة التى راها حلت علينا أنه فى الوقت الذى تابعنا فيه جهود رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء الأثيوبى، على هامش النيباد، لإعادة التوازن لحصة مصر من مياه حوض النيل كما كانت ..نجد هناك سفهاً مؤسسياً فى إدارة شؤون المياه بمصر يتحمل تبعاته المواطن البسيط محدود الدفاع عن نفسه.

---

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ٢٤ من أبريل ٢٠٠٥.

المصيبة التى أراها حلت علينا أن رئيس الحكومة خرج علينا عقب وضع حجر أساس محطة معالج الصرف الصحى بأبورواش ليقول: إن الأولوية في المرحلة القادمة ستكون لمشروعات مياه الشرب النقية بجميع قرى ومدن مصر، فماذا سيفعل مع إهدار المياه بقرار حكومى؟!

المصيبة التى أراها حلت علينا أن الباشمهندس عبدالقوي قرر مد أندية مصر بمياه عكرة، وهنا أريد أن أسأله :هل لدينا شبكة مياه عكرة فى مصر أم سيتم توصيلها بشبكات مياه الحنفية المعروفة سابقا بالصالحة للشرب؟!!



بلاغ ينتظر الضوء الأخضر!! [(١)]

٣٠

فى إحدى جلسات مجلس الشعب خلال الأسبوع الماضى سأل النائب طلعت السادات المهندس أحمد الليثى سؤالاً محدداً :من المتسبب في دخول المبيدات المسرطنة إلى البلاد؟ فأجاب الوزير بوضوح :كانت توجد لجنة للإشراف على المبيدات المستوردة وجاءت فترة تم فض هذه اللجنة وعندما توليت مسؤولية الوزارة أعدت تشكيل اللجنة لتمنع أى مبيد غير مصرح به عالميا، وأضاف الليثى :وقد أجريت إحصاء للمبيدات التى دخلت مصر فى الفترة التى لم يكن بها لجنة إشراف وتبين دخول مبيدأت محرمة دوليا غير مصرح بها.

الليثى وإن تحلى بأخلاق الفرسان بعدم إدانة سابقه تصريحا إلا أنه قدم للنائب العام تلميحا، وفى عبارات موجزة محددة لا تحتمل لبسا عريضة اتهام تدين الوزير السابق الدكتور يوسف والى سياسيا وتضعه ــ فيما أرى ــ تحت طائلة القانون جنائيا باعتباره المسؤول الأول عن دخول المبيدات المسرطنة إلى مصر، واعتقد أن الليثى قد وفر بهذه الكلمات المحددة على جهات التحقيق مؤونة البحث عن حيثيات اتهاموالى سيما وأن هناك تقريرا تلقاه الليثى قبل أسبوعين ــ وهو ما لم يقله تحت القبة ــ من اللجنة التى شكلها لحصر المبيدات يؤكد أن من بين ٤٠٠ مبيد دخلت مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٤ خمس مبيدات محرمة بخلاف ٥٩ أخرى ضارة بالصحة جارى توفيق أوضاعها لتكون آمنة عندما يتم تنفيذ الاشتراطات الخاصة باستخدامها، فضلا عن وجود تشكيل لجنة للتخلص من المبيدات الضارة.

أعتقد أن الجريمة التى ارتكبها الوزير السابق لا تحتاج حيثيات إثباتها لإدانة أكثر من تلك التى جاءت على لسان الليثى ..فالعهد المحدد بالفترة المذكورة هو عهد يوسف والى وعليه تقع المسؤولية ــ السياسية والجنائية ــ وإلا ما قال الليثى تحت القبة فيما هو أغلظ

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ٨ مايو ٢٠٠٥.

من القسم: «على مسؤوليتى لن يدخل مصر أى مبيد ضد صحة الإنسان المصرى «وهو بذلك يكون قد قدم ـ تلميحا ـ بلاغا للنائب العام يتهم فيه وزير الزراعة السابق بالتورط في دخول مبيدات أضرت بصحة الغلبان المصرى بما يستوجب التحقيق معه فورا لفضه اللجنة التى كان قد شكلها لحماية المصريين من دخول المبيدات المحرمة دوليا.

وإذا كانت أياد كثيرة ترتعش من تقديم والى للمحاكمة فلا يبقى للذين تغذوا على خضاره، وفاكهته المرشوشين بمبيدات محرمة دوليًا تهتكت على أثرها أكبادهم وفشلت كُلاهم، إلا الاحتكام إلى حرص رئيس الدولة على صحتهم بإعطاء الضوء الأخضر للجهات المعنية للتحقيق مع والى بعد ما جعلها الليثى تحت القبة قضية رأى عام.

يا سيادة الرئيس :إن الذين التفوا حولك ومازالوا ..وبايعوك ومازالوا ..وانتصروا لقراراتك وسياستك ومازالوا ..ينتظرون القصاص ..فهل ذلك كثير عليهم؟



الاستفتاء بالنية !! [1]

٣١

هل الذهاب إلى صندوق الانتخابات له أجره كما الأعمال ..بالنيات؟ بالطبع لا فالمكافأة ــ فى الحال ــ ومن جنس العمل لا بنيته ..يعنى إيه؟ !يعنى إذا كان الناخب لا يريد أن يخرج من بيته فإن المشهيات قد تدفعه لإعادة النظر ..يعنى إيه؟ !يعنى إذا كان تعبان شوية أو مكسلاً أو مش فاهم حاجة فإن سيارة نقل أو نصف نقل ستشحنه مع أقرانه في جماعات من أمام الساقية اللى علي رأس الجسر أو من أمام بوابة الحزب الوطنى بشياخته ــ مركز أو قرية ــ حتى مكان الستارة السوداء داخل اللجنة ..ذلك إذا كان ضمن نسبة الـ٥٠٪ إياها أو بتعبير أدق من البصمجية ..أما إذا كان ممن يفكون الخط أو ممن يحتاجون نضجا سياسيا بتعبير الدكتور نظيف رئيس الوزراء ــ أو ممن هم فى كى . جى .وان .حزب وطنى فإن أتوبيس المصلحة كفيل بالمسألة ، حيث يلتقطه وزملاءه من مقر العمل إلى الصندوق، ومن برة برة على البيت حسب التعليمات ..

أما إذا كان من المارة والسيارة أو من شباب القهاوى أو قضاة الحوائج فقد يلتقفهم رجل أعمال كبير أو نائب في البرلمان من عينة نواب المخدرات ونواب سميحة ونواب القروض فيلوح له بوجبة غذائية دسمة ــ تيك أواى ــ أو قرص فياجرا أو علبة عصير وهو ما نشرت عنه بعض الصحف، والتقطت صورا له تفضح جزءا من المشهد المر .. وباستثناء الصفوة يتحقق المراد من رب العباد ويدلي الناخب بصوته فى لجنته ..وربما في أكثر من لجنة ، ومن غير« ربما »فقد حدث، ورقصوا للتعديل أمام كاميرات وكالات الأنباء والفضائيات، وهتفوا بالروح بالدم نفديك يا تعديل، رغم أن الاستفتاء ليس على التعديل فقط إنما على ضوابطه أيضا.

ولأن ترزية القوانين فى مصر والذين يصفون أنفسهم بـ«الجواهرجية »، تعاملوا مع المبادرة كما يتعامل التاجر الجشع مع زبائنه وقت الأزمات، حين يفرض عليهم شراء

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ٢٩ مايو ٢٠٠٥.

علبة« سلمون »ليسوا بحاجة إليها، مقابل تلبية احتياجاتهم لبرطمان مربى، شح صنفه بالأسواق، فيقبلوها صاغرين رغم أن جيوبهم تنطق بالخواء ..ولأن ترزية القوانين في مصر راهنوا بخبث على حسن نية المواطنين في الإجابة بـ«نعم »على مبادرة الرئيس، بسؤال أخبث على صيغة، هل توافق على تعديل المادة ٧٦ من الدستور التى أقرها مجلس الشعب محبوكة المقاس ..فقد كسبت الحكومة الرهان ..إلا نسبة ١٧٪ من الناخبين ــ أنا منهم ــ قالوا« لا »رغم أن نيتى« نعم »على أمل أن يشير بيان وزير الداخلية إلى أن ٩ ,٩٩٪ من الذين قالوا: « نعم »كانت نياتهم تميل إلى « لا » لكن ما الفائدة والنتائج ــ أية نتائج ــ لا تعتد بالنيات.



ضريبة الرقص مع «شادية»!![1]

٣٢

لم ندرك منذ استردادنا سيناء الحبيبة قبل ربع قرن تقريبا أن تأمينها أهم من الرقص على لحن أغنية المطربة شادية« سينا رجعت كاملة لينا ومصر اليوم في عيد ..»لم ندرك !!لم ندرك أنها منطقة حدودية بيننا بين إسرائيل من الممكن أن تسبب لنا مشاكل ومشاكل وقد كان أو ربما كان ..لم ندرك !!لم ندرك أن أمراض الوادى من بطالة وفقر من الممكن أن تنتقل وزيادة إلى الصحراء فتحيلها إلى جحيم ..لم ندرك !!

غنينا ورقصنا أكثر من اللازم حتى استرخينا ونسينا الأهم ..نسينا الحفاظ على النعمة وتخلينا عن حماية ما استرددناه من عدو ظاهر للعيان قبل أن نسلمه بإرادتنا، إلى آخر من جلدتنا، خفى ..ضال ، ظننا بشيء من الرعونة وسوء التقدير أن الحسبة بسيطة، يكفيها «كام »أمين شرطة لمواقع الفنادق والسوق، و«كام »عسكرى في تقاطع الشوارع و«كام » ضابط بجهاز لاسلكى في سيارات ثابتة أو دورية، تتناوب على الأماكن السياحية، فضلا عن« كام »قيادة شرطية لزوم الظهور في الكادر قربا من تشريفة رئيس الجمهورية حين يزور المدينة أو حين يستقبل ضيوفه الرؤساء في مؤتمرات قمم« الشرم »إياها !!

بسوء تقدير اكتفينا بالكلام والثرثرة حول قيم بدوية كانت حتى في الماضى القريب أصيلة اندثر أغلبها.. أجيال غريبة الشأن والمآرب كلفتنا حماقتها ــ بعذر أو بغير عذر ــ ثمنا غاليا من المتاعب وعدم الاستقرار بعد أن قبضت الثمن مقدما.

كان من الممكن أن تكون النتائج مختلفة لو أن تأمين سيناء كان أكثر عملية ..لو أن الدولة استجابت لإلحاح لجنة الزراعة بمجلس الشعب ومطلب نواب سيناء مرارا بضرورة زراعة أراضى وسط سيناء، يتم ريها من مياه ترعة السلام ، كضمانة وحيدة لاجتذاب ثلاثة ملايين مواطن على الحدود قادرين على حمل سلاح على حماية أمن البلاد، لكننا اكتفينا بزراعة مساحة محدودة جدا من الأراضى تعتمد على مياه الأمطار.

(١)جريدة السياسى المصرى ــ ٣١من يوليو ٢٠٠٥.

. كان من الممكن أن تكون النتائج أفضل لو لم نرقص جميعا من البحيرة لآخر الصعيد ومن العريش الحرة لبورسعيد ، مكتفين باستثمار البحر وفنادقه وأسواقه وشوارع حرمه، دون الاكتراث بأوجاع الجبال ومدقاتها ..بالشخصية السيناوية ذاتها ..بأمراض الجديدة التى فاجأتنا بعد تفجيرات طابا واستعصت على الحل فكانت نكبة شرم الشيخ.

أخطأنا التقدير ..ويجب أن نعترف حتى لا نضل الحلول وإذا كانت أجهزة الأمن تتحمل نظريا جزءا ليس بالهين من الكارثة الأخيرة، فإننا لا يمكن أن نعفى حكومات متعاقبة من اتهام بالعجز عن سد ذرائع الإرهاب لسنوات طويلة، بداية من الفشل فى حل أزمة البطالة، وانتهاء بإصرار الدولة على الاكتفاء بالرقص مع أغنية السيدة شادية، فدفعنا الضريبة!!!



سيد يا سيد !! [1]

٣٣

للبرلمان في كل دول العالم قدسيته وهيبته، تحت قبته تسن القوانين، وتحتها يقف رئيس الحكومة كل عام ليعرض على الشعب برنامج حكومته، وتحتها كذلك يفتتح رئيس الجمهورية سنويا الدورة البرلمانية الجديدة لمجلسي الشعب والشوري، وتناقش تحتها القضايا المصيرية التي تعبر عن رأي الشعب ليتبلور كل ذلك في بيان جامع يصدره البرلمان تأييدا ودعما لرئيس الجمهورية وسياسته في قيادة البلاد ــ ان استدعى الأمر ــ من هنا فلمجلس الشعب خصوصية ومهابة لا يقدرها إلا العارفون بقدرها.

ومنذ أن رأينا نوابا يداعبهم النوم فوق مقاعدهم أثناء الجلسات، وآخرين يتمرغون في تراب القروض والسلاح، وفريقا ثالثا يتاجر بتأشيرات الحج والعمرة، فضلا عمن ظلوا يتاجرون بشعارات الوطنية والانتماء فيما ألزمتهم المحكمة بتقديم استقالاتهم بعد ثبوت تهربهم من أداء الخدمة العسكرية، ثم جاء من بعدهم نواب شيلني وأشيلك، منذ ذلك الحين أدركنا وأدرك الشعب، كيف يتم سلق القوانين، وكيف يتم تفصيلها بليل، ثم تحصل على تأييد من أمثال هؤلاء سواء من كان منهم عضوا بالحكومة أو من خارجها قبل طلوع الفجر، وكلاهما لا يعرف قدر المكان ولا مكانته.

كلنا تابع الخيبة الثقيلة التي ابتلينا بها مؤخرا، ذلك السلوك المشين الذي بدأ مع تعدي الوزير الدكتور يوسف بطرس غالي على النائب الدكتور أيمن نور تحت قبة المجلس قبل أسابيع قليلة بألفاظ يعاقب عليها القانون، طالت بفجاجتها القاصي والداني من أقارب النائب، مما استدعى قيامه برفع دعوى سب وقذف ضد الوزير ليقتص منه قانونا.

وبصرف النظر عن نجاح مساعي السيد كمال الشاذلي وزير مجلسي الشعب والشوري في الصلح بينهما بما ترتب عليه تنازل« المشتوم »عن حقه من« الغلاط »، فإن الواقعة تركت انطباعا سيئا لدى الرأي العام عن علية القوم وسلوكهم تحت القبة، وكان الأخيرة أصبحت سوقا للغوغائيين والدهماء لا منبرا تشريعيا للشعب ونوابه.

(١) جريدة المسائية ــ ٤ من فبراير ٢٠٠٧.

ولأن المسألة مرت دون موقف رادع، لا من الأكابر في الحكومة ولا من رئيس المجلس الدكتور أحمد فتحي سرور، فقد أجهز المهندس إبراهيم سليمان وزير الإسكان على البقية الباقية من حسن الظن باحتمال تصويب الخطأ ، وذلك حين فاجأ جميع الحاضرين أثناء انعقاد إحدى جلسات الأسبوع الماضي، بإخراج عدد من ثمرات التفاح ـــ كانت فيما يبدو في جيبه قبل دخوله الجلسة ـ أخذ يلتهمها واحدة تلو الأخرى ..

الخيبة الأكبر أنه فعل ذلك فيما كان يجلس إلى جواره ـ كما نشرت الزميلة الأهرام ـ كمال الشاذلي، ودون جهد أعتقد أن الأمر بات يكشف خللا أخلاقيا كبيرا في سلوك ممثلي الحكومة، يعكس عدم تقديرهم لا للشعب ولا لنوابه ولا لرئيس المجلس ولا للحكومة ذاتها.

وإذا كان أكل التفاح تحت القبة لا يستوجب في نظر الدكتور فتحي سرور مؤاخذة الوزير سليمان، فإني أخشى ما أخشاه أن يأتي يوم نرى فيه الوزراء يقزقزون اللب ويقشرون الفول السوداني أثناء الجلسات ..ومن يدري ربما سمحوا مستقبلا لعامل البوفيه بدخول القاعة لينادي بين النواب« حد عايز حاجة ساقعة!!»

الكلام السابق نشرته جريدة« السياسي المصري »يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٤ لكاتب هذه السطور تحت عنوان« تحت القبة لب».

أما وأن الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء لم يكذب حدسي، وقزقز اللب وقشر الفول السوداني عيني عينك من مقاعد النواب عقب إلقائه بيان الحكومة يوم الثلاثاء الماضي، وهي الصورة التي نشرتها الزميلة« المصري اليوم »للمصور المبدع عمرو عبدالله يستحق عنها جائزة نقابة الصحفيين، فقد خاب ظني بالفعل وللمرة الثانية في إمكانية تصويب خطأ التفاحة ومن بعده قزقزة اللب، بما ينال من قدر المجلس ووقار سيد قراره، لذا فإني أكرر خشيتي من أن يأتي اليوم الذي يتندر فيه نواب المعارضة والمستقلون والجماعة المحظورة على وقار« سيد قراره »فيدندنون تحت القبة وبصوت مسموع لحن المطرب الشعبي عماد بعرور والفنانة الجميلة مي عزالدين« سيد ..يا سيد ..»أيظن!!



حدث في لاظوغلي [1]

٣٤

في تغطيته الإعلامية لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة، سن التليفزيون المصري سنة حسنة، تحولت حين سارت على نهجها القنوات الفضائية إلى بدعة، مآلها كما يقول المشايخ إلى النار، كانت القنوات الأرضية والفضائية المصرية قد أفردت في حينه مساحة واسعة من خريطتها الإخبارية لمتابعة العملية الانتخابية بداية بخط سير الناخبين لحظة قيامهم من النوم، حتى غمس إبهام أصابعهم في الحبر الفوسفوري .كان المذيعون والمذيعات يتبارون في نقل الصورة الحيادية لسير العملية الانتخابية ويلاحقون القضاة المشرفين علي الصناديق يسألونهم :ما رأي حضرتك في تجاوب الناس مع الانتخابات هذه الدورة؟ فيرد ..وما رأي حضرتك في نسبة الإقبال؟ فيجب ..وما رأي حضرتك في تجربة الحبر الفوسفوري؟ فيقول ...وتقول إيه حضرتك، وتعيد إيه حضرتك، وتكرار في السؤال من دائرة إلى أخرى، المهم أن يتكلم القاضي وأن يقول القاضي، وأن ينقل القاضي الحقيقة للمشاهد من موقع الحدث لا أن تتكلم الحكومة، إدراكا من الأخيرة بأن الناس لن يقبلوا إلا بشهادة محايدة، وقد كان.

لكن ما أن خرجت المستشارة نهي الزيني وقبلها أو بعدها أو في نفس التوقيت المستشاران محمود مكي وهشام البسطويسي، يعلنون عبر الفضائيات عن وجود تلاعب وتزوير وتجاوز في فرز الأصوات لصالح مرشحي الحزب الوطني في عدد من الدوائر على حساب مرشحي الجماعة المحظورة، حتي تحولت سنة الاستشهاد برأي القضاة في القنوات الفضائية تستوجب الإحالة إلى مجلس التأديب أو الصلاحية، والتهب الموقف السياسي في حينه، وأسقط في يد المستشار محمود أبوالليل وزير العدل السابق، فاعتبر مكي والبسطويسي خارجين عن النص ومخالفين للقانون الذي يجرم قيام القضاة بالتعبير عن آرائهم في وسيلة إعلامية، رغم أن البدعة حكومية من الأصل!!

وعليه قامت قيامة نادي القضاة ولم تقعد يدافع عن رجالاته، واعتصم عدد ليس

---

(١)جريدة المسائية ــ ١٨ من مارس ٢٠٠٧.

بالقليل من القضاة داخل مقر النادي بوسط القاهرة، ونددت جمعيتهم العمومية في اجتماع طارئ بموقف الوزير وإحالته القاضيين إلي لجنة الصلاحية والتأديب، دخل على أثرها المستشار هشام البسطويسي المستشفى عقب إصابته بأزمة قلبية.

وبعيدا عن تبرئة المحكمة لمكي، ولفت نظر البسطويسي، فقد عجلت زيارة الوزير أبو الليل للأخير في مشفاه، وقيامه بتقبيل جبينه ــ في رسالة لا يخطئ فحواها لبيب ــ بالإطاحة به في أول تشكيل وزاري بعد الواقعة سيما وأن عدسة الزميلة« المصري اليوم » التقطت الصورة ونشرتها في اليوم التالي، ليحل محله المستشار ممدوح مرعي رئيس اللجنة العامة لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة.

علي ما يبدو أن الوزير مرعي أعتقد أن« عكننة »القضاة في المرحلة الجديدة من عمر الوزارة في عهده« الميمون »ستنال تقدير الحزب الحاكم له، فما أن اتكأ بظهره علي كرسي الوزارة حتي فضحته نواجز الانتقام الظاهرة بين شدقي منصبة للعيان فأعلن في أول القصيدة أن ٩٠٪ من القضاة لا يصلحون، بعدها سعي لتهميش دور نادي القضاة وقام عبر أجهزته بتوزيع استمارات استخراج كارنيهات القضاة من الوزارة بدلا من تلك التي تمثل السلطة التنفيذية وليس غيرها، وزيادة في النكاية أعلن الوزير مرعي عن بيع مصيف مراقيا المخصص للقضاة وإيداع قيمة البيع بأحد البنوك على أن يتم صرف« بدل مصيف »لكل قاض، على الرغم من أن هذا المصيف تم بناؤه من صندوق أبنية المحاكم ولا يملك الوزير بيعه حسب تصريح المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادي القضاة للصحف في حينه.

ثم عاد الوزير مرعي ليزيد البلة طينا برفضه تنفيذ حكم قضائي نهائي لصالح قاض بمجلس الدولة، يلزم الوزارة بتحمل نفقات علاجه في ألمانيا، بعدها أحال قاضيا آخر عضو مجلس إدارة نادي القضاة إلى المحاكمة التأديبية والصلاحية بدعوى سب وإهانة رئيس الجمهورية حين رفض تعليق صورته في قاعة المحكمة بدمياط.

كل هذا« طلع »من الوزير مرعي خلال فترة وجيزة من جلوسه علي كرسي الوزارة، لكن حكمة الرئيس حسني مبارك، وتدخله في الوقت المناسب متصديا لاستفزازات الوزير غير السياسي فأوقف إجراءات محاكمة القاضي التي كان مقررا لها جلسة أمس السبت، بعد يوم واحد من تدخله المحمود بأحقية القاضي الآخر في العلاج على نفقة الوزارة في ألمانيا، أردت غرور السلطة قتيلا، بساحة الوزير ممدوح مرعي ومحله المختار مقر وزارة العدل« ميدان لاظوغلي».

المحلة منين .. يا دكروري؟! [1]

٣٥

لو أن هذه الحكومة تحمل ولو نذرا يسيرا من التقدير لهذا الشعب لتقدمت باستقالتها على الفور، بعد تكرار كوارث انقطاع المياه لشهور فى عدد من قرى مصر، وعجزها لسنوات وعقود عن توفيرها فى قرى أخرى، لو أن هذه الحكومة تحترم التزامها تجاه رئيس الدولة وما قطعته على نفسها في أكثر من بيان ومناسبة من تنفيذ برنامجه الانتخابى الذى يضع المواطن البسيط، وصحته فى أولويات أجندة رعايته وأدناها توفير كوب ماء ـ لم يعد الكلام عن نظافته ذوى جدوى ـ للشرب أو للاستحمام أو حتى لغسيل الملابس، لأصدرت بيانا رسميا عبر متحدثها الصحفي تعتذر فيه عن عجزها بالوفاء ثم تستأذن فى الانصراف أى تستقيل، لو أن محافظ الجيزة الدكتور فتحى سعد يقرأ الصحف وما قالته سعاد حسنى عاملة النظافة بإحدى مدارس البراجيل لجريدة الأهرام من أنها تضطر لحمل ملابس أولادها بعد انتهاء يوم العمل وتغسلها في المدرسة التي تبعد عن بيتها قرابة كيلو مترين، مكتفية ـ وبمشقة ـ بدفع ثلاثة جنيهات يوميا لشراء جراكن مياه حتى لا يموت أطفالها من العطش، لتنحى طوعا عن موقعه تاركا المكان لغيره قادر على إنفاذ قراراته بمد خطوط المياه وشبكة الصرف الصحى لقرى محافظته المحرومة منها، ولو باستقطاع جزء من نقوط راقصات شارع الهرم!

لكن وكما يبدو، لا الحكومة تحترم الشعب ولا التزاماتها تجاه برنامج رئيس الدولة ومع كل ذلك ورغمه فلن تستقيل، وهى بذلك إن لم تكن تعلم تضع الحزب الذى أتى بها فى مرمى النيران أمام أحزاب المعارضة وحركة كفاية وحضن جماعة الإخوان المسلمين الذى يسع كل الغاضبين من الحكومة، والحاقدين على الحزب الوطنى وقت الشدة الانتخابية ولا لوم!

يكاد المرء أن يجن من أفعال الحكومة بوزرائها ومحافظيها، هل يعقل أن تجتمع لجنة الإسكان بمجلس الشعب فى الأسبوع الماضى لمناقشة أزمة انقطاع أو انعدام مياه الشرب

---

(١)جريدة المسائية ـ ١٥ من يوليو ٢٠٠٧.

فى عدد من محافظات الغربية وكفرالشيخ والدقهلية، فيغيب الوزراء ورؤساء الشـركات ولا يحضر سوى كبار موظفى هذه الشركات؟!

يبدو لى أن الحكومة لم يعد يهمها الحفاظ على البعد الاجتماعى في علاقتها بالمصريين وهو ما يهدد البعد الأمنى لمـن لا يـدرك، مـا دامـت لا تحـترم عقليتـه، وقـد اتهمهـا النائـب عبدالعزيز مصطفى وكيل مجلس الشعب فى ذات الجلسة الأخيرة بعـدم احـترام عقليـة المواطن مشددا على أن حضور الوزراء والمحـافظين فريضـة، وأن غيـابهم عـن الحضـور لمناقشة قضية خطيرة مثل انقطاع المياه أو انعدامها أمر غير مقبول.

كأنى بالحكومة تلقن رجالها محافظى الأقاليم عبر لقاءات منتظمة كتلك التى يعقـدها ائمة جماعة الإخوان المحظورة مع نواب المرشد بالمحافظات، عن طريق تخدير الرأى العـام بتصريحات ووعود خادعة، وقد فعلها مؤخرا المهندس الشافعى الدكرورى محافظ الغربية مع أهالى قرية بشبيش بالذهاب إليهم، والتعاطف مع قضيتهم التى تظاهروا لأجلها بعد انقطاع مياه الشرب لأكثر من ستة أشهر فاكتفى» الباشمهندس«، وكأنه لا يعرف السكة بإرسال رئيس مدينة المحلة الكبرى إلى بشبيش حاملا وعدا بتكليـف هيئـة ميـاه الشـرب بعمل خطوط مياه جديدة، وسرعة إنشاء محطات لتغذية قرى المحلة الكـبرى، فيمـا كـان اجتماع لجنة الإسكان بمجلس الشعب يعقد بالقاهرة وقد صرح خلاله نائب رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب بأن الهيئة بحاجة إلى ٩,٥ مليارات جنيه لتوصيل المياه للقرى المحرومة بما يكشف زيف وعود «مهندس» الغربية!

بالمناسبة :المحلة منين يا دكرورى؟!



براءة اختراع الفنطاس[1]

٣٦

لم تكذب الحكومة الخبر، فما أن دعا الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي قبل أسابيع في ندوة جريدة« الأهرام »إلى ضرورة تطوير البحث العلمي وصولا إلى منتج الابتكار، حتى بادرت الحكومة برفع أصابعها معلنة توصلها إلى اختراع يحل أزمة مياه الشرب وانقطاعها أو انعدامها في قرى مصر، ووضعت له اسما حركيا هو« الفنطاس »في انتظار الحصول على براءة اختراعه من أكاديمية البحث العلمي، لتعميمه مستقبلا في المدن والعواصم الكبري حين تنقطع المياه فيها لسبب أو لآخر!!

لاشك أن الابتكار عبقري ولا يتفتق ذهن أي فرد أو مؤسسة أو هيئة بحثية أو أكاديمية لابتكاره إلا إذا كانت وراؤه حكومة الكترونية تدعمه !!وعذرا إذا كنت مضطرا لتبسيط فكرة الاختراع الجديد للقارئ وإن تيسر للبعض ذلك من متابعتهم للفضائيات في الدول المتقدمة!

والفنطاس الحكومي عبارة عن جركن مكبر من الصلب المجلفن مملوء بالمياه ومحمول على سيارة نقل شبيهة بعربة الرش المعروفة، مكتوب عليها حسب تصوري « مشروع مياه المستقبل بوزارة الإسكان !!»وقد زفت إلينا بشرى ابتكاره جريدة« الاقتصادية »في عددها الماضي، وأخبرتنا أن وزير بيع أراضي مصر الشهير بأحمد المغربي وزير الإسكان تعاقد بحمدالله مع الهيئة العربية للتصنيع لوزارة الإنتاج الحربي على إنتاج عشرة فناطيس بتكلفة قدرها مليون جنيه كحل مؤقت لأزمة انقطاع مياه الشرب ببعض قرى مصر.

لا يخفى على أحد أن حكومات مصر على تتابعها منذ الملك مينا موحد القطرين، احتاست حوسة كبيرة في إيجاد مخرج لأزمة انقطاع المياه، ولا يخفى على أحد أن إيرادات الدولة مجتمعة لا تفي باحتياجات مياه الشرب والصرف الصحي، فإذا جاءت الحكومة اليوم لتعلن أنها حلت الأزمة، وأن الفنطاس بداية فقط، فعلينا أن نرفع لها القبعة، لكن

(١)جريدة المسائية ـ ٢٩ من يوليو ٢٠٠٧.

الذي لا نقبله هو أن يخرج علينا الدكتور شريف عبدالفضيل مستشار وزير الإسكان معلنا عن تخصيص ١٧ مليار جنيه كحل لجميع مشكلات المياه في مختلف أنحاء مصر بحلول عام ٢٠١٢، دون أن يقول لنا هو أو وزيره كم من هذه المليارات سيتم اعتماده إذ أن العبرة ليست بالتخصيص إنما بالاعتمادات؟!

وإن كنا نسينا اللي جرى ..هاتوا الدفاتر «تنقري» !!فهل نسيت الحكومة أن مشروعات المياه في الخطة الخمسية المنتهية في يونيو ٢٠٠٤ خطط لها طبقا للاحتياجات 23 مليار جنيه فيما لم يتم اعتماد سوى ١٠ مليارات فقط؟ اهل نسيت الحكومة أن تقارير المتابعة في لجنة الإسكان رصدت تأخر عدد كبير من المشروعات بسبب التأخير في تسليم مواقع المشروعات إلى هيئة مياه الشرب مما أدى إلى زيادة في التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع، نتج عنها فروق أسعار في صرف مستخلصات المقاولين في هذا المجال، وهو ما سوف يتكرر مع التخصيص الجديد؟!

هل نسيت الحكومة أن ١٤٠ مشروعا لمياه الشرب كانت تحتاج في عام ٢٠٠٤ لخمسة مليارات جنيه فقط كي تدخل الخدمة، زادت اليوم إلى ١٧ مليارا، وأن مشروعات للصرف الصحي أنفق عليها ١٥ مليارا كانت بحاجة إلى ٥,٥ مليار فقط زادت اليوم أضعاف أضعافها؟ اهل نسيت الحكومة أن الـ٢٤ قرية سبق أن خطط لمشروعاتها ١,٧ مليار جنيه لم يتم اعتماد سوى ٢٠٠ مليون جنيه فقط حتى عام ٢٠٠٥؟ اهل نسيت الحكومة أن لدينا مشاكل تتمثل في عدم توفير كوادر فنية مدربة لإدارة وصيانة وتشغيل المحطات التي تنتهي الهيئة من تنفيذها وبعد تسليمها للمحليات، وهو ما يؤثر علي كفاءة هذه المحطات ولا يوفر لها صيانة جيدة؟ اوهل نسيت الحكومة أن هناك محافظات أدخلت مقاولين من القطاع الخاص لتشغيل هذه المحطات الأمر الذي زادت معه تكلفة الصيانة والتشغيل وبالتالي قيمة تكلفة المتر؟!

لم تترك لنا الحكومة أي خيارات سوى الترحيب باختراعها الجديد كحل مؤقت لحل أزمة مياه الشرب، فقط نطلب من الله ولا يكثر علي الله، أن تستمر الحكومة في مد القرى المحرومة بالمياه طبقا لسياسة الفنطاس، فلا تنقطع زيارته لهذه القري، راجيا الحكومة ألا تطلب من المستفيدين من هذه الخدمة الإلكترونية سداد رسوم وصول ومغادرة جناب الفنطاس لقراهم، وإلا حرموا من رؤية مقامه العالي!!



قد السمسمة [1]

٣٧

لا أعرف كيف طالبنا بتنظيم مونديال ٢٠١٠ للشباب، أو حتى كان لنا عين فيما نحن بهذا القدر المهين من الإمكانات الطبية والرياضية، لقد كشفت حادثة محمد صديق لاعب الأهلي التي سقط فيها على الأرض بالعا لسانه، إثر اصطدامه بحارس مرمي فريق طلائع الجيش في المباراة الأخيرة بينهما، المستور في عالم الطب الرياضي، بل والصحة بشكل عام بما لا يجعلنا نندهش من حصولنا على الزيرو إياه ولولا توفيق الطبيبة رانيا رضوان في إنقاذ صديق لكانت فضيحتنا بجلاجل في الفيفا والنيفا والتيفا!!

الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة المعروف عنه سحل الذات وليس جلدها فقط. واجه الموقف بشجاعة كشفت عن خيبة ثقيلة أنه ليس لدينا مرفق إسعاف قادر على الإسعاف، وأظنه واضحا بعد أن قرر تخصيص مليار جنيه للبدء في توفير المرفق، وكأنه لم يكن موجودا، وكأن الدكتور إسماعيل سلام إبان توليه وزارة الصحة لم يوجع أدمغتنا بتوفير ميزانية ملايينية بدعوى تطوير نفس المرفق، وكأننا والحال كذلك لم نسمع من وزارة الصحة التاليين له كالمخزنجي وتاج الدين نفس الكلام وفي أكثر من مناسبة!!

وبعد أن فسر الماء بعد الجهد بالماء، قال الجبلي للصحفيين: إنه سيسعي لتحسين الخدمة في المرفق من حيث السرعة والجودة وكفاءة العنصر البشري، وخذ من الكلام ده كثير وأكثر منه، مثل تدريب ستة آلاف مسعف بعد الاتفاق مع عدة دول لها خبرات متميزة في الاسعاف والطوارئ، ولا أعرف هل يقصد الوزير إسعاف الطرق السريعة أم إسعاف الملاعب أم إسعاف البلاجات والمصايف، وهل تجلت فكرة هذه المهمة بعد واقعة محمد صديق لاعب الكرة الشهير؟

الجميل أن وزارة الصحة بقيادة الوزير الرياضي [illegible] وبعد نفس الواقعة وضع خطة لتدريب الأجهزة الطبية المصاحبة للفرق الرياضية لإدارة ما قال إيه: إصابات الملاعب بالأساليب العلمية بعد تكرار حوادث المستطيل الأخضر!

---

(١) جريدة الاقتصادية ــ ١٧ من يونيه ٢٠٠٧.

يا سلام !!وأين مركز الطب الرياضي بمدينة نصر من هـذا الكـلام؟ ولمـاذا تركتمـوه لتعشش فيه الغربان بعدما بح صوت الدكتور حسني عبدالرحمن عميد كليـة طـب بنهـا الأسبق الخبير المعتمد لدى الاتحاد الأفريقي والمحاضر الدولي في مجـال الطـب الرياضـي ينادي بالاهتمام بالمركز وتوفير الميزانية اللازمة للارتقاء به وبدوره، بعد أن أصـبح هـذا الصرح الطبي كالبيت الوقف؟!

لقد أدهشتني تصريحات« عنتر »المجلس القومي للرياضة الشهير بالمهندس حسن صقر التي يقول فيها إن هذا المركز سيتم تحويله إلى مركز طبي عالمي، فهـل تـذكر صـقر، والآن فقط هذا الصرح المنسي منذ إنشائه ثـم أيـن القـرارات الـتي أصـدرها المجلـس القـومي للرياضة وإدارته المركزية وماذا تفعل الـ١٥ وحدة طبية رياضية الموجودة علـى مسـتوى الجمهورية وهل تكفي لتغطية هذا الزخم من الملاعب بالأندية والاستادات؟!

من المؤكد أن محنة محمد صديق كشفت عن عوار كـبير في قطـاع الطـب الرياضـي في مصر بما يحتاج إلى إعادة تقويم ومكاشـفة للأمـر، إذ يبـدو أننـا لم نسـتوعب خيبـة زيـزو ٢٠١٠، وأكررها أنه لولا توفيق الطبيبة الشابة رانيا رضوان، التي أنقـذت حيـاة لاعـب الأهلي محمد صديق المكتوب له عمر، لكانت رقبة وزيرنا النهاردة قـد السمسـمة لكـن أقول إيه ..أعمار وأقدار!!



الشفافية.. بعافية حبتين!! (1)

٣٨

يطلعوا مستقلين ..يطلعوا إخوان ..يطلعوا عفاريت زُرق ..أنا مع ..أولئك الذين تقدموا في الأسبوع الماضي ٢٨ يوليو ٢٠٠٧ بمذكرة للدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب يطالبون بالتحقيق فيما وصفوه بالتجاوزات الخطيرة التي شهدها اجتماع اللجنة الاقتصادية الأخير برئاسة الدكتور مصطفي السعيد حول ملف بيع بنك القاهرة داعين إلى إعادة فتحه مرة أخرى، دون أن ينسوا اتهام المهندس أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بإفساد مصر ومحاولة تخريبها، وقيامه ـ كذلك ـ بإدخال أشخاص غير معروفين أثناء انعقاد اجتماع اللجنة بغرض إفساد الاجتماع، إضافة إلى عدم إعطائه الكلمة للخبراء الاقتصاديين الذين وجهت إليهم اللجنة الدعوة للإلاء بشهادتهم في عملية البيع.

أنا معهم ..وقبلهم ..ليس لإنصافهم على الحزب الحاكم ..لكن انتصارا للشفافية التي نسعي لامتطاء جوادها دون أن نعرف كيف تساس الخيول؟

يطلعوا مستقلين ..يطلعوا إخوانًا ..يطلعوا عفاريت زُرق ..أنا معهم، وإذا كان بيع مصر هو قدرها في ظل حكومات رفعت راية الخصخصة، أو البيع عمال على بطال، منذ أول يوم وطأت أقدامها الديوان العام بشارع مجلس الشعب، دون أن تحاول إصلاح ما أفسده الفاسدون، أو نهبه الناهبون تحت شعار« حب الوطن فرض عليا، فلا راد لقضاء الله، فقط نود أن نعرف المشترين من هم؟ ومن وراءهم؟ ومن يدفعهم؟ وبمن يستترون بعد بيع بنك الإسكندرية لمجموعة« سان باولو »الإيطالية وقيل في حينه إنها مأمورة وأن كيانا مشبوها يدفعها بينما هو يقف خلفها ويمولها!!

يطلعوا مستقلين ..يطلعوا إخوانًا ..يطلعوا عفاريت زُرق، ..أنا معهم ..أولئك الذين يتقدمهم النائب المحترم مصطفي بكري مطالبين الدكتور أحمد فتحي سرور بعقد جلسة

(١) جريدة الاقتصادي ـ ٢٤ يونيه ٢٠٠٧.

عاجلة للجنة الاقتصادية لإعادة فتح ملف بيع بنك القاهرة، بعد أن شهد اجتماع مجلس الوزراء الأخير مناقشات ساخنة وجدلا واسعا، حول بيع البنك وسياسة الخصخصة، وخروج أصوات من داخل مجلس الوزراء تتهم الحكومة ببيع مصر للأجانب.

الشفافية مطلوبة يا دكتور سرور ..مطلوبة وبإلحاح يا دكتور نظيف ..الشفافية مطلوبة يا حزبنا المكلوب ..والوطنية أيضا مطلوبة ..ولكن ليست بالانصياع الكامل لقرارات الحكومة دون تبصر ..ولا بالطاعة المقدسة بغير إخلاص بدعوى الانتماء، فالكون كله نسبي ووجهات نظر، إلا خالق الكون ..هو وحده المطلق، من هنا أرى أن إعادة الطرح والاستجابة لما طالب به البعض في مجلس الشعب، بعيدا عن انتماءاتهم، ضروريا، سيما وأن داخل الحكومة أصوات تحذر من السرسبة ــ وهو تعبير من عندي ــ أقصد من هروب ممتلكات الشعب في هدوء إلى الأجانب بما يهدد الأمن القومي الوطني، تحت دعاوى الإصلاح، أو كما قال الدكتور نظيف في اجتماع مجلس الوزراء الأخير إن خطة الحكومة لم تخرج عن خطة الإصلاح الاقتصادي التي فرضت عليه حكومات متعددة، ثم راح يبرر حيثيات قرار الحكومة ببيع بنك القاهرة بأن سيعود بالمصلحة على البلاد بعد أن رأت الدولة أن إصلاح البنك سوف يكلفها الكثير.

صدقت يا رئيس وزراء مصر ..سيكلفها الكثير ..ولكن البيع للأجانب سيكلفها ما هو أكثر ..يضع أمنها القومي في بؤرة الخطر، ولا أعتقد أن البائع يهمه سوى ما يدخل الخزينة حتى ولو كانت خزينة الدولة دون أن يكون لديه بعد نظر، وهنا يكمن الخطر، إذا لا يجب أن ننتظر حتى تطيح بنا عواصف ما يصفونه بالإنقاذ إذا ما هبت رياحها لتأخذنا إلى ما هو أخطر بالبيع للأجنبي.

وهنا يلح السؤال في الاستئذان بالكلام :لماذا لا تطرح الحكومة أسهم بنك القاهرة للاكتتاب العام على المصريين ــ حسبما أشار الخبراء الاقتصاديون ــ بدلا من طرحه للأجانب؟ اصحيح أن هذا البنك يعاني من عدة مشاكل إدارية من حيث نظم العمل وإدارة المخاطر ونظم المعلومات، ويعاني كذلك حسب دراسة لأحد بيوت الخبرة نشرتها جريدة« الاقتصادية » من تضخم العمالة مع قلة عدد الكفاءات المصرفية لتطوير البنك، ولكن وكما أسلفت فإن البيع للأجانب دون طرح أسهمه للاكتتاب على المصريين يثير المخاوف.

لعل ذلك ما جعل وزيرين بالحكومة في اجتماع مجلس الوزراء الأخير ينتفضان رفضا

لهذه السياسة باعتبارها تمثل خطرا كبيرا على الأمن القومي للبلاد، فيما أشار أحدهما إلى أن لديه معلومات عن وجود خطة تستهدف بيع الأراضي والمصانع الناجحة للأجانب!

يطلعوا مستقلين ..يطلعوا إخوانًا ..يطلعوا عفاريت زُرق ..فمن حق الجميع معرفة الحقائق كاملة، صحيح أن أحدا من هؤلاء المعارضين أو المستقلين أو الإخوان لن يتحلى بالشفافية التي يطالب بها إذا ما وصل من وصل منهم ــ لا قدر الله ــ إلي الحكم، لكن لا ينبغي على الحزب الحاكم أن يتخلى عن اختياراته في المكاشفة والشفافية اللهم إلا إذا كانت الشفافية محصورة فقط وكما يفهمها« الوطني »، في الإعلان عن مطالع أهلة الشهور العربية، أما بخلاف ذلك فهي بعافية حبتين!!





تآكل البحث العلمي (١)[1]

٣٩

حين وصل ضياء الحق إلى الحكم بعد مقتل بوتو، عمد إلى توطيد سلطته باستقطاب بعض مدعى الدين، فوضعهم على قمة أجهزة التعليم والبحث العلمي، ووصلت الأمور إلى أن أصبح مستوى مدرس العلوم في المدارس الباكستانية أقل من مستوى الطلبة فى بلدان العالم الثالث،وانحدر البحث العلمى إلى حيث أنشئت مراكز فيزياء متخصصة في محاولة لتوليد الطاقة من نيران الجان!!

علي هذا النحو المهين من الإدارة كان البحث العلمى في جامعاتنا ومراكزنا البحثية يدور حول نفسه، في الوقت الذى كانت هناك دول أخرى مثل الهند وكوريا وتايوان ولن أقول إسرائيل تقود مجتمعاتها حركة بحثية وعلمية، قادرة علي أن تحفظ لها عزتها وكرامتها ورخاءها وصحتها وسعادتها، ليس كما تفعل حكوماتنا في مصر حين يتحدث وزراء التعليم والبحث العلمى على تعاقبهم، عن البحث وكأنه همهم الحقيقي ورسالتهم المستقبلية، ثم لا نلبث أن نفاجأ بأن ما قالوه ليس سوى مجرد تصريحات في مناسبات أو ندوات أو مؤتمرات ــ شيء لزوم الشيء ــ دون الاعتراف بالعجز، إلا بعد خروجهم من الوزارة دون تقديم شيء يذكر يدفع عجلة البحث مبكرا للأمام.

يبدو أن الدكتور هانى هلال وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى أراد أن يخلى مسؤوليته، بداية من ذنب تدني مستوى البحث العلمى في مصر خلال العشرين سنة الماضية، فأعد ما وصفه في ندوة جريدة الأهرام يوم الاثنين الماضى بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٧ بالمنظومة الجديدة للعلوم والتكنولوجيا، باعتبار أنها تمثل عقدا علميا يبدأ من ٢٠٠٧ ويستغرق تنفيذه حتى العام ٢٠١٦.

قد أدهشنى أن هلال ما إن عرض فلسفته في هذا العقد، حتى بادر بوضع عربة التنفيذ أمام حصان التحديات والمعوقات، حتى يخال للمرء أنه طرح أسباب فشله قبل أن يبدأ، إذ تحدث عن عقبة الميزانية ومرتبات العلماء الباحثين، وهى فرضيات لم يأت هلال بجديد

(١)جريدة الاقتصادية ــ ١٥ يوليو ٢٠٠٧.

حين عرضها، إذ سبق أن أوقفت ــ ومازالت ــ قطار البحث العلمي لعقود طويلة، فالبحث يعني تمويل، أي مخصصات، لا يستقطع من ميزانيته ليدخل في مخصصات أخرى أو يضاف عليها كمشروعات الصرف الصحى أو صيانة فلنكات السكك الحديدية، أو لإنشاء جراج متعدد الطوابق بميدان رمسيس يتم هدمه قبل أن يكتمل بناؤه رغم إنفاق أكثر من ٤٠ مليون جنيه عليه ..أقول مثلا.!!

وإذا كانت الزيادة السكانية فى مصر تقف حجر عثرة أمام طموحات كثيرة، فلم يكن من داع أن ينقل عن الدكتور هلال فى نفس ندوة الأهرام قوله إن العائق نفسه يهدد تنفيذ عقده»، وإذا أراد الدكتور هلال أن يخبرنا بأن البحوث التطبيقية التي تنتج براءة الاختراع هى الحل، فإنه ــ علي صدق ما طرح ــ يخفي عظيما، إذ إنه يدرك وقبل غيره أن عشرات الآلاف من براءات الاختراع مكدسة في أدراج أكاديمية البحث العلمى دون استفادة، ولا تخرج للنور، فما الجديد الذي من الممكن أن يدعو مبدعًا أو مخترعًا ويدفعه للابتكار أو لتقديم بحثه للأجهزة المعنية؟!

ليس معنى ما قلته إننى أسعى للنيل من أطروحات الدكتور هاني هلال للارتقاء بالبحث العلمى، إنما فقط استريب في خطابه للإعلام وعرضه للتحديات والمعوقات واستخدامه تعبيرات رنانة إعلاميا كالتى كان يستخدمها بذكاء سلفه الأسبق الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم كأن يقول هلال« إننا سنعمل علي تنفيذ سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا لخدمة الاقتصاد القائم على المعرفة»، وفى عبارة أخرى« إن هذه الإستراتيجية تنطلق مما قاله الرئيس مبارك في عيد العلم فى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦»، وكأن العادة جرت على أن يستخدم الوزير تعبيرات وتصريحات رئيس الدولة في مناسبات عدة كوعد بالتنفيذ، فإذا به لا نفذ ولا يحزنون، ثم يخرج من الوزارة كما دخلها دون إضافة تذكر غير ترديد التصريحات الرئاسية!!

ليس جديدا إذا قلنا: إن العدو الأول لمصر والعرب مسلح بكل ما في العلم من أسلحة، حيث تنشر لعلمائه في دوريات العالم المتقدم آلاف الأبحاث سنويا في مجالات الطب والرياضة والفيزياء والكيمياء، ينتظر الفرصة لالتهام من حوله من شعوب إذا ما تخلفت عن ركب الحضارة، أما في بلادنا فقد تآكل المنهج العلمى في كلياتنا العملية، وفى مراكز البحوث بعد أن كانت تلمع في سمائها أسماء مشرفة والقصاص وطه حسين، ورشدى سعيد، وأنور المفتى، وأصبحنا نعيش عالة على العالم فى هذا المجال.

وللحديث بقية..

تآكل البحث العلمي (٢) [١]

٤٠

قبل شهور قليلة مضت ، نشر في الصحف أخبار اكتشاف عقار مصرى يقضي على فيروس« سى »توصل إليه علماء مصريون بإحدى المعاهد البحثية التابعة لوزارة الصحة، وأنه جار اعتماد العقار الجديد كابتكار مصرى لإنقاذ عشرات الآلاف من المرضى المصريين من هذا الداء العضال، إلي هنا والخبر سار جدًا ، غير أنه قد تبين لى بعد اتصال تليفونى بأحد مسؤولى وزارة الصحة أن العقار الجديد مازال قيد التجارب وأن مستشفيات الوزارة سوف تحدد موعد استقبال المرضى الموافقين على أن يكونوا حقل تجارب بعد كتابة إقرار على أنفسهم بعدم وقوع أدني مسؤولية على المستشفى المعالج ــ أقصد المجربة ــ ولا على الأطباء القائمين بالتجارب على بنى البشر في مصر، مما يعنى أنه ليس هناك اكتشافات ولا يحزنون ، وأن المسألة كلها تجارب وقد تفشل وهو احتمال وارد.

علي هذا النهج من اللغط البحثى كانت ملامح خبر نشرته الصحف لآخر، ادعاء بالابتكار، وعلى هذا النحو وعد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم في تسعينيات القرن الماضى بمشروع قومى للتعليم، فإذا بنا لم نر مشروعا قوميا ولا وطنيا ولا إقليميا إنما بروباجندا مخدومة بإتقان!!

كان الدكتور هانى هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمى قد طرح تساؤلا في ندوة الأهرام قبل أسبوعين حول الوضع الحالى لكلٍ من حالة العلوم والتكنولوجيا في مصر، وتأثير البحث العلمى على الاقتصاد ودوره في تشكيل المستقبل، وإذا بالرجل يتجمل حين يجيب بنفسه عن ذات السؤال فيقول باستفزاز:« بلاشك أن لدينا بحثا علميا به نقاط مضيئة وإيجابيات لكن لاتزال مناطق مظلمة بالنفق علينا اجتيازه»، ولست أدرى ما الجوانب المضيئة التي أشار إليها وزير التعليم العالى وإن خفف من حدة الاستفزاز حين قال: أن أمامنا طريقًا طويلاً ومجهودًا لنستكمل الدورة الكاملة للمعرفة!

---

(١) جريدة الاقتصادية ــ 22 يوليو 2007 .

وليأذن لي الدكتور هلال بالسؤال :ما الجوانب المضيئة يا سيدي التى تراها أنت ولا نراها في البحث العلمى؟ ألا تدري أنه تتم معايرتنا في المحافل الدولية العلمية وأنه أصبح من العار علينا أن نتحدث عن أبحاث وأوراق تنشر فى دورياتنا العلمية تعبر عن أمجاد زائفة واكتشافات مفتعلة؟ هل من قبيل المفاجأة أن نردد ما سبق أن استجار منه علماء مصر الحقيقيون بأنه لم يعد تقبل لكثير من علمائنا أبحاث في الدوريات العالمية المحترمة ــ وأن الزعم بأن هذا ناتج عن اضطهاد أو تفرقة عنصرية زعم باطل وافتراء على الحقيقة، أما دورياتنا العلمية المحلية فهي مطبوعات لا يقرؤها أحد، أنشأناها ــ كما يرى العديد من الباحثين ـ لاجتياز شروط لجان الترقية ويكاد أن يكون شرط النشر الوحيد في أغلبها هو دفع تكاليف الطبع!

يا سيدى الوزير لست ضدك فيما تسعى وتأمل، لكنى فقط أربأ بك أن تضع زبدة الأمانى على تراب الواقع المؤلم فتخفيه عمدا لغرض فى نفس يعقوب ، وحتى لا تذهب بخيالك بعيدا فإننى أخشى عليك، وأربأ بك من التداوى بداء« الكرسى »أو المنصب فتسقط من عل.

سيدى الوزير :لقد عرفت الحضارة الحديثة أن جذورها تكمن في العلوم الأساسية فدستور تايوان مثلاً ينص على تخصيص نسبة ضخمة من الميزانية لتدريس هذه العلوم، وعندما اكتشف كنيدى أن الاتحاد السوفيتى قد أطلق قمرا صناعيا يدور حول الكرة الأرضية وأن السبب في هذا السبق هو ارتفاع مستوى الطلبة السوفييت في الرياضيات والفيزياء، طالب ببرنامج قاس للارتقاء بمستوى تعليم العلوم الأساسية وتعميق مفاهيمها، وعندما اكتشف بوش« الأب »حدة المنافسة التي تلقاها السلع الأمريكية من السلع اليابانية، طالب ببرنامج سماه« أمة فى خطر »فنادى من خلاله بتعميق برنامج تدريب الرياضيات والفيزياء والبيولوجيا لطلبة المدارس.

فلتكن هذه رسالتك ولتكن تلك هى دعوتك، صحيح أن المدارس ليست من اختصاصك لكنك تستدعى فى الوقت ذاته العقول لاستيعاب العلم المقبل وتدق ناقوس الخطر حتى تريح البحث العلمى مستقبلا بعيدا عن صراع الوزارات.



«السقايين» الجدد!! [1]

٤١

انتظرت لعل أحدا ينفي الخبر الذي نشره موقع« المصريون »علي شبكة الإنترنت قبل أيام، حول نية الحكومة في السماح لشركات أجنبية بإنشاء وتملك محطات للمياه لمدة ٢٥ عاما يصبح من حقها بيع المياه للحكومة التي ستقوم بدورها ببيعها للأهالي، فلم أقرأ نفيا أو أسمع تكذيبا، إذن فالخبر صحيح، وما نشر عن دعم وزراء الاستثمار والإسكان والمالية في الاجتماع ذاته لخصخصة قطاع مياه الشرب بعد أن عجزت الحكومة عن توفير موارد لتمويل إنشاء هذه المحطات هو أيضا صحيح وليس فرقعة إعلامية، الأمر علي هذا النحو من التجاهل الحكومي يحتاج وقفة حتي ولو أعلن الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية عن تخصيص مليار جنيه اعتمادات إضافية لمياه الشرب في خطة التنمية للسنة الحالية ، سيتم توجيهها إلى محطات المياه في المناطق المتضررة، إذ أنه ثبت وبالدليل القاطع والبرهان الساطع أن حكومات مصر لا تتعامل بمبدأ الشفافية إنما بـ«التقية »الذي تتعامل به جماعة الإخوان المحظورة، فيظهرون غير ما يبطنون، فإذا قالت الحكومة: إنها لن تبيع القطاع العام وأنه ملك للشعب، فاعلم أنه قد تم بيعه بالفعل، وإذا قالت: إنها ستدعم رغيف الخبز إلى أبد الآبدين فاعلم أن كفن الدعم قد تمت حياكته وانتهى الأمر، ولولا حسابات أمنية تحذر من آثار اجتماعية لا تحمد عقباها لحسمت المسألة منذ زمن وتمت خصخصة الخصخصة ذاتها.

ليس سرا أن أقول: إن ما تدرسه حكومة الدكتور نظيف اليوم كان مطروحا ولايزال على أجندة المعونات الأمريكية منذ تسعينيات القرن الماضي، إذ سبق أن طالبت هيئة المعونة الأمريكية من مصر التدرج في ارتفاع أسعار مياه الشرب للمستهلكين للوصول إلى تكلفة الصيانة والتشغيل وتقليل الدعم على المواطنين، وهو ما رفضه مجلس محلي محافظة القاهرة في عام ١٩٩٩، حين رفع إليه من جانب مرفق مياه القاهرة الكبرى، فتم حجب المعونة الأمريكية عن هذا القطاع، ولأن الفساد داخل الجهاز الإداري للدولة نخر

(١) جريدة المسائية ـ ٥ أغسطس ٢٠٠٧.

في عظم الاقتصاد كالسوس وأهلك الموارد، فقد اضطرت الحكومة لإرضاء المعونة وحبايب المعونة ولو بتطبيق نظام الشرائح علي المياه تراوحت بين ١٢ إلى ٣٠ قرشا للمتر المكعب في المتوسط، ثم فرضت علي كل فاتورة مياه نسبة ٢٠٪ إلى ٣٥٪ صرف صحي بما زاد من أعباء المواطنين، ورغم ذلك لم تتعطف المعونة بالظهور ولا روحها بالحضور رغم أننا نصبنا لها الزار وقدمنا لحابسها سمك الكافيار من دم الشعب.

صحيح أن عم محمد البقال والأسطى فاروق الحلاق والمعلم عوض الجزار والباشمهندس حمادة صاحب محطة البنزين يصرون على « الاصطباحة »ورش« الدكانة » وكام متر أمامها بمياه الشرب النقية دون رادع، صحيح أن مراكز الشباب والأندية وشرطة المطافئ تستخدم مياه الشرب النقية في الري والإطفاء، صحيح أن سلالم دواوين الوزارات والمحافظات يتم مسحها كل يوم بمياه الشرب النقية لا يستثني منها مكتب رئيس الحكومة وديوانه العام، وصحيح أن فاقد مياه الشرب وصل إلى ٤٨٪ من الإنتاج، لكن من المسؤول عن الانفلات؟ إنه غياب الرادع، في الشارع وفي الديوان العام، سيان، واسألوا المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية الذي استجار قبل أيام مطالبا بتفعيل قرار الردع في حظر استخدام مياه الشرب في غسيل الشوارع والسيارات و....

إن فكرة تمليك محطات مياه الشرب في مصر للأجانب يعني غياب السيطرة على التكلفة التي سيضعها السقاؤون الجدد على عاتق المصريين بما يزيد من أعبائهم وهو ما لن يتحمل تبعاته البعد الاجتماعي في مصر ..وسنرى..



حل الدائرة [1]

٤٢

في فيلم« أبو حلموس » للرائع نجيب الريحاني طلب ناظر الدائرة « عباس فارس »من كاتبه المبالغة في تسجيل ثمن خروف بالدفاتر المحاسبية بهدف التربح والسرقة، بقيمة ١٥٠ جنيها، فاندهش« الريحاني »كاتب الدائرة من غشم الناظر ثم علمه كيف يمكن التربح دون مؤاخذة محاسبية أو قانونية تودي به إلى النيابة العامة، فالسجن من خلال ما أطلق عليه بـ«الشيء لزوم الشيء »ومنه جردل مياه لزوم شرب الخروف، حبل لربط الخروف، برسيم لأكل الخروف، كلاف لرعاية الخروف وهكذا إلى أن صار ثمن الخروف أكثر من المبلغ الأصلي بعشرين ضعفا ..وكله بالاحتراف في تسوية الدفاتر دون مؤاخذة قانونية.

لا أعرف لماذا تذكرت أحداث فيلم أبو حلموس، وأنا أتابع بأسى حديث المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب قبل أيام وهو يقول :نصحني الكثير بتحويل جرائم الحكومة إلى النائب العام لكن لأنها ليست جرائم رشوة فلا يمكن ذلك إذ هي جرائم إهمال تؤدي إلى إهدار مال عام، أي أن الملط يريد أن يقول لنا: إن التربح دون وجه حق والفساد مخفيان داخل عباءة الإهمال وإهدار المال العام، وأن هناك مسؤولين فاسدين أخطر وأذكى من أبطال فيلم أبوحلموس يستطيعون مغافلة الأجهزة القانونية والمحاسبية بتسوية الدفاتر دون أن يؤاخذهم صاحب الدائرة الحكومية أو يضبطهم كبير المراقبين فيحيلهم إلى النيابة!

وقف المستشار الملط في مجلس الشعب يرمي الحكومة بأكثر من حجر، بكلام يوجع القلب ويحرق الأعصاب، كلام يجعل أي حكومة تحترم الالتزامات التي قطعتها على نفسها أمام الحزب الذي أتي بها لأن تتقدم باستقالتها أو تطلب إعفاءها من المسؤولية، فالرقيب الأول في مصر اتهم مشروعات الحكومة التي يترأسها الدكتور أحمد نظيف بافتقاد ٩٩٪ منها للدراسات الأولية والميدانية، وعدم كفاية وعدم دقة وعدم سلامة أي

(١)جريدة المسائية ــ ١٣ يناير ٢٠٠٨.

دراسة، رغم أنها حكومة تتعالى على حكومات سابقة بأنها الكترونية وأسست عدة قرى ذكية معلوماتية، فكيف بها الآن أمام هذه الاتهامات، فلا دراسات ولا دقة أو سلامة بيانات اقتصادية بالطبع، فأين الإلكترونية وأين المعلوماتية التي تتشدق بها حكومة الدكتور نظيف؟ ما الفرق بينها وبين أبطال دائرة أبوحلموس في الفيلم الشهير، لقد برأ الملط نفسه من ذمة هذه الحكومة وما قبلها من حكومات حين قال في نفس الجلسة إن الجهاز المركزي للمحاسبات منذ أن تولى رئاسته أرسل لمجلس الشعب أكثر من ألف تقرير علي مدار السنوات الثماني الماضية وأن الظاهرة لا تتغير ــ يقصد فيما يبدو ظاهرة أبوحلموس ــ سواء في مشروعات الجهاز الإداري للدولة أو مشروعات القطاع العام ومشروعات قطاع الأعمال العام، حتى أن الملط خرج عن شعوره حين قال إن هناك استخفافا بتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات قبل أن يشير إلي أن هناك مستحقات متأخرة لصالح الحكومة مستمرة ولا تحصلها ــ وأكرر لا تحصلها ــ وصلت في ٣٠ يونيو الماضي إلى ٩٩,٨ مليار جنيه، وهنا سأل، أين ذهبت هذه المليارات؟ وهل لدي القطاعات إياها ما تدفعه أو تسدده للحكومة وترفض؟ وما قيمة المعونة الأمريكية أمام هذه المليارات التائهة؟!

هذا ما قاله الملط ولا أعرف معني لما قاله الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية ردا على اتهامات رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، بل لا أجد ما يستحق الإشارة إليه بشأن دفاعه عن الحكومة التي أكد التقرير أنها تفتقد الجدية في أي مشروع وأنها لا تريد معالجة أو حساب أو معاقبة المتسببين في ضعف الأداء.

باستثناء إشادة تقرير الملط بدور الرئيس مبارك في اتفاقيات لمبادلة جزء من أعباء الديون الخارجية بالعملة المحلية، وذلك بضخ استثمارات مباشرة في مصر، باستثناء توجيه الشكر لوزارة المالية حول الدور الذي قامت به لاستقرار سعر الصرف خلال العامين الماضيين مما يؤكد قوة الجهاز المصرفي المصري، باستثناء ذلك لا أجد في جهد الحكومة ما ينبغي الإشارة إليه ولا أعرف من أين تشتري الدائرة الحكومية شهادات الإشادة بإنجازاتها في رفع معدلات النمو؟ وإذا كان ورغم كل هذا الفساد وإهدار المال هناك زيادة حقيقية في معدلات النمو وصلت حسبما نشرت التقارير إلى ٧٪ فكيف الحال إذ لم يكن هناك هذا الفساد، إذ من المؤكد أن الشعب كان سيعيش في رغد وإلا ما تظاهر الناس واعتصموا يبحثون عن الحل في مواجهة الأسعار الملتهبة رغم أن الحل ميسور وهو حل الدائرة.

تعليم «الجمل» وبحث الـ«هلال» [1]

٤٣

ما أشق علي نفسى من سماع كلمتين :إستراتيجية، وخطة خمسية، وأظننى معـذورا، فمـا ارتبط أحدهما بالآخر أو انفصل إلاوالفشل ثالثهما كأنه الشيطان في خلوة رجل بـامرأة دون محرم، لكن لماذا؟ لأن التى تضعهما حكومة، ثم التى تلعقها بلسان التجاهل حكومـة أخـرى وربما وزير، مرة ثانية، لماذا؟ لأن الخطط والإستراتيجيات في بلادنا لا تخضع للدراسات جدية قبل إقرارها، ومن لا يعجبه فليرجع إلى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات والتى تقفـز أمـام أعيننا كل عام كالكرة الكـاوتش، تعايرنـا بسـذاجة أسـلوب إدارتنـا لمـا وضـعنا لـه خططـا واستراتيجيات، يغنينى عن الاتهام ببطلان الادعاء، بينـة التقريـر الأخـير للجهـاز المركـزى للمحاسبات وما أشار إليه من أن ٩٩٪ من مشروعات الحكومة تفتقر إلى الدراسات الأولية والميدانية، وعدم كفاية، وعدم دقة، وعدم سلامة أى دراسة، وكما قال المستشار جودت الملط «إن الظاهرة لا تتغير سواء ما كان منها فى مشروعات الجهاز الإدارى للدولة أو مشـروعات القطاع العام أو مشروعات قطاع الأعمال!!»

أظننى إلى هنا معذورا، ثم بفرض أننى تجاسرت بالادعاء وتجاوزت، فلنبحـث سـويا عن الخطط الخمسية والإستراتيجية التي سبق أن وضعناها لعلاج أى قصور هنا أو هناك، فهل نجد إنجازا؟ أبداً، اللهم باستثناء مشروع القراءة للجميع الذى تبنته أيضا حرم رئيس الجمهورية وأنجز، هل في غيرهما ما تم إنجازه؟ أبداً، ومن لا يعجبه فليقل لي أين المشروع القومى لمياه الشرب وخططه الخمسية التي فتناهـا بـزمن دون أن تنجـز؟ وأيـن المشـروع القومى لمحو الأمـية والذى كان محددا له عام ٢٠٠٧ كنهاية للأمية ولم يحرز هدفه، ثم إلام وصل المشروع القومى لتعمير سيناء الذى مضى عليه عشر سنوات وبقي مثلـها دون أن نصل إلي نصف المستهدف وهو توفير فرص عمل لمليون ونصف المليون مواطن؟ ثم أين المشروع القومى للتعليم الذى حدثنا عنه الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيـر التربيـة والتعليم الأسبق؟ لا أحد يعرف ..!!رغم ذلك كله، قبلت بشرى الدكتور يسرى الجمل

---

(١)جريدة المسائية ـ ١٠ فبراير ٢٠٠٨.

وزير التربية والتعليم فى لقائه بأسرة تحرير« المسائية »خلال الأسبوع الماضي بقرب انصلاح حال اتعليم في مصر علي مضض، ليس لعدم ثقتى فيما عرض ووعد، إنما لأنه أعاد على مسامعي والحضور المشاركين ما أكره وأتشاءم، ألا وهما :الخطة الخمسية والاستراتيجية، حين كشف عن بدء خطة خمسية تضمن تأمين حق التلميذ فى المعرفة، في التفكير، فى التعليم الجيد بما يحقق التنافسية للحصول على فرصة عمل وقال الوزير — وعلى مسؤوليته — إن الاستراتيجية الجديدة التى بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٧ وتنتهى في ٢٠١٢ تضع فى أولوياتها الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره أحد عناصر الجودة، ثم الاهتمام — على الترتيب — بالمدرسة، فالمحتوى الدراسى وما يرتبط بذلك كله من القضاء على آفة التلقين وإزالة الحشو من المناهج، دون أن ينسى الوزير« الجمل »الإشارة إلي جدية الدولة في الاهتمام بالتعليم الفني بعد أن عرض نهجا نموذجيا للارتقاء به نشرته جريدة« المسائية »في اليوم التالى للندوة وباستفاضة، ومع أمنياتنا الخالصة بنجاح خطة تطوير« الجمل »لمنظومة التعليم في مصر، تبقى منظومة التعليم العالى والبحث العلمى، فهي بحاجة إلى إصلاح جذرى، بما يجعلنا نطالب الـ«هلال »أقصد الدكتور هانى هلال وزير التعليم العالى والبحث العلمى بإصلاح قطاره المنهار علميا وأخلاقيا، ولعل ما نشرته جريدة« الجمهورية »قبل أيام من إحالة عميد كلية تربية طنطا إلي التحقيق بعد أن حدد لنفسه ساعات عمل وهمية لتدريس اللغة العربية لطلاب الفرقة الرابعة بالكلية تقاضي عنها أجرا ما يكشف الخلل وينبئ بسوء العاقبة .لا يقول أحدهم: إنها حالة إذا لا يخفى على الوزير« هلال »أن هناك عمداء كليات يطبعون كتبا بأسمائهم ويبيعونها لحسابهم ثم يكلفون معيدين بالكلية أو أساتذة مساعدين بدخول قاعات المحاضرات بدلا منهم، وكله ستر وغطا على بعضه، واللى يحتاجك النهاردة تعوزه بكرة.

من المؤكد يا سيادة الوزير أن أمثال هؤلاء يمكن أن نشكك وبارتياح في حصولهم على درجاتهم العلمية بسرقة الرسائل العلمية من زملائهم في مصر أو خارجها، وأنهم نالوا ترقياتهم الوظيفية بنفس المنوال، وقد« حسبتهم »الدولة علينا علماء، وربما عينت منهم من هو رئيس لمركز بحثى أو جامعة، أو تم اختياره عضوا بالمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا على حساب العالم المصرى الكبير الدكتور محمد النشائى الذى كان مرشحا لجائزة نوبل في الفيزياء، لكنهم نسوه عمداً، أو عن غير عمد، وإذا سألتنى لماذا؟ أقول لك لأنه عالم حقيقى، بينما بعضهم تاجر بدرجة عالم، فلسفته فى الحياة :قيراط شلة ولا فدان كفاءة!!

النانو تكنولوجي.. والنانو توك توك[1]

٤٤

حين يطلب رئيس الجمهورية من الحكومة فى عيد العلم، إعادة النظر فى الأوضاع المادية والأدبية والمهنية للعلماء وأساتذة الجامعات وشباب الباحثين وتكليفها بالاهتمام بتطوير البحث العلمى والبدء بخطوات محددة تكفل الحياة الكريمة ومستوى المعيشة اللائق لشيوخهم الأجلاء بعد تقاعدهم، فهذا يعنى ببساطة أن كل الذى طلبه الرئيس غير موجود بالمرة، فلا وضع ماديًا ولا أدبيًا ولا مهنيًا محترمًا ولا حياة كريمة من الأصل .. وحين يقول الرئيس للحكومة« إن تطوير البحث العلمى لم يعد ترفا وإنما صار ضرورة حتمية لكل من يريد ملاحقة روح العصر وعلومه وإنجازاته »فهذا يعنى أيضا أن الحكومة الحالية شأن حكومات سابقة لم تتحرك قيد أنملة فى اتجاه إنقاذ البحث العلمى من الجمود، فما بال حالنا على المستويين البحثى والتنموى، ومن لا يعجبه فليقل لنا: « أين البحث العلمى من مشكلة السحابة السوداء؟ أوأين هو من قضية محو الأمية؟ ! ثم أين الأبحاث العلمية من كيفية تخليص السياسة التعليمية من آفة التلقين، من مناهج تحتاج إعادة النظر فى إزالتها وليس تفريغها مما يصفونه بالحشو الزائد؟ !ومن لا يعجبه فليقل لنا أين البحث العلمى من جدوى إلغاء سنة سادسة ابتدائى ثم عودتها دون معنى أو هدف بين الإلغاء والعودة؟ !فضاعت مليارات الجنيهات بدعوى التطوير دون طائل، وها هى ثمار الحسرة نجنيها في مدارس بلا طلاب، أين البحث العلمى في كل هذا وذاك من مشاكلنا الحياتية علمية وتعليمية وبيئية؟ !

سوء العاقبة لما نعيشه اليوم لا يحتاج إلى جهد للإبانة، لكن الكارثة أن المسؤولية عند عدد من كبار مسؤولينا لا تتجاوز التصريحات الوردية التى تخرج من حناجرها، مجرد ترف شأن البحث العلمى عندهم، فكان حجم الخسارة موازيا لوزنهم العلمى الذى لا يخجلون منه، فصار حالنا إلى ما نخجل منه، وهو ما أدركه رئيس الجمهورية فلفت انتباه

(١)جريدة المسائية ــ ٢٧ يناير ٢٠٠٨.

الحكومة إليه في عيد العلم بما أقرب للتوبيخ منه إلى التكليف.

من جانبي سألت عمن لهم وزن علمي عالمي بالخارج والداخل؟ !عن العقول المهاجرة أو المدفونة أبحاثها فى أدراج المسؤولين؟ !بدأت كالعادة بزويل فوجدته بالكويت وقطر والبحرين وماليزيا والسعودية إلا مصر، سألت عن الباز فوجدته فى بلاد ما وراء البحار والمحيطات ينثر علمه لمن يعرفون له قدره، سألت عن النشائى فوجدته عائدا لتوه من العاصمة الأردنية عمان بعد زيارة قصيرة بدعوة من حكومتها لتكريمه من ناحية ثم لتحديد معالم نهضتها من ناحية أخرى ..تصوروا!!

مفارقة عجيبة وغريبة ..فقبل أسابيع قليلة وقف علماء العالم وباحثوهم على أشابيرهم وأطراف أصابعهم يستمعون إلى محاضرة قيمة للعالم المصرى الدكتور محمد النشائى صاحب نظرية« زمان المكان »ألقاها بالعاصمة الأردنية عمان حول تأثير العلوم الحديثة على التنمية فى الشرق الأوسط، خاصة تقنية« النانو »حيث استمع إليه علماء ٢٣ جامعة أردنية وعلماء من الجامعات الأمريكية والفرنسية والإنجليزية والسعودية والمصرية والماليزية وباحثون ومريدو علم جاؤوا من ألمانيا وتونس ومصر ودول أخرى، في عمان فقد لفت العالم المصرى الكبير إلى أن العلم هو الحل النهائى لكل مشكلات التنمية التى يعانى منها الوطن العربى.

هناك سُئل النشائى من أين تبدأ الأردن؟ فأجاب :من مبادرة تتبناها الدولة، من أفكار وعلوم لم تتقادم مع الزمن، من مشكلة حيوية تعانى منها الأردن.

يا سبحان الله ..فى الأردن ذات البضعة ملايين، ومن سكان مهمومين بالنهضة، يبحثون عنها في مصر ..بوابة العلم، بينما فى قاهزة المعز ومصر المحروسة ذات الـ٧٥ مليون نسمة نحن مهمومون بأزمة التوك توك.. الحكومة وزراء ومحافظون يتنافسون على تصدير مشكلة التوك توك للرأى العام وكأن الترخيص له قضية أمن قومى.

فى الأردن يتحدثون عن النانوتكنولوجى كلوح فى منصة قفز للدخول إلى عالم الدول الصناعية المتقدمة، وفي مصر تجد الحكومة« غرقانة لشوشتها »فى إيجاد حل للنانو توك توك، وهل هو من المعلوم من الدين بالضرورة فنسمح بترخيصه؟ أم أنه رجس من عمل الشيطان وبدعة تستوجب إقامة الحد على صاحبها؟!

قس على ذلك، كثيرًا تافهًا يستغرقنا بحثه ..دون جدوى!!

تعميرة آمنة [1]

٤٥

من سخرية القدر أن تبدى الحكومة اهتماما متزايدا بجودة ونظافة المعسل حرصا علي سلامة أهل الكيف فيصدر محافظ الجيزة قرارا بغلق عنبر خاص بفرع الشركة الشرقية لدخان بالطالبية لعدم نظافة مكان الإنتاج وسوء حالة الأجهزة المستخدمة بخلاف أسباب أخرى إدارية، بينما تتراخى في حماية تلاميذ المدارس الابتدائية من تناول لبن غير صحى وغير آمن أو من بسكويت تالف يصيبهم بالتسمم، وهو ما تكرر عشرات المرات كان آخرها إصابة ١٧ تلميذا ـ قبل أيام ـ بمدرستى باحثة البادية الابتدائية والشهيد طيار محمد كامل بسوهاج بالتسمم عقب تناولهم مشروع الحليب بالشيكولاتة الذى توزعه المدارس علي التلاميذ هناك، ومن سخرية القدر أيضا ألا تتحرك الأجهزة المعنية دائما فتتحفظ علي عشرات الآلاف من عبوات الحليب وإرسالها لمعامل التحليل لبيان مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمى من عدمه بعد ظهور حالات إصابة بالتسمم، كما فى الحادثة الأخيرة، فيما تسارع بالتحرك فتبادر بغلق مصنع أو عنبر معسل غير نظيف الأدوات والمكان كما فى حالة عنبر الطالبية، قبل ظهور مفاجآت مرضية غير سارة لمزجانجية معسل الاصطباحة على غيار الريق فى المقاهى، أو لسلاطين الليل وآخره فى الغرز والمواخير ذات الخمسة نجوم.

لا أعرف على وجه الدقة معنى لأن تتحفظ الحكومة بأجهزتها المعنية على الألبان الفاسدة بعد خراب مالطة وتسمم التلاميذ، ولا أعرف على وجه التحديد من هو المعنى بالرعاية المنضبطة في نظر الحكومة، هل المدخنون وأهل الكيف أم صغارنا الذين يتراخون في حمايتهم والحفاظ على صحتهم ثم يتغنون فى وصفهم بـ«أمل الغد وبناة المستقبل»؟ وإلى متى ستظل وجبة المدارس من بسكويت وألبان مصدر قلق وازعاج أولياء الأمور؟ السؤال الأهم :ما دور أجهزة حماية المستهلك المنتشرة فى ربوع مصر كالهم على القلب، وأين هى من القانون الذى شرع لتفعيل دورها فى الردع؟ هل ستكتفى بالفرجة على

(١) جريدة المسائية ـ ٣٠ مارس ٢٠٠٨.

الكوارث مثل المستهلكين الضحايا؟ ثم لماذا لا تعلن للرأى العام ــ إن كان لها دور ــ عن أسماء الشركات المنتجة لهذه الأغذية الفاسدة أو عن أسماء الموردين معدومى الضمير فتتم إحالتهم إلى المحاكمة.

لا يجد المرء بدا من أن يضرب كفا بكف وهو يقرأ خبرين متناقضين نشرتهما جريدة «الجمهورية» ــ عدد الخميس الماضى بالصفحة العاشرة ـ يعكسان تضاربا في التصريحات إذ يشير الأول وهو منسوب لمحافظ القاهرة الذي أصدر قرارا بمصادرة الألبان الفاسدة في المدارس من إنتاج ١٢ فبراير الماضى بعد أن اكتشفت معامل تحاليل معامل وزارة الصحة ومراقبة الأغذية عدم صلاحية العبوات المعدة للتوزيع ــ لاحظ أن العيب فنى وتقع مسؤوليته بالطبع علي الشركة المنتجة التى لم يذكر الخبر اسمها ــ على تلاميذ المدارس الابتدائى ورياض الأطفال، فيما أشار الخبر الثانى إلى أن ألبان شركة جهينة التى تورد منتجها للمدارس سليمة تماما وصالحة للاستهلاك الآدمى وأنه ــ حسبما يقول الخبر ــ تم إخطار مديريات التربية والتعليم والصحة دون أن نعرف هل اللبن الفاسد في الخبر الأول من إنتاج نفس الشركة في الخبر الثانى التى تم الإقرار بسلامة منتجها ولماذا لم يذكر المسؤولون اسم الشركة الفاسدة فى الخبر الأول؟!

مآسى وجبة المدارس من بسكويت وألبان تتكرر ولا تنتهى، والأجهزة المزجانجية لا تتوارى خجلا من عدم تفعيل قانون حماية المستهلك.

على ما يبدو أن الحكومة تنظر لحالات التسمم في المدارس بعين واحدة باعتبار أن الضحايا قصَّر لم يبلغوا سن الرشد، وليسوا من أهل الكيف الذين تشملهم برعايتها ورعاية مزاجهم العالي فتعاقب كل ما يعكره، لتؤكد حق المستهلك دائما في تعميرة آمنة تعدل دماغه.



بسكويت فاسد.. وآخرون [1]

٤٦

عيب جدا أن يصف أحد المسؤولين بوزارة التربية والتعليم إعياء تلاميذ المدارس وظهور حالات تسمم بعد تناولهم وجبات البسكويت الفاسدة بأنه إعياء بالإيحاء قبل أن تنتهى معامل التحليل بالجهات المعنية من فحص المتحفظ عليه بمعرفة النيابة العامة وتحليل عينات القيء الخاصة بالطلبة الذين تعرضوا لحالات التسمم كما في حالات تلاميذ مدرسة فلسطين الابتدائية الإعدادية المشتركة بالعامرية ومدارس برج العرب والجيزة وغيرها ..وبفرض أن الحالات التى دخلت مستشفى العامرية وهى ٢٨٩ ــ حسبما نشرت الصحف ــ حالة لم يظهر منها سوى ١٤ حالة فقط بالقيء والاسهال وتم عمل الإسعافات اللازمة لها دون أن يتبقى تلميذ واحد تحت الملاحظة، فإن ذلك لا ينفي حدوث تسمم بالفعل وقد ظهرت حالات الإعياء كشاهد عيان علي المأساة ثم ألا يكفى إلا الذعر اذي تملك أولياء الأمور وهلع الأمهات خوفا على أبنائهم؟ !وكذلك ارتباك البيوت بحثا عن« مواصلة »مسعفة إلى أقرب مستشفى أو وحدة صحية لإنقاذ التلاميذ وطمأنة أهاليهم؟ ألا يكفي كل هذا القلق لأن يضع هذا المسؤول لسانه فى حلقه ويكف عن التصريحات لحين انتهاء تحقيقات النيابة.

من المؤكد أن تصريحا غير مسؤول من موظف كبير في المؤسسة التعليمية، كاف لأن يصب المجتمع كله جام غضبه وسخطه على الحكومة وأعضائها فى التعليم والصحة والصناعة ومعهم المحليات، ومن المؤكد أن الوزير المسئول حين يلف في تصريحاته للصحف ويدور لافتا إلى أن وزارته سلمت تبعية التعاقد مع المتعهدين والموردين للمديريات التعليمية بالمحافظات اعتبارا من العام الحالي، ثم يغلف كلامه بتصريح براق «إننى مسؤول دستوريا عن كل شيء يقع فى أى مدرسة من مدارس الجمهورية »، هنا يضطرنى لأن أقول له :يا فرحتى !!كنت أحسبك يا سيادة الوزير إذا كنت سياسيا حقا أن تضع على قدميك نقش الحنة وتتعطف أنت ووزير الصحة بالانتقال إلى إحدى هذه

(١)جريدة المسائية ــ ٦ أبريل ٢٠٠٨.

المدارس المنكوب تلاميذها بالوجبة الفاسدة لتطمئن على صحة تلاميذك، كنت أحسبك ومعك رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة المعينين ستصدرون وفورا قرارا بإلغاء الوجبة المقدمة للتلاميذ سواء كانت هذه الوجبة سليمة أو ظهر خلاف ذلك مادامت حوادث التسمم باللبن أو بالبسكويت تتكرر لسبب أو لآخر في مدارس مصر بجميع المحافظات على التناوب.

كنت أتمنى إن كان لدى الحكومة رؤية سياسية جادة أن يدعو رئيس مجلس الوزراء لاجتماع طارئ بحضور المحافظين لتهدئة الرأى العام والتأكيد على أن صحة تلاميذ مصر هى فى قلب وعين الحكومة خاصة ونحن مقبلون خلال ساعات على انتخابات المحليات التى يبحث فيها حزب الحكومة على فوز مطمئن بمقاعد الأغلبية دون أن تشوبه شائبة الحقد والعناء والتقاعس عن الذهاب لصندوق الانتخاب بما يحسب لقوى أخرى يجاهد من أجل عدم حصولها ولو على نصف مقعد.

تكرر تسمم تلاميذ المدارس باللبن أو بالبسكويت كان من المفروض أن يدفع فورا بالحكومة للإعلان عن إعادة النظر فى توجيه الدعم المخصص للوجبة المدرسية والتي لا يستفيد منها سوى مافيا مورديها ومتعهديها، وعدد غير هين من وسطاء المحليات من خلف الستار وكله بثمنه، فيما يدفع أبناؤنا ضريبته من صحتهم فى وجبة فاسدة مثل ضمائر مسؤولين هنا وهناك، جميعهم ينجح دائما فى أن يلقى بالمسؤولية على البسكويت الفاسد رغم العكس!!!



عفوًا.. المأذونة نَفَسَة [1]

٤٧

عرفت مصر أول تنظيم إدارى لعاقد الأنكحة، أو المأذون الشرى فى عام ١٨٩٩ حين صدرت لائحة تضع نظاما لمن يشغل هذه الوظيفة، وقتها اشترطت اللائحة أن يكون المأذون من علماء الأزهر، حنفى المذهب، من أهل المنطقة التى يعمل بها، وأن يتم شغل الوظيفة بإجراء انتخابات بين المتقدمين، ثم تعدلت اللائحة فى عام ١٩٥٦ وأضيف إليها ما يمنع المأذون من الجمع بين الوظيفة وأى وظيفة أخرى في غير ذلك.
حين نعود إلى اللائحة المنظمة نجد أنها تشترط ذكورية المأذون، أى يكون رجلا، وذلك لعلة، الأمر الذى دعا الشيخ عبدالحميد الأطرش رئيس لجنة الفتوى بالأزهر للافتاء برفض ترشيح امرأة لتولى وظيفة المأذون الشرعى على اعتبار أن المأذون يعد وليا، والولاية لا تجوز شرعا لامرأة، وهو تفسير العلة، لكن السيدة أمل سليمان عفيفى سليم ــ ابنة منية القنايات بمحافظة الشرقية ــ لم تعجبها الفتوى ولا اللائحة، ورأت أنها كامرأة جديرة بشغل الوظيفة، فتقدمت منافسة لعشرة رجال من أهل منطقتها السكنية بطلب إلى وزارة العدل لشغل وظيفة المأذون، يبدو أن الموظف المسؤول نظر إليها بغرابة واستنكار رافضا قبول طلبها الذى كان مشغولا بشهادة تؤكد حصولها على درجة الماجستير فى القانون ومن باب التميز عن أقرانها، فلجأت أمل إلى القضاء، وبعد عدة جلسات تداولتها المحكمة المختصة صدر لها مؤخرا حكم بأحقيتها دون العشرة ــ الرجالة ــ الآخرين شغل الوظيفة التى تعد حال إقرارها من وزارة العدل السابقة الأولى لامرأة يحق لها أن تعقد نكاحا منذ فجر الإسلام وحتى صدور الحكم سواء فى مصر أو فى العالم العربى والإسلامى كافة.
وبينما كانت المحكمة المختصة تنظر أوراق القضية أطلق مفتى الجمهورية الدكتور على جمعة فتواه التى تحمل الرقم١٣٧ بحق المرأة فى العمل مأذونة شرعية مختلفا فى ذلك مع رأى لجنة الفتوى بالأزهر التى حرمت الوظيفة، فيما رأى الدكتور طنطاوى شيخ

(١)جريدة المسائية ٢ مارس ٢٠٠٨.

الأزهر ــ وفى تطور جديد ــ أنه لا مانع شرعا من تولى المرأة المناصب القيادية ومنها القيام بوظيفة مأذون.

من جانبى ليس لدى اعتراض على حكم محكمة الأسرة بالزقازيق بأحقية المأذون لها بإذن الله تعالى »!!« أمل سليمان فى أن تكون مأذونة شرعية على أن يقتصر عملها على التوثيق فقط من باب إيجاد فرص عمل للخريجات، شأنهن فى ذلك شأن موثق الشهر العقارى دون قيامها بالعقد الشرعي، وهو ما يفعله يوميا شيخ الأزهر، كان يقوم بعقد العديد من الزيجات بمشيخة الأزهر لكن لا يوثقها إلا أحد المأذونين بالأزهر أو المعتمدين فى المنطقة السكنية للعروسين، أما إذا قامت« ستنا »المأذونة بالعقد بنفسها فليقل لى شيخ الأزهر ومفتى الجمهورية أو أحدهما :كيف ستدخل« الست »المساجد التى يتيمن ويتبرك كل شعب مصر بعقد قرن أولادهم فيها؟ !ثم كيف ستجلس« الست » المأذونة فى المحراب عند القبلة وحولها وكيلا العروسين والمعازيم؟ !وكيف ستتولى العقد إذا كانت مثلاً ..مثلاً حائضاً؟ !وكيف ستجلس إذا كانت مثلاً ..مثلاً« حاملاً »فى الشهر الثامن أو التاسع؟ !وهل سيقبل أهل مصر فى الريف ونجوع الصعيد أو حتى فى الحضر أن تعقد لهم سيدة مطعون فى ولايتها كامرأة بحسب رأى رئيس لجنة الفتوى بالأزهر وإن أفتى المفتى أو شيخ الأزهر بغير ذلك؟ ثم هل سيتم التحول عن عقد القرآن فى المساجد من أجمل المأذونات الجدد إلى المكاتب لتضيع فرحة وبهجة وبركة التيمن بالعقد فى بيوت الله؟!

من المعروف أن مأذون الحى شأنه شأن مأمور قسم الشرطة لنفس الحي، فلا يمكن ــ مع الفارق فى التشبيه ــ لأحد متشاحنين فى بنها مثلا تحرير محضر ضد الآخر فى مدينة نصر.

ما أسعى لفهمه دون فائدة، كيف لمأذونة« حامل »أو قامت لتوها ــ بالسلامة ــ من الولادة ولاتزال مثلا ..مثلا فى فترة النفاس أن تعقد قرانا فى المكتب أو المنزل، اللهم إلا إذا كانت ستغلق هاتفها« المحمول »وتمتنع عن استقبال الزبائن بعد أن تعلق على باب مكتبها لافتة مدون عليها «عفوا ..المأذونة نفسة»؟!



اشتغل رقاصة [1]

٤٨

جاهدت نفسى مرارا فى عدم الخوض بالكتابة أو التعليق أو حتى التحذير من شر مستطر يهدد جيل المستقبل ورجولة شباب مصر الواعد فى محاولة من جانبى لاستبطاء قدوم« الخيبة »ما أمكن من الوقت لعل القدر يرحمنا ويترفق بنا قبل أن تتعاظم الكارثة التى ولدت ولاشك من رحم الجوع والفقر والبطالة والغلاء و..و..

كنت قد آثرت عدم التعليق على ما نشرته« المسائية »أول مارس الماضى حيث تصدرت صفحتها الأولى صورة فوتوغرافية على شؤم ما أنذرت فهى تستحق بلا جدال الترشح لجائزة نقابة الصحفيين لعام ٢٠٠٨ وهى بالمناسبة للزميل الفنان أشرف السويسي.

والصورة موضوع المقال كانت لشاب يتلوى ولا الست بديعة مصابنى فى زمانها على مسرح بأحد مقاهى مدينة شرم الشيخ، وقد تذيل الصورة« إفيه »تحفظه عن ظهر قلب للفنان عادل إمام فى مسرحية« شاهد ما شافش حاجة »يدعو من خلاله حاجب المحكمة الذى يعيش في غرفة واحدة وعائلته المكونة من سبعة أفراد ولشدة فقره بأن يمتهن حرفة الرقص الشرقى مثل الراقصة« عنايات »التى تدور أحداث العمل المسرحى حول مصرعها فى حادث قتل، فى إشارة واضحة إلى أن عرق الراقصة أغلى ثمنا من عرق الشرفاء الكادحين وأنه يحل بلا أدنى جهد للإبانة كثيرا من الأزمات المعيشية إن لم يكن كلها.

ورغم شؤم نذر الصورة التى نشرتها« المسائية »تكتمت الخبر، وتحفظت دون تعليق حتى وجدتنى بعدها بأيام وجها لوجه أمام« ديدي »صاحب الصورة التى نشرتها «المسائية»، حيث كنت فى زيارة عمل لمدينة شرم الشيخ وكان خالد الذى اختار اسما أنثويا مستعارا على سبيل الشهرة يرقص على مسرح مقهى عربسات بشرم الشيخ، لم أصدق نفسى بينما كان الشاب المصرى الذى ارتدى جلبابا فضفاضا وقد حزم خصره إلى مؤخرته بشال أو طرحة ملونة يحاكى فى منافسة مقززة راقصة، ربما كان عريها ارحم

(١)جريدة المسائية ١٨ مايو ٢٠٠٨.

بنا مما كانت ترتديه، وقد تبارى« الأخت »ديدى والراقصة فى هز البطن والأرداف والصدر ولا بأس من المؤخرة فضلا عن حركات أخرى مثيرة على دقات طبال رقيع وأنغام موسيقية مسجلة بنظام الـ«دى جي.»

لم أكن بحاجة لكى اقترب من خالد ــ الذى نسيت أن أقول: إنه ترك العنان لشعره يطول وقد ربطه« ديل حصان »بأستيك ــ لكى أسأله عن سبب هذا التحول المجرم فى حياته، ولا بحاجة لكى أسأله عن رأى أهله وذويه فيما أقدم عليه، إذ أن مصيبتهم واحدة، وهى بالمناسبة ليست فى فعلة خالد، فحين لا يجد الشباب فرصة عمل كريمة تستره وتكفل له حياة مرتاحة تعينه على تأسيس بيت غير المشروع المستفز« ابنى بيتك » أو ازرع غيطك وما شابه، حين لا تبقى أمام الشباب غير المخاطرة بالهجرة غير الشرعية والموت حتفا فى بطن الحيتان وقروش المحيطات، حين تغلق أبواب العمل فيسعى البعض لبيع كلاهم بعد الوقوع فريسة لتجارتها من قبل مستشفيات خاصة خمسة نجوم وأطباء شهرتهم تعدل عشرة نجوم لعمل مشروع تجارى أو ما شابه، حين لا يكون هناك مقر من اللوذ بالسفارة الإسرائيلية للحصول على جنسيتها والعمل لدى الصهاينة بعد أن سدت كل السبل لتوفير حياة كريمة، حينذاك فإن دعوة عادل امام فى مسرحية« شاهد ماشافش حاجة »لاحتراف الرجال لمهنة الرقص الشرقى تكون هى الأهون على نفس خالد وعائلته.

قبل أن أترك المقهى اقترب منى أحدهم بعد دردشة على الماشى قائلاً :يا بيه مقاهى الغردقة وشرم الشيخ مليانة من العينة دي، عندك واد اسمه عمرو بقت شهرته« ميرو»، وواد اسمه إسلام بقي« سمسمة.»

ورغم ذلك تكتمت الخبر وكفيت عليه ــ كما نقول ــ ماجور رافضا التعليق إلى أن فاجأنى بلدياتى الفنان سامى نوار رئيس لجنة التصاريح بنقابة المهن التمثيلية بكشف المستور حين قال فى تصريح صحفى قبل أيام إن رجالا يمتهنون الرقص الشرقى حاولوا الحصول على تصاريح للعمل بالفنادق مشيرا إلى رفض النقابة التى وصفها بـ«المحترمة » وأضاف أن النقابة لن تدخل يوما فى جدل مجتمعى يصنعه هؤلاء حولهم من خلال مدى تقبل المجتمع والدين لهم أو لما يقدمونه أو يرتدونه من ملابس!!

أقول إيه ..الله يجازيكى يا حكومة!!

الراقصة أصدق [(١)]

٤٩

لا أميل بالمرة لتصديق الحكومة وغضبها من استعانة إحدى المدارس الثانوية الخاصة بالراقصة دينا لإحياء حفل نهاية العام الدراسي بأحد الفنادق وإن أقسم الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون البرلمانية والقانونية على المصحف بعدم موافقة الحكومة على هذا التصرف، وأنها ستحاسب كل من تسبب أو شارك في هذا الحفل، فالمسألة في تقديري لا تعدو سوي كونها سخطا على الرياح الإعلامية التي أتت بما لا تشتهي السفن الحكومية بعد نشر مجلة أخبار الحوادث للخبر بالصورة التي تنطق بالصوت في صدر صفحتها الأولي لعددين متتاليين، فأسقط في يد الحكومة ولم يجد الوزير شيئا يقوله غير الذي قال.

أما حكاية الغيرة علي أخلاق التلاميذ ومحاسبة المعلمين التربويين المحسوبين على وزارة بالحكومة فهي مسألة تحتاج بالقطع إلي مراجعة، ولدي أسبابي، فالراقصة التي أحيت حفل مدرسة« دي سال »الثانوية الخاصة لم تنكر سوابقها بالرقص في المدارس إحياء لحفلات نهاية العام بها، وقالت بالحرف الواحد :إنني أشارك كثيرا في حفلات المدارس وباختلاف مراحلها بناء على دعوات القائمين عليها، فضلا عن أنها أشارت في أحاديثها للفضائيات إلى أن الحفل الذي أحيته وأثار ضجة وصلت لحد المساءلة في البرلمان المصري لا يشكل السابقة الأولي لها« ولن تكون الأخيرة »فأين كانت الحكومة من سوابق الراقصة في مدارس مصر المحروسة وأين كان خجل أعضائها وغيرتهم على أخلاق التلاميذ؟!

الغريب أن الراقصة كانت صادقة مع نفسها ومع الآخرين فلم تسع لارتداء عباءة «التقية »لإخفاء الحقيقة، فيما استعارتها حكومة الحزب الوطني من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة وراحت ترتديها أمام الرأي العام لتبدو أمامه غاضبة و«شايطة » وحريصة على أخلاق التلاميذ، رغم أن الحقيقة أنها فقط سقطت في فخ الحرج لا أكثر

(١)جريدة المسائية ــ ٢٥ مايو ٢٠٠٨.

ولا أقل، بينما لم تتنصل دينا من سابق« كرها وفرها »على مسارح مدارس مصر تحيي حفلات نهاية العام على طريقتها.

لم تقل الراقصة بقول مسؤول المدرسة إياها إنها أخطأت عنوان الاحتفالية أو أنه لم يكن هناك تعاقد سابق معها، بل قالت بشفافية لا يقدر عليها الوطن: « ده أنا دينا ولا أحضر إلا بدعوة ومعتادة حضور مثل تلك الحفلات والرقص فيها لو سمحت الظروف أو طلب الحاضرون!!».

لعل الدكتور مفيد شهاب يكون قد سمع كلام الراقصة وتابع شجاعتها وصدقها مع نفسها والآخرين علي الفضائيات، ليعرف أين تقف قدماه من مسألة الغضب والسخط ومحاسبة المسؤولين وهل كان يقصد محاسبة المسؤولين السابقين أم اللاحقين؟!

أعود لأسأل الحكومة :ألم يسبق أن وصل إلي أسماعها عبر أبناء أعضائها وأحفادهم في المدارس الخاصة ـ ابتدائية وإعدادية وثانوية، إن الراقصة دينا مقررة على أجندة احتفالية نهاية العام؟ لا يقول لي أحدكم إنه لم يسمع بشيء من هذا، فالراقصة بعضمة لسانها قالت: إنها لا تسأل عن سن الحاضرين أو اتجاهاتهم الثقافية و«مستعدة للمشاركة في حفلات المدارس لو طلب مني ذلك لأن الرقص مهنتي!!».

بعد كل هذا لم يعد للحديث عن سخونة ملابس دينا لزوم، ولا عن إيماءاتها التي تثير غرائز المراهقين فائدة، ولا عن الدعوى القضائية التي أقامها المحامي المعروف يطالب بالتحقق داع، لكني فقط أتوقف عند تعليق الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب على الواقعة بقوله« لا يجوز لدولة التربية والتعليم أن تلجأ للراقصات لإحياء الحفلات فيما نوجههم نحو القيم والتربية الحسنة »وهنا فليسمح لي أن أسأله :من برأيك يا دكتور سرور أكثر صدقا مع نفسه ومع الناس ..دينا أم الحكومة؟

عن نفسي ..أعتقد أن الراقصة أصدق



سياسة «الست كريمة» [1]

٥٠

توجيه رئيس الجمهورية الدعوة للحكومة برعاية حملة قومية للتعامل مع قضية الزيادة السكانية هو تكليف تحسد عليه وربما لا تستحقه، فالحكومة ذاتها سبق أن تلقت مرارا سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة نفس الدعوة آخرها إبان زيارة الرئيس الأخيرة لمدينة العاشر من رمضان في سبتمبر الماضي جدد خلالها قلقه من خطورة الزيادة السكانية المضطردة التي وصفها بـ«الغول» الذي يلتهم التنمية وإنجازاتها، ورغم ذلك لم تتحرك الحكومة بشكل عملي لطرح تصور قابل للتطبيق في مواجهة هذا الغول وكان الحكومات بحاجة دائمة ومستمرة لإلحاح الرئيس عليها لاتخاذ ما يلزم تجاه أزماتنا التي عليها بحثها وتقديم الحلول لها.

وأتعجب حين أقرأ عن دعوة البيان الختامي للمؤتمر القومي للسكان الذي اختتمت فعالياته قبل أيام لاعتبار خطاب رئيس الجمهورية منهاج عمل للتعامل مع مطالبة توصيات المؤتمر إضافة موضوع الثقافة السكانية إلى المقررات الدراسية لوزارة التربية والتعليم والأزهر ووضع المشكلات السكانية كمكون أساسي للسياسة الإعلامية للتوعية.

بداية لست معترضا على توجه الحكومة الأخير ورد الفعل تجاه خطاب الرئيس، إنما أتعجب وبشدة لغياب وعي حكومات مصر على تتابعها بخطورة المسألة ولسذاجة التعامل معها، ليس الآن فقط، بل ومنذ إنشاء المجلس القومي للسكان بقرار رئاسي في ثمانينيات القرن الماضي، فأضحى المنتج النهائي لسياسة« ماما كريمة »في حملات التوعية الإنجابية هزيلا ومترنحا، استمر مخاضها لعشرين عاما في مؤتمرات سنوية بليدة الأدوات وعقيمة الفكر دون تقديم حوافز إنجابية ملموسة، تعاظمت معها الأزمة وولد« جيل » الحكومة« فأرا »حين لم تنخفض معدلات الزيادة السكانية إلا بنسبة ٩, ١٪ في الألفية

(١) جريدة المسائية ـ 15 يونيه 2008 .

الثالثة فيما كانت ٨ , ٢٪ في ثمانينيات القرن الماضي.

وليس أدل على هذا السقوط الحكومي في تناوله للأزمة من إشارة الرئيس في المؤتمر الأخير إلى تعداد كوريا الجنوبية الذي تساوي مع مصر عام ١٩٦٠ ــ ٢٦ مليون نسمة ــ صار اليوم ٤٨ مليون نسمة فيما اقتربت« المحروسة »من الـ ٨٠ مليونا!!

لعل في إشارة الرئيس مبارك الأخيرة اتهاما صريحا لحكومات مصر المتعاقبة بالتقاعس عن التجاوب مع دعوته المستمرة بالبحث عن حلول، ولعل أكثر اللوم يقع على حكومة الدكتور أحمد نظيف التي تشتهر بـ«الذكية »وتوصف بـ«المعلوماتية »فأين هي من الأزمة السكانية إلا من كلام و«طنطنة »إعلامية عل شاكلة« منهج عمل ..ومكون أساسي للسياسة الإعلامية ..ومقررات دراسية و ..و »....التي تحاصرنا بها هذه الأيام ومنذ ختام مؤتمر السكان الأخير، وأظنها ــ وليس كل الظن إثم ــ غارقة لشوشتها في وزر تعاظم تكلفة التصدي للأزمة بما جعلني أراها غير جديرة، بتقدير رئيس الجمهورية لها وخصها بشرف رعاية حملة قومية للتصدي للزيادة السكانية فيما كنت أتمني أن تحمل أمانة هذه الدعوة حكومة جديدة لا تدعي أنها« ذكية »بالباطل!!

إن حكومة تكرس لزيادة السكان من خلال قانون للطفل يرعى أولاد الشوارع ويقنن الزنا ويتعاطف مع السفاح ثم تعد بحل الأزمة، لا يمكن أن نعول عليها في الحل، حكومة تفتح باب إضافة مواليد ما بعد عام ١٩٩٠ إلي البطاقة التموينية بغير ضوابط لمواجهة الغلاء الذي كانت جزءا منه وسببا فيه، بما يساعد على الإنجاب والرحرحة، ثم تحدثنا عن التصدي للأزمة، لا يمكن أن نعول عليها في الحل، إن حكومة لا تضع حوافز إنجابية سبق أن أشرنا إليها في نفس الزاوية في سبتمبر الماضي تحت عنوان« مكافأة ضبط النسل »كما تفعل الهند لا يمكن أن نعول عليها في الحل، ولا تستحق هذا التقدير الرئاسي!!



من رشحه لجائزة الرئيس؟!(١)

٥١

لا أعتقد أن مصر استفادت من استحداث مسمي وزاري جديد في حكومة الدكتور عاطف عبيد في تسعينيات القرن الماضي معني بشؤون السكان حمل حقيبته الدكتور ماهر مهران كوزير دولة، فرغم انعقاد مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة في عهد مهران عام ١٩٩٤ رغم إجماع العالم علي خطة العمل التي أسفر عنها إلا أن البرنامج المصري ظل وحتى عام ١٩٩٦ قاصرا علي الطرق التقليدية لخدمة تنظيم الأسرة دون المحاولة إلي تنفيذ باقي توصيات المؤتمر، والتي تعني الدخول في حل مشكلات السكان عن طريق خدمات الصحة الإنجابية، وتقوية دور المرأة في المجتمع والتركيز على برامج الشباب والمشاركة بطريقة فعالة في برامج التنمية، مما دعا الحكومة عام ٢٠٠٠ إلى مراجعة وثيقة السياسة القومية للسكان التي صدرت عام ١٩٨٦، وأقرتها القيادة السياسية فحدثتها بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة المقبلة بعدما فشلت سياسة ماهر مهران في الارتقاء بالسياسة السكانية وتحقيق المستهدف.

ولعل فشل الوزير مهران في مهمته، ما دعا الدولة إلي إعادة التفكير في استمرار إسناد حقيبة السكان« المنفردة »إلي وزير بعينه، بضم مسؤوليتها إلي من يتولي أمر وزارة الصحة، لتنتهي علاقة ماهر مهران بحكومة الدكتور عاطف عبيد إلا من خلال ترأسه كمقرر للمجلس القومي للسكان، وباستثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده مهران إبان انعقاد مؤتمر لسكان الثالث في سبتمبر ١٩٩٤ ـ كوزير دولة للسكان ـ للتقليل من شأن هجوم ممثل الفاتيكان على وثيقة المؤتمر التي طرحتها مصر ولاقت استحسان الوفود المشاركة، لم نسمع للوزير مهران حسا أو نقرأ عنه خبرا يتعلق بتطوير السياسة السكانية في مصر أو تنفيذ توصيات المؤتمر، اللهم إلا من زخات اتهام لا تنقطع بإهداره المال العام إبان توليه مسؤولية المجلس القومي للسكان كمقرر، فضلا عن اتهامات أخرى بارتكابه «وبطانته »بالمجلس للعديد من المخالفات المالية والإدارية والقانونية، فكان الرحيل دون

(١) جريدة المسائية ـ ٢٢ يونيه ٢٠٠٨.

حساب إثر مكالمة تليفونية شديدة اللهجة تلقاها مهران من **الدكتور عاطف** عبيد رئيس مجلس الوزراء السابق في السادس من فبراير ٢٠٠٢ تطالبه برد مبلغ ١٨٦ ألف جنيه تقاضاها دون وجه حق عن الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٢ فآثر الهدوء وحرر «شيكا» بالمبلغ وتم إيداعه خزانة الدولة.

ليس هذا فحسب بل إن الوزير ماهر استغل منصبه في إهدار المال العام حين سخر سيارات المجلس القومي للسكان والتي تحمل أرقاما «ملاكي» في خدمة مشاويره الخاصة وهو ما كشفه كاتب السطور فيما حرره عبر سلسلة من التحقيقات الصحفية عام ٢٠٠٢ بجريدتنا الغراء «السياسي المصري» بخلاف استغلال مهران لسيارتين نصف نقل خاصتين بالمجلس القومي للسكان لتوزيع صفائح العسل الأسود إنتاج مزارعه لقصب السكر بمحافظة قنا، حيث كانت الشاحنة تأتي من مسقط رأسه بالصعيد لتفريغ حمولتها في سيارات المجلس القومي للسكان ومنها إلى من يهمه الأمر من بعض المسئولين أصدقائه أو من بعض الإعلاميين لزوم التلميع.

هذا بخلاف مخالفات إدارية ارتكبها الوزير مهران في المجلس القومي للسكان ترتب عليها إهدار المال العام شاركت فيها «بطانته» التي قوي من مراكزها الإدارية بترقيات لا تستحقها فبطشت وتجبرت وتجاسرت على اللوائح والقوانين فخالفتها وهو ما كشفه كاتب السطور في حينه، فأصدر الدكتور صفوت النحاس ــ أمين عام مجلس الوزراء السابق ــ علي أثر ذلك قرارا بتشكيل لجنة لفحص أعمال المجلس القومي للسكان انتهت بتطهير المجلس من زبانية مهران.

ورغم كل ذلك تم ترشيح اسم الوزير ماهر مهران لينال شرف تكريم رئيس الجمهورية على هامش فعاليات المؤتمر القومي للسكان الذي عقد مؤخرا بالقاهرة «باعتباره قال إيه: واحد من بين الرواد الذين أسهموا مساهمة واضحة في مجال مكافحة الزيادة السكانية وتنظيم الأسرة ..» هنا أتسائل :من الذي تجرأ ورشح اسمه لجائزة الرئيس؟!!



مُسعف عاوز مُسعف [1]

٥٢

لم أسمع أو أقرأ، حتى تاريخه وساعته، عن حادث سيارة كان ضحاياه من الذين لقوا حتفهم بحاجة إلى قطن طبي، أو رباط شاش مفزلن لإنقاذهم من موت تحقق إثر اصطدام سياراتهم بمقطورة على الطريق السريع، أو بعمود كهرباء داخل المدينة أو القرية، حتى تهرول الحكومة إلى دفع رجال أعمالها، ونوابها، باتجاه بزنسة قانون المرور الجديد لصالح فئة منها، أو فرد فيها، فتلزم بمقتضاه كل صاحب سيارة خلقها ربنا، بالاحتفاظ ــ وعلى طريقة حزام الأمان، وطفاية الحريق، وخوذة الموتوسيكلات ، بحقيبة إسعاف، تحوي بداخلها رباط شاش مفزلنًا، وكيس قطن طبي، ومقص، وما شابه، للتدخل المسعف حال وقوع حادثة، وكأن كل من معه هذه الحقيبة مسعف، وكأن أصحاب السيارات الأجرة والملاكي والمقطورة والنقل ومعهم الركاب، خريجو مدارس التمريض، أو مسعفون بوزارة الصحة.

من سمع أو قرأ بغير ما أعلم وأعرف، فليخبرني مشكور السعي، أما عن ضرورة بزنسة قانون المرور الجديد، فكان الأولى إلزام أصحاب السيارات وقائدي المركبات بالطرق السريعة، بالاحتفاظ بكفن شرعي، مكون من ثلاث قطع، وليس قطنا وشاشا ومقصا، فجميعها لن يجدي حال وقوع «المقدر»، بعد أن عجزت إدارات المرور بوزارة الداخلية بكل ضباطها وعساكرها، عن مراقبة الطرق السريعة تمام المراقبة، وعن ملاحقة السائقين الموتورين، والمخمورين، و«المبرشمين»، من بعض قائدي الشاحنات والأتوبيسات السياحية، وغيرهم من المخالفين لكل اللوائح والقوانين المنظمة للسير، عيني عينك في وضح النهار، ليس في جنح الليل فقط.

حقيبة الإسعاف التي أتي بها قانون المرور الجديد والذي يبدأ تطبيقه بعد أيام قليلة، كشفت عوار تصريحات وزراء الصحة في بر مصر المحروسة، سابق عن أسبق، بادعاء توفير ميزانية مليارية لتطوير أسطول الإسعاف المتهالك منذ عهد مينا موحد القطرين، فلا

(١) جريدة المسائية ــ ٢٧ يوليو ٢٠٠٨.

إسعاف، ولا مسعف، والبركة فيك، ومع نفسك، ويا صابت، يا ..ألف رحمة .!!

ولتأذن لي الحكومة ونوابها في السؤال :بماذا يفيد القطن الطبي، والشاش المفزلن، في حادثة غرق سيارة المنيا وبها تسعة أشخاص، كانت تقلهم أثناء عبور معدية خاصة من مدينة مغاغة عند البر الشرقي للنيل إلي قرية شارونة؟ !!بماذا يفيد المقص والمواد المطهرة في حقيبة الإسعاف بسيارة ارتطمت بها سيارة نقل بمقطورة فاخترقت جنزير المزلقان لتصطدم بقطار ويلقي كل ما فيها، ومثلهم معهم حتفه كما في حادثة مزلقان مطروح؟!!

ثم بفرض أنها« جت سليمة » ، فهل كل من يحمل حقيبة إسعاف في يده أو في سيارته، أو يحتفظ بها في بيته، مسعف؟ !أخذ من كلام الدكتور أسامة الغزالي حرب الأستاذ بطب القاهرة للكاتب الصحفي صلاح منتصر في عموده« مجرد رأي »بالأهرام وأعسود، يقول الغزالي :أولا لا يجب على الإطلاق تحريك المصاب في مثل هذه الحوادث إلا بواسطة فني متخصص، فقد تكون الحركة الغلط سببا في وفاته، ثانياً :إنه في ظل غياب الوعي الصحي وتدني الثقافة الصحية فلا يمكن أن نتوقع استخداما صحيحا لمحتويات هذه الحقيبة، ثالثا أنه إذا نتج عن الحادث رضوض بسيطة أو خدوش فإن الأمر لا يتطلب أكثر من تنظيف الخدش بالماء النظيف بصفة مؤقتة، وماعدا ذلك لا يمكن التعامل بمنطق الهواة، إذا أن المسألة لو تركت للهواة أو لعموم الناس، فذاك أمر خطير

والبديل كما في العالم المتقدم، نظام إسعاف طوارئ متطور يصل إلي مكان الحادث بالسرعة الواجبة، مع تدبير العدد الكافي من مراكز الاستقبال على الطرق السريعة.



الكمين [1]

٥٣

فجأة وبلا سابق مقدمات، كشر الكادر الذى أتت به وزارة الدكتور يسرى الجمل للتربية والتعليم عن أنيابه، بعد أن تفاءل المدرسون خيرا بقدومه، وظنوا أن« حضرته » منحة حكومية مجانية لكل من أمسك بطباشيرة في يده، أو قال :قيام ..جلوس!!

نصب الجمل الكمين حين قرر عقد امتحان تقييمى لكل مدرس، ربط باجتيازه ترقية صاحبه. ومن ثم زيادة راتبه، وللإمعان في إحكام قبضة الكمين أوحت وزارة التربية والتعليم للمدرسين بعدم أهميته، فوزعت عليهم ورقة تؤكد أن امتحان الكادر لا علاقة له من قريب أو بعيد بالراتب وزيادته وأن المسألة روتينية، في إشارة خادعة إلى أن الامتحان شرفي أو..كوليشنكان!!

وحين تصبب المدرسون عرقا داخل اللجان من فرط صعوبة الأسئلة التى وصفت حسبما نشرت الصحف بـ«التعجيزية »، وحين صرح الوزير الجمل بأن الراسبين فى امتحان الكادر الخاص سيتم تحويلهم إلى أعمال إدارية، أسقط في أيديهم وأدركوا أن كمين الكادر أحكم قبضته عليهم.

عبثا، حاول كل من سمع ووعى بالكمين تغيير وجهتهم التي كانوا قد عقدوا النية على المضي فيها بعدم دخول امتحان الكادر، ففاجأهم الوزير الجمل بلسانه وقد أخرجه لهم حين صرح للصحف بأن التقدم للكادر الخاص فى المرحلة النهائية اختياريا وليس إجباريا لمن يرغب في تحسين مستواه المادى، وفى العبارة الأخيرة بيت القصيد، إذ ربط الوزير الترقية إلى الوظيفة الأعلى والزيادة في الراتب وتحسين المستوى المادى باجتياز امتحان الكادر، وعلى الممتنعين ستدور الدوائر، إذ لا حافز ..ولا ترقية ..ولا زيادة في الراتب إلى أن تقوم ساعة الخروج إلى المعاش.

إذا كان الوزير يسرى الجمل قد ظن أنه بهذا الإجراء التعجيزى قد فرد أجنحته وحلق

---

(١)جريدة المسائية ــ ١٠ أغسطس ٢٠٠٨.

في الفضاء منقذا الحكومة من الوفاء بالتزامها تجاه زيادة رواتب المدرسين فيما عرف بالكادر الجديد لتحسين دخولهم، فهو فى تقديرى مخطئ، لأنه من ناحية أخرى ودون أن يدري كشف عورات إدارية قديمة للحكومات السابقة وللسياسة التعليمية بصفة عامة خلال أكثر من عقدين من الزمان، أقل ما توصف به هذه السياسة أنها عقيمة.

وإذا كان الدكتور يسرى الجمل قد اعتقد بتصريحاته أن نماذج امتحان الكادر موجودة بموقع الوزارة علي شبكة الإنترنت والقنوات التعليمية وشبكة الفيديو كونفرانس، وأن المدرسين الذين عجزوا عن اجتياز الامتحان ليست لهم« حجة »فهو فى تقديرى مخطئ، لأن ٩٨٪ من الذين تقدموا لهذا الامتحان عجزوا عن اجتيازه، وأن ٢٪ فقط حسبما نشرت الصحف صادفهم التوفيق، فهل سيتم تحويل كل المدرسين ٩٨٪ إلي أعمال إدارية كما صرح الدكتور الجمل مؤخرا؟!

لا أعرف كيف سيخرج الوزير الجمل من هذا المطب ولا أعرف ماذا هو فاعل أمام غضب المدرسين مع بدء العام الدراسى بسبب الكادر؟

في اعتقادي أن الكمين الذى نصبه الوزير للمدرسين باسم امتحان الكادر سقطت فيه وزارته أيضاً، فبدلا من وضع سياسة لإصلاح حال التعليم والمدرسين، إذا به يفضح سوء مستواهم وينذر بتحويلهم إلى أعمال إدارية قبل أن يقدم لنا المدرس السوبر الذى ينفذ سياسته مع بدء العام الدراسي الجديد، اللهم إلا إذا كان المدرسون والطلبة فى جميع المراحل التعليمية هذا العام سيحولون« منازل!!»



عقدة كتاب الوزارة[1]

٥٤

مقترح داهية، ذلك الذى طرحه المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية علي الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء في اجتماع مجلس المحافظين قبل أيام ينادي من خلاله بوقف تراخيص الكتب الخارجية لأنها تكلف ميزانية الأسرة المصرية ٧ مليارات جنيه سنويا دون داع، ثم لمنح كتاب المدرسة الفرصة باعتباره ــ فى رأى صاحب الاقتراح ــ الأصل في العملية التعليمية.

تقييمى للاقتراح بأنه داهية، ليس لتوقيت طرحه فقط، وإنما كذلك لتوقيت تكليف رئيس الوزراء للدكتور يسرى الجمل وزير التربية والتعليم ببحثه ودراسته فور طرحه من الجانب المستشار عدلى حسين، رغم علم نظيف بأن الجمل غارق لأذنه فى بئر امتحان الكادر الذى حفره رجاله لتحجيم رواتب المدرسين ومنع ترقياتهم خدمة للحكومة التي رأت أنها تورطت فى وعدها لهم بزيادة الرواتب تحت مسمى الكادر الجديد، فانشق المدرسون عليه، وفطنوا لـ«الملعوب» والحكومى وأعلنوا العصيان عن توجهات وزيرهم، فاشتعلت الأزمة باقتراب بدء موعد العام الدراسي.

ومع إدراكى لقيمة ما دعا إليه المستشار عدلى حسين لكنى توقفت عند فرصة الكتاب المدرسى في أن يفرض نفسه على رغبات التلاميذ فلم أجد له هذه الفرصة، وإن ضمنا له اختفاء الكتاب الخارجى من الساحة تماما، فلقد كانت أمام الكتاب الداخلي الشهير بـ«الوزارة» مئات الفرص لكى يثبت جدارته، وأحقيته في أن يكون مطلوب التلاميذ الأول بجميع المراحل التعليمية لكنه لم يستغلها، ربما عن عمد، وربما عن غير عمد، التاريخ فقط هو الحكم فى ذلك، وكثيرا ما صرح وزراء سابقون بأنهم جادون ــ أو هكذا أوهمونا ــ في تطهير الكتاب المدرسى مما اصطلحوا على تسميته بـ«الحشو الزائد» فإذا بهم وقد حشوه من جديد إلا من بعض الرسومات والأغلفة الملونة والمصقولة مع إعادة ترقيم الصفحات، فلم تخدع حيلهم التلاميذ وسخر منهم الكتاب الخارجى

(١) جريدة المسائية ١٧ من أغسطس ٢٠٠٨.

وأصحابه.

أكاد أجزم بأن الكتاب الخارجى كالمدرس الخصوصى كلاهما تعجز هذه السياسات التعليمية الآنية عن ملاحقتهما أو منافستهما لا القضاء عليهما فحسب، ليس لقوة فيهما، إنما لضعف السياسات وإن حمل كتاب المدرسة بين دفتيه دعوات ترغيبية توحى بأن أسئلة نهاية العام لن تخرج عن مضمونه أو محتواه ..هو فقط!!

سل يا سيادة المحافظ ــ إن شئت ــ أى مدرس عن مصدر ــ ولو مؤاخذة ــ إلهامه في تحضير كشكول الفصل الذى يعرضه على موجه المادة حين يزور المدرسة، سيقول لك على الفور إنه الكتاب الخارجي، بل سله أن شكئت عن مصدر ــ ولا مؤاخذة ــ إبداعه في المذكرات التى يبيعها لطلبة الدرس الخصوصي ويكتب اسمه عليها كما النيون ــ اشى فوشيا واشى مفسفر، كأنه أينشتين أو باستير، سيشير دون خجل إلى الكتاب الخارجي.

وإذا كان عمدة المحافظين المستشار عدلى حسين يرى ـ وهو على حق ــ إن حقوق الملكية الفكرية لا تنطبق على الكتب الخارجية لأنها تسرق أفكار الكتاب المدرسى وتقوم بإعادة صياغتها وطرحها للطلاب فليأذن لى في دعوته للسؤال عن أصحاب هذه الكتب الخارجية فربما اكتشف ــ ودون مفاجأة ــ أن من بينهم مدرسين وموجهين يعملون بمدارس وإدارات الوزارة، بل وربما مستشارين للسيد الوزير ــ ليس مهما الوزير السابق أو الأسبق أم...، وربما اكتشف أن منهم من ساهم في تأليف الكتاب المدرسى« المعقد » دون خجل أو حياء!!

على أية حال مازال أمام للكتاب المدرسة رغم زعم تجميله وإزالة حشوه الزائد، مسافة بعيدة ليلحق بسلطان الكتاب الخارجي وتربعه على عرش رغبة التلاميذ، وأكاد أجزم بأنه لولا أن وزارة التربية والتعليم ربطت رسوم الكتب المدرسية برسوم المصاريف التى يدفعها التلاميذ فى بداية العام الدراسى، ما دخل كتاب الوزارة حقيبة أى تلميذ بأى مرحلة من مراحل التعليم وإن اختفى الكتاب الخارجى من مكتبات شارع الفجالة أو خرج ولم يعد.



قطاع سيئ السمعة [1]

٥٥

سؤال :هل كشف الدكتور يسرى الجمل وزير التربية والتعليم للرئيس مبارك حين ترأس اجتماعا وزاريا في ثلاثاء التاسع من سبتمبر الجارى كلف خلاله الحكومة بضرورة الإعداد الجيد لمنظومة التعليم من المدرس إلى المدرسة، فالمناهج الدراسية غير أن قطاع الكتب بوزارته لم يقم بتوريد أى كتب خاصة بتلاميذ الصف الرابع الابتدائى وطلاب الصف الأول الإعدادى بأى مديرية تعليمية؟!

هل اعترف يسرى الجمل لرئيس الدولة أثناء الاجتماع بعجزه عن السيطرة عن قطاع الكتب بوزارته وأن مسؤوليه تقاعسوا عن أداء عمله طوال الفترة الماضية أثناء انشغال الوزير ووكلائه ومستشاريه بمولد سيدي الكادر، وأن العاملين بالقطاع تفرغوا لتصفية الحسابات ومجاملة أصحاب المطابع الخاصة على حساب المطابع الأميرية والمؤسسات الصحفية بحسب تقارير أجهزة رقابية رفيعة المستوى نسبت إليها جريدة« المساء »بعدد الأربعاء الماضى قولها: إن التأخير في طباعة الكتب الجديدة مصدره تكتلات أصحاب المطابع الخاصة من بعض أصحاب الحظوة الذين يستحوذون على الكتب مرتفعة الثمن؟!

هل أجرى الوزير الجمل تحقيقا حول ما سبق أن أشار إليه كاتب السطور في نفس المكان بتاريخ ٢٩ يونيو الماضى من أن داخل وزارته حيتان آدمية تعربد كما يحلو لها وتحصل على ملايين الجنيهات في شكل عمولات أو إكراميات مقابل طباعة الكتب المدرسية التي لا يحصل التلاميذ في المراحل الثلاث على معظمها إلا قبيل امتحانات نهاية العام بأيام قليلة فيكون مصيرها عربات الترمس ومحلات الطعمية!!

ألا يعلم وزير التربية والتعليم أن سلفه الدكتور أحمد جمال الدين حين فكر مرة وتجاسر فأمر بتحويل حوت قطاع الكتب المدرسية الذى ظل جاثما على صدر الوزارة مسؤولا عنه أكثر من عشرين عاما إلى التحقيق، أن تدخل رجل سياسى من الوزن

(١)جريدة المسائية ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨.

الثقيل، أيقظ الوزير من نومه في جوف الليل وقال له أمراً بحسب ما كتبه د .سعيد اللاوندى فى« المصرى اليوم »في ٢٥ يونيو الماضى: « أوقف هذا التحقيق فهذا الرجل الذي تستهدفه هو مدير حملاتى الانتخابية ويقدم لى خدمات جمة ولا أريد أن يمسه سوء!!»

تلك هى حكاية قطاع الكتب المدرسية بوزارة التربية والتعليم يا سادة يا كرام، وهذا هو حال كتاب الوزارة الذى عز على المستشار عدلى حسين محافظ القليوبية سقوطه بالضربة القاضية أمام الكتاب الخارجى، فأراد أن ينتصر له في اجتماع مجلس المحافظين في أغسطس الماضي مقترح إلغاء تراخيص الكتب الخارجية لإعادة الاعتبار إليه من ناحية فضلا عن أنها تكلف ميزانية الأسرة المصرية ٧ مليارات جنيه سنويا من ناحية أخرى فماذا يقول عمدة المحافظين بعد اليوم؟

لقد سبق أن أشار كاتب هذه السطور مرارا إلى ذلك كان آخرها في ١٧ أغسطس تحت عنوان: « عقدة كتاب الوزارة »من أنه كانت أمام الكتاب المقدس مئات الفرص لكى يثبت جدارته وأحقيته في أن يكون مطلوب التلاميذ الأول بجميع المراحل التعليمية لكنه لم يستغلها، ربما عن عمد وربما عن غير عمد، التاريخ وحده هو الحكم فى ذلك.

هذا ما سبق أن قلته بالحرف الواحد، ولعل التاريخ الآن ينتصر لوجهة نظرى من أن هناك تعمدا لطمس هوية كتاب المدرسة لحساب مافيا الكتب الخارجية بيد حيتان وزارة التربية والتعليم وليذهب كتاب الوزارة للجحيم ومعه سمعة التعليم في مصر!!



التبشير ب«الجردل» (١)

٥٦

أما وأن العراقيين مرحب بهم في مصر، فهو قول صحيح مائة بالمائة، وأما أنه لا خوف من الشيعة العراقيين المقيمين بمصر، وأن ٨٠ مليون مواطن مصري لن تؤثر فيهم بسهولة أفكار جديدة تم تشبيه الأمر على حد وصف السيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية لإذاعة الـ«بي بي سي» العربية قبل أيام بمن يمسك جردلا ويقف أمام المحيط ليبدل مياهه في إشارة لاستحالة النيل من سنية مذهب الشعب المصري المسلم، هو تهوين أتحسس تمريره أو الموافقة عليه بل وأراه مبالغا فيه، خاصة أننا حين نرجع بالذاكرة إلى الوراء، نجد أن البهائية انتشرت في مصر بنفس سياسة« الجردل »التي هون منها أبوالغيط ومرت عبر سلسلة من الكر والفر بين أتباعها وبين الحكومة المصرية حتى نجحت فيما أرادت، فرغم تكفير زعيم البهائيين عام ١٩١٠ بفتوي من الإمام الأكبر سليم البشري شيخ الأزهر بعد دخولها مصر، إلا أن ذلك لم يقلل من عزم البهائيين على المضي في دعوتهم ولو بسياسة الجردل، تغيير توجه المحيط السني في مصر ولو بالارتداد عن الإسلام حتى فوجئت مصر في عام ١٩٤٦ بحكم لمحكمة المحلة الكبرى الشرعية بشأن طلاق امرأة اعتنق زوجها البهائية، فاستيقظ المصريون على كابوس استمرار الدعوة إلي البهائية بسياسة« الجردل» التي ظنوا أنها أفرغت ما فيه ورحلت إلي غير رجعة!!

وبين عامي ١٩١٠و ١٩٤٦ ، كان البهائيون يبحثون عن إيجاد صفة الشرعية في مصر، فسجلوا محافلهم في المحاكم المختلطة، وحين حاولت الدولة عام ١٩٦٠ التصدي لهم وحل جماعتهم ومراكزهم المنتشرة في أنحاء الجمهورية رفعوا راية العصيان والتحدي بعد أن مكنتهم سياسة« الجردل »من تحقيق مرادهم فقاموا والدعوة جهارا نهارا لاعتناق الدين الجديد وتبادلوا المراسلات وجمعوا التبرعات للطعن على الحكم بعدم دستوريته باعتباره يتنافي مع حرية العقيدة ..فتم القبض على المئات منهم وتوجيه الاتهام لهم بالترويج للبهائية وهدم المقومات الأساسية للمجتمع علn نحو يخالف النظام العام، وفي

(١) جريدة المسائية ــ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٨.

عام ١٩٨٥ تم القبض على عدد كبير منهم يتقدمهم رسام الكاريكاتير والصحفي الأشهر بالأهرام بيكار الذي اعترف أمام جهات التحقيق، هو ومجموعته بالإيمان برسولهم بهاء الله وكتابه المقدس، ومشيرًا إلى أن قبلتهم جبل الكرملين باتجاه قبر البهاء في عكا!!.

في النهاية تمكن البهائيون بسياسة النفس الطويل وبدعم من حركات صهيونية مشبوهة في الغرب الأوروبي والأمريكي من فرض معتقداتهم بمصر حتى أصبح لها أنصار بمئات الآلاف نجحت في الحصول على اعتراف حكومات ودول كثيرة ومنظمات حقوقية لدعوتهم، والضغط كذلك على مصر بين حين وآخر للاعتراف بمذهب أنصارها باعتبارهم أقلية دينية مضطهدة، وقد حصلت بالفعل من خلال بعض الدعاوى القضائية على الاعتراف بها ولو في وثيقة المواليد وجوازات السفر الخاصة بأبنائها .

الشاهد في هذه المسألة أن الشيعة العراقيين في مصر لن يعدموا الصبر على المضي في سياسة« الجردل »الداعمة لمذهبهم التبشيري بتحريض ودعم من الدولة الإيرانية، وقد بدأت كتبهم تنتشر في مصر، ولعل رفض الدكتور يوسف القرضاوي التوقيع على بيان مؤتمر مجلس أمناء الاتحاد العالمي للمسلمين الذي عقد مؤخرا بالدوحة، ما لم تتم إضافة فقرة تدعو للكف عن أي محاولة منظمة أو مدعومة للتبشير بالمذهب غير السائد في المناطق التي يسود فيها المذهب الآخر، ولعل اتهام الشيخ القرضاوي كذلك لإيران مؤخرًا ، ومن ينتمي لشيعتها المذهبية باختراق المجتمعات السنية لنشر التشيع، وأن استمرارها في نشر المذهب الشيعي هو غزو سياسي وليس دينيا له أهدافه ورسائله، ثم قول القرضاوي لبرنامج« القاهرة اليوم »في ٢٥ سبتمبر الماضي إن إيران تحاول فرض نفوذها على من حولها من السنة، كل ذلك يدعوني للاختلاف مع رؤية أبوالغيط التي ربما تكون ذات مغزى سياسي، إذ لا يخفي على فطنته أن« الجرادل »في مصر كثيرون ومن المؤكد أن وراءهم جرادل أكبر في عوالم أخرى يهمها زعزعة استقرر هذا البلد فكيف الحال؟!



مازلنا في الانتظار [1]

٥٧

أن يكابر أشرف العربي مساعد وزير المالية ورئيس مصلحة الضرائب ، فيقول: إن قانون الضرائب العقارية الجديد لن يؤثر علي شعبية الحزب الوطنى خلال الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية المقبلة فهو واهم، وأن يشير خلال ندوة ليونز القاهرة ـ رمسيس إلى أن شعبية الحزب الجارفة تستطيع حسم الانتخابات وأنه« مش سن مجرد قانون هو اللي ممكن يقلل من شعبيته»، فهو مخطئ إذ يسيء إلى الحزب الحاكم بل ويستعدى عليه من ليس لهم فى الأحزاب أو التيارات السياسية جناح انتماء فينقلبون عليه وقت المخاض بدلا من دعمه وتأييده، ومن يدرى ربما استعدى عليه مثل هذا الكلام غير المسؤول من هم منتمون للحزب الحاكم بالفعل من الكادحين محدودى الدخل وهنا الكارثة.

الحزب الحصيف هو الذى يلم أعضاءه، لا يفتت شملهم، ويسعى لزيادتهم، وحكومات الأحزاب الواعية سياسيا، هى التى تنظر بعين الاعتبار لمعاناة شعبها حتى وإن اضطرتها الحاجة لسن قوانين تزيد من الأعباء، شريطة تحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها.

وفي حالة قانون الضريبة الجديد نجده يتعسف مع أصحاب السكن الخاص ويطالبهم بتقديم الإقرار تمهيدا لإخضاعهم له آجلا، إن لم يكن عاجلا، فيطال مساكن الإيواء والعشش الصفيح، كما سبق أن أشرت في مقال الأسبوع قبل الماضي، وأعتقد أن هنا مربط الفرس، إذا إن هذه المادة في القانون الجديد تستدعى مداخلة تشريعية ـ إن جاز التعبير ـ حتى لا تزيد أعراض مرض الأصوات الاحتجاجية ويصاب جسد الحزب الحاكم بشيء منها في الانتخابات البرلمانية خلال الشهور القليل المقبلة ومن بعدها الانتخابات الرئاسية في ٢٠١١.

الحزب الحصيف هو الذى تسعى حكومته لإقناع الشعب بمتطلبات المرحلة بشفافية أرى أن التوفيق قد خان «الوطني» حيال بعض بنود قانون الضريبة العقارية الجديد وما

(١)جريدة المسائية ـ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٨.

تحمله من تجاهل لأعباء المواطنين، بما يزيد ــ وأشدد ــ من أمراض الاحتجاج في أقرب انتخابات يشهدها الحزب، ولعل تداعيات الجولة الأولى من انتخابات الصحفيين الأخيرة وبقاء الأستاذ مكرم محمد أحمد للإعادة فى جولة ثانية شرسة أمام منافسه المدعوم إخوانيا وناصريا و«احتجاجيا »ما فيه الكفاية لاستيعاب الدرس.

ولعل معاناة« الوطنى »كثيرا في الانتخابات الفرعية الأخيرة للمحامين في مواجهة تنظيم« المحظورة »على مقعد النقيب والعضوية، ما فيه أيضا الكفاية لكى يستوعب أمثال أشرف العربي مساعد وزير المالية للضرائب، فلا يتعامل بنعرة استعلاء كلفت الحزب ثمنا غاليا من مقاعد تحت القبة فى انتخابات ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ .

فى صيف ١٩٥٤ دخل عبدالجليل العمرى وزير المالية في حكومة علي ماهر ــ وكان لتوه مستقيلا ــ مكتب بريد سيدى بشر ليسجل خطابا، فلما ولما قرأ موظف البريد اسم المرسل سأله عما إذا كان هو شخصيا وزير المالية السابق، ولما علم قال له: « إنك حملتنا تضحيات كثيرة ..أوقفت العلاوات والترقيات ..رفعت أسعار السجائر ..وخفضت وزن الرغيف ..ورغم ذلك، تحملناها راضين لأننا كنا نفهم الأسباب لأننا كنا نرى أن حكومة البلاد تقتصد فى نفقاتها ولا تهتم بالمظاهر المكلفة، وكان الوزراء يقبلون خفض مرتباتهم، ويدفعون قيمة استهلاك السيارات الحكومية التي خصصت لركوبهم.»

هذا هو الشعب، حين تحسن الحكومة توجيه رسالتها إليه، وتفهم أن الحزب الحاكم إنما أتى بها للتفاعل مع الشعب وتخفيف أعبائه، فإن كان ولابد من أعباء تضيفها وتستحق التضحيات فلا داعى لنهره أو الاستعلاء في خطابها إليه وإلا فقد أساءت للحزب الذى أتى بها أولا وأخيراً.

في النهاية ..مازال الشعب في انتظار من يحسن توجيه الرسالة إليه.



نفق الأزهر [1]

٥٨

أخذتنا أحداث غزة لأسابيع بعيدا عن متابعة الشأن الداخلى فى مصرنا المحروسة، وقد كان عطل نفق الأزهر والذى تكرر خلال فترة وجيزة دون علاج ناجح، ما شغلنى وغيرى بعد أن تكررت معه حوادث وحرائق السيارات.

ويعز على النفس أن ترى يد الإهمال وقد طالت ما أنجز بمليارات الجنيهات من قوت الشعب حتى أصابه العطب، أو هو فى سبيله إلى ذلك، لا لغال، أو مكلف، إنما لحاجته للتشييك عليه من وقت لآخر، فربما احتاج الأمر إلى إزالة بعض الأتربة بكف اليد أو حمايته من الصدأ بفعل الرطوبة بملعقة زيت أو تغيير مسمار بجنيه، وربما صمولة بخمسة قروش ليس إلا، لإنقاذ الإنجاز فى الوقت المناسب، ومعه أرواح كثيرين، ربما أصبح أصحابها فى وقت لاحق مجرد ذكرى فى سجلات الوفيات، ولنا فى عطل الأزهر المتكرر عظة وعبرة ووقفة.

حين نرجع بالذاكرة إلى حوادث قطارات السكة الحديد لا أعادها الله نجد أن أعطال الإشارات والسيمافورات والمزلقانات التى كانت صيانتها أولا بأول، كافية لمنع تكرار هذه الحوادث، ناهيك بالطبع عن عدم صيانة الجرارات وأجهزة التكييف والمكابح والإضاءة ودورات المياه، ومن عطل إلى عطل أصبح معه المرفق جثة هامدة أو هو أشبه لسنوات طوال، إلا من تطوير حديث العهد كلفنا تأخره ما لا نطيق من أموال وأرواح.

ومن اعتاد ركوب المترو مثلى لن يجد صعوبة فى اكتشاف أعطال متكررة فى كل محطاته وبالجملة، ترتب عليها زيادة مدة التقاطر و«زرجنة «الأبواب عند الفتح والغلق و«ركون «القطارات وقتا طويلا فى المحطات بسبب أعطال الكهرباء، ناهيك عن أعطال ماكينات التذاكر التى لا تنتهى، حتى إن الراكب اعتاد عل الدخول والخروج من بوابات استحدثها مسؤولو المترو فى الكثير من المحطات لمنع ازدحام الرصيف بالركاب، بما يعد فضيحة بكل المقاييس، خاصة بعد أن أصبح المرفق وتشغيله وصيانته عهدة الشركة

(١) جريدة المسائية ــ ٨ فبراير ٢٠٠٩.

المصرية التى تسلمته صاغ سليم من الجانب الأجنبى.

لن يعدم أى منا اكتشاف نفس الكارثة من إهمال وتقصير فى «التشييك» بلغة أهل الكار في مرافق أخرى عدة، ولقد بات انفجار ماسورة صرف صحى فى ميدان مهم بوسط البلد أو فى حى راق من أحياء القاهرة، أمرا عاديا بعد أن غابت الصيانة عن شبكات الصرف الصحى إلا بعد انفجار المواسير وخراب مالطة، وليس غريبا أن يتعطل أسانسير بمستشفى حكومى بلا معنى، بعد أن صدأت ماكينته أو أتلفت الأتربة أزراره أو شيء من هذا القبيل، بما قد يجبر ذوى المرضى حمل مرضاهم إلى الأدوار العليا، حيث مكان حجرة العمليات أو أقسام العظام أو الولادة ولا عزاء.

وحين نرجع بالذاكرة إلى يوم الأربعاء ٣١ ديسمبر الماضى، ونتذكر كيف ارتبكت حركة المرور داخل نفق الأزهر لمدة ساعتين، اعتبارا من الثانية والربع صباحا، تعطلت خلالها الدنيا وتكدس المرور بوسط العاصمة ممتدا حتى مدينة نصر، ندرك خطورة المسألة، خاصة أنه حين سئل اللواء محسن سليمان رئيس جهاز تشغيل نفق الأزهر عن سبب العطل قال ــ حسبما نشرت جريدة الأهرام ــ : لقد فوجئنا بسقوط أحد مفاتيح الإضاءة فتم فصل التيار الكهربى المغذى لمنطقة صلاح سالم مما أجبرنا على إغلاق النفق نظرا للنظلام الدامس، وحين سئل عن سبب سقوط المفتاح قال: لا نعرف السبب ولم نحصل على إنذار مسبق وربما كانت الرطوبة أو الأتربة هي التى صنعت عازلاً!

نسيت أن أقول إن الشركة الفرنسية التى أنشأت النفق وتم افتتاحه عام ٢٠٠٢ أخذت على عاتقها إدارته وتشغيله لسنتين، وسنتان مثلهما للصيانة ثم تولى المصريون منذ ٢٠٠٦ أمره قبل أن تسلمه هيئة الأنفاق لمحافظة القاهرة فى يوليو الماضى ومن وقتها لا تقل لعدوك عن الحاصل!



عنتر ولبلب[1]

٥٩

على خلاف كل المسئولين في مصر، حقر اللواء أحمد عابدين محافظ كفر الشيخ من خطورة إنفلونزا الخنازير على تلاميذ المدارس مهونا من زحفها في الشتاء المقبل بشكل كارثى، ومتهما وسائل الإعلام بإشاعة الرعب بين المواطنين، لافتا وبغرابة إلى أن الأمر بكل بساطة لا يعدو كونه مجرد ضجة إعلامية ليس إلا!!

عابدين كما هو واضح، يتعامل وبغرابة أشد، بمنطق« عنتر »صاحب العضلات المفتولة بلا عقل في مواجهة فيروس فتاك« ذكى »قادر على التحور وإصابة هدفه، مفترضا خطأ أن الأخير كما« لبلب »ضعيف البنيان في فيلم« عنتر ولبلب »للراحلين العظيمين محمود شكوكو وسراج منير.

محافظ كفرالشيخ تصور واهما أن بقدرته تحدي فيروس إنفلونزا الخنازير فأعلن في لحظة تجلى محسوبة عليه خلال إفطاره علي مائدة أقامها له أهالي قريته« تزمنت الشرقية » ببنى سويف أنه لن يغلق مدارس محافظته حال إصابة زى تلميذ بها، وقال فيما نشرته جريدة« المصرى اليوم »أول أمس« يوجد في كل مدرسة طبيب وممرضتان، والتلميذ اللي هيشعر بسخونة هنعزله وناخذ العينات منه!!»

وبالغ عابدين في التدحى بمنطق« عنتر »قائلا« وكمان هنعمل مولد سيدي إبراهيم الدسوقى في موعده طالما أننا نأخذ الإجراءات الوقائية!!»

ثم عاد دون تنازل عن غرور بلا معنى معلنا عدم رضاه عن قرار الدولة بمنع الحجاج والمعتمرين من الذهاب إلى السعودية رغم أن الحكومة وضعت ضوابط للعمرة ضمانا للحيطة.

كل المسؤولين بالدولة من الرئيس حتى أحدث محافظ فيها يضعون أيديهم علي قلوبهم من إنفلونزا الخنازير خلال الشهور المقبلة، إلا محافظ كفرالشيخ، صحيح أن

(١)جريدة المسائية ٩ سبتمبر ٢٠٠٩.

عابدين نجح في استرداد أرض المحافظة ..من أصحاب النفوذ فيها، بدعم من الدولة ورئيس الدولة، لكن التعامل مع الفيروس شيء آخر.

ثم إجراءات وقائية إيه واحتياطات إيه، تلك التي يتحدث عنها عابدين؟ وليقل لى: إن كان لديه رد :بماذا أفادت الإجراءات الوقائية والاحتياطات إياها رئيس كولومبيا ألفارو أوريبى حين أصيب بالفيروس قبل عشرة أيام؟ وأين كانت هذه الاحتياطات الوقائية حين داهم الفيروس أوسكار أرياس رئيس كوستاريكا قبل أسبوعين وتمكن منه؟ ثم بماذا يرد عابدين علي تحذيرات اختصاصى واستشاريي الأمراض المعدية بأمريكا الجنوبية من احتمال إصابة قادة الدول في هذه القارة المنكوبة، بما يهدد بكارثة بيئية صحية؟ ثم وهو الأهم ماذا يفعل المواطنون العاديون إذا كان رؤساء دولهم، ورغم كل هذه الاحتياطات الوقائية، يتساقطون فريسة سهلة أمام تحور الفيروس؟ ثم من أين ــ والحال كذلك ــ ستأتى وزارة الصحة بطبيب وممرضتين لكل مدرسة كما يقول عابدين؟ وما احتياطات العزل يا سيادة المحافظ؟!

أكاد أجزم بأنه إذا ظهرت حالة إصابة واحدة في مدرسة بنجع حمادى فسوف تغلق مدارس السلوم أبوابها بالضبة والمفتاح بعد أن يمنع أولياء الأمور أبناءهم من الذهاب لمدارسهم حتى وإن ضاعت السنة الدراسية عليهم.

العالم كله يتخوف الآن من الشتاء المقبل، ويعتبره كما أسلفت كارثيا لأكثر من سبب أهمها مقدرته علي التحور في مواجهة الأمصال، ووصوله إلى الهدف من أقصر طريق مثل« لبلب»، وبخاصة وكما تشير التقارير الطبية العالمية إلى أن الأطفال هم الشرائح المتوقع أن يكون للفيروس تأثير قوى عليهم، باعتبارهم أفضل بيئة لتكاثر الفيروسات نظرا لصغر سنهم من ناحية، ومن ناحية أخرى لانعدام الوعى لديهم بما يؤدى إلى سرعة انتشار المرض كالنار في الهشيم، فهل تنفع سياسة« عنتر »مع« لبلب »في كفر الشيخ ــ عابدين؟



فشل المحاكاة.. ومحاكاة الفشل [1]

٦٠

من أخطر ما وقعت فيه مصر خلال الفترة الأخيرة أن سمحت ودون مؤاخذة رسمية أو شعبية لوزير خارجية بريطانيا الأسبق اللورد أوين بإلقاء محاضرة مسمومة أو ملغومة ـ لا فرق ـ بالجامعة الأمريكية يوم ١٤ نوفمبر الماضي، زعم خلالها أن مصر انهزمت عسكريا في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

الخطير في الأمر أن المؤسسة التعليمية الكبرى التي تقع على أرض مصر، لم يخرج منها بيان ليستنكر ما قاله« اللورد »لا من الأساتذة المصريين الذين يعملون بها ويحصلون على رواتبهم بالدولار الأمريكي ولا من مديرها أو عضو مجلس أمنائها الدكتور عمرو عزت سلامة وزير التعليم الأسبق في حكومة الدكتور عاطف عبيد، وخرج أوين من الجامعة التي تضم طلابا مصريين وغير مصريين، بما قال دون أن ينتفض أحدهم أو يرد على فريته، التي تشكك في حرب وصفها التاريخ العربي بمعركة العزة والكرامة واسترداد الأرض والنصر على الأعداء قبل أن يحولها أوين لهزيمة عسكرية!!

إن قولا كالذى قيل، وفى هذا التوقيت الذى نحتفل فيه بأعياد نصر أكتوبر، ومن جامعة لها اسمها ومكانتها الدولية والعالمية، إنما يكرس من ناحية للاستخفاف ببطولاتنا وانتصاراتنا، ثم ينال ومن ناحية أخرى من قدر قادتنا وزعمائنا وأبطالنا الذين حققوا النصر في عيون أبناء هذا الجيل، ليس هذا فحسب، بل وهو الأخطر، وهو السكوت الرسمي أو على الأقل« الشعبى »على هذا الكذب يخصم من رصيد الوطن لدى الجيل وربما أجيال لم تكن قد ولدت إبان هذه المعركة ولا تعرف عنها سوى ما تقرأه في كتب التاريخ أو تشاهده عبر الأفلام والمسلسلات أو حين تغيب عن الدراسة يوما أو العمل باعتبار يوم ٦ أكتوبر إجازة أقرتها الدولة احتفال بهذا النصر.

كأننا حين تسمرت أقدام الرد المصرى على فرية« أوين »نقر بما قاله، ونحاكى لهزيمة إسرائيل في ١٩٧٣، بهزيمة إعلامية رسمية وشعبية موازية، أخشى أن ندفع ثمنها من

---

(١)جريدة المسائية ٨ نوفمبر ٢٠٠٩.

رصيد انتماء الشباب العربى لوطنه بعد أن سمحنا بإهانتنا والتشكيك في بطولاتنا وتضحياتها من فوق أرضنا.

وهنا سؤال :هل كان من الممكن أن تستضيف الجامعة الأمريكية خبيرا استراتيجيا أو مفكرا يطعن مثلا فى« الهولوكوست »أو ينال منها تكذيبها؟ لقد قامت الدنيا ولم تقعد حين صرح الوزير فاروق حسنى قبل أن يبلع ما قال ويعتذر عنه بأنه سيحرق أى كتب إسرائيلية إذا وقعت عيناه عليها بمكتبة الإسكندرية، فنال ما ناله من اتهام بمعاداة السامية سدد حصة منه في ترشيحه الأخير لليونسكو، فلماذا تحلى الموقف الرسمى-المصرى بالروح الرياضية حتى وإن كان اللورد أوين لا يمثل إلا نفسه حين قال ما قال، فمن يدرى ماذا تخبئ لنا الأيام؟!!

كنت أتمنى أن تصدر عبر جهات رسمية في الخارجية أو البرلمانات بيانات تندد بما قيل، وتستنكره، وكنت أتمنى أن ترفضها الأحزاب المصرية عبر لجانها المختلفة، ومعها النقابات المهنية فلا يمر الأمر مرور الكرام، فنستهين به، كما فعلنا، ونحاكى الكذب هنا، بفشل مواز هناك بعدم اتخاذ موقف ينتصر لانتصاراتنا وتاريخنا ومجدنا ولشهدائنا الذين ضحوا بأنفسهم في معركة الشرف والكرامة لكن شيئا من هذا لم يحدث، وإن تعرض له قلة من الكتاب في مقدمتهم المفكر الكبير د .عبدالمنعم سعيد وهو ما لا يكفى في تقديرى.

أما عن الأغرب الذي أصابنى همه، بالضحك حتى البكاء، فهو فشل محاكاة حادثة قطارى العياط فشلا ذريعا، فرغم استقالة وزير النقل ورئيس هيئة السكك الحديدية وتعيين بديل للأخير، إلا أن قطار أسيوط أخرج لسانه للإهمال والفساد الإدارى وتعطل أمام قطار الفيوم، الذى كان متوجها لإجراء تجربة المحاكاة والمعاينة فيما كان يحمل على ظهره رئيس هيئة السكك الحديد الجديد، ورجال النيابة العامة، وبدلا من أن تستغرق المسافة فترة زمنية لا تتجاوز الساعة أو يزيد بقليل فإذا بها تمتد لأكثر من ست ساعات، وكأننا عاجزون ــ حتى ــ عن التمثيل والمحاكاة لما يجرى أو جرى من أحداث.

على أية حال ..ففي كلا الحالتين سواء ما تعلق بدأبنا على محاكاة الهزيمة العسكرية الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ بفشل أو هزيمة شعبية ورسمية وموازية تجاه انتصاراتنا، إلى الفشل في محاكاة حادثة قطارى العياط، فإن الحال يبقي على ما هو عليه إلي أن تتغير العتبة!!



جسد الإمام [1]

٦١

علقها الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والبرلمانية ـ كما نقول ـ في رقبة عالم أثناء مراجعة المجموعة الوزارية للشئون السياسية والتشريعية لمشروع قانون نقل وزراعة الأعضاء يوم الثلاثاء الماضى، فنقل شهاب مطمئنا إلى أنه بات سالما، عن شيخ الأزهر الذى شارك فى الاجتماع قوله: إن الشخص يعتبر شرعا قد مات على سبيل اليقين وتترتب جميع الأحكام المقررة شرعا للوفاة بإحدى علامتين، أولاهما توقف قلبه وتنفسه تماما وحكم الأطباء بأن ذلك لا رجعة فيه، وثانيتهما إذا تعطلت جميع وظائف دماغه تعطلا نهائيا وحكم الأطباء الثقات بأن هذا التعطل لا رجعة فيه أيضا.

أخيرا استقر شيخ الأزهر على رأى في القضية فهو الذى سبق أن صرح بندوة جمعية العلوم الطبية والشرعية عام ١٩٩٥ وقت أن كان مفتيا« لم أقل بجواز نقل أعضاء موتى المخ وما أكثر ما ينقل عنى محرفا، وإن موت المخ لا يعتبر موتا كاملا بل لابد من ظهور باقى علامات الموت الأخرى) »اللواء الإسلامى ٥أكتوبر ١٩٩٥.

وهو الذى سبق أن قال كذلك« إن دار الإفتاء لا تعرف متي يموت الإنسان، هل بعد توقف المخ أم القلب، وإن إدخال المفتي في أمر كهذا ليس له ما يبرره لأن هذه قضية طبية محضة وعلى الأطباء أن يحسموها فيما بينهم لأن الرأى الفقهى فى الوفاة هو أنها مفارقة الحياة بما يعنى خروج الروح من الجسد وخمود الجسد وبرودته وجحوظ العينين وتوقف التنفس وجميع أجهزة الجسم عن العمل) »الأهرام ١٢أكتوبر ١٩٩٥.

وقال الشيخ أكثر من هذا بالإباحة في أكثر من مناسبة، ثم عدل بالرفض وانتهى به الأمر أن قطع قول كل خطيب بإعلانه قبل عشر سنوات وأكثر عن التبرع بأعضائه بعد الوفاة، وهو ما جدده مؤخرا فى برنامج« البيت بيتك »مساء الأحد الماضى دون أن يقول لنا الإمام - وهذا حقنا- هل هذا الإعلان بالتبرع ممتد المفعول حال وفاته ـ أطال الله

(١) جريدة المسائية ـ ٢٢ مارس ٢٠٠٩.

عمره ــ على فراش البيت، وبعد خروج الروح وبرودة الجسد وانشغال الأهل بتجهيز الغسل وإجراءات الدفن وهو ما يستغرق وقتا لا يفيد معه انتزاع أى عضو من الجسد، بل سيكون قد فقد وظيفته وحيويته؟ ثم ما هو أهم: هل سيقبل الأهل والأقارب والأبناء للمتربصين من الأطباء بانتشال جثة المتوفي ــ أى متوفى ــ من بيته إلى المستشفي لمجرد أنه يحمل بطاقة في جيبه بموافقته على تبرعه بأعضائه بعد الوفاة؟!

إنها كارثة أمنية ولاشك ، وإذا كانت الجهات الأمنية تحوط ألف مرة لإجراءات الأمن في مباريات الكرة بين الأهلى والزمالك فما الحال مع أهالى الموتى الذين ماتوا بمنازلهم وقد أعلنوا تبرعهم بأعضائهم ومن هذا الذى يقدر على اختراق هذا البيت وانتشال الجثة إلى المستشفى؟!

أكاد أجزم بأنه لن يستطيع أى مستشفي الاقتراب من جثة ميت أوصى بتبرعه بأعضائه بعد الوفاة حتى وإن مات بهذا المستشفى خاصة فى صعيد مصر ومحافظات أخرى كثيرة.

إذن فالمسألة في غاية الخطورة من الناحية الأمنية وبذلك يكون شيخ الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية قد سلموا لأطباء متوحشين لا يهمهم سوى الهوس العلمى والمجد الشخصى وحصد ملايين الجنيهات مفتاح سلخانات قتل وتشفية أجساد المصريين، بدعوى أنه ميؤوس من شفائهم رغم تسميتهم فى أوروبا وأمريكا بالمرضى ذوى القلب النابض، وللاسم بالطبع ما يحمل من دلالات الحياة رغم موت جذع المخ.

إنها مصيبة ..كارثة ..أطباء جزارون يدلسون على علماء الإسلام فى الأزهر ورجال الدين بالكنيسة، يدعون أن دولا إسلامية أقرت نقل الأعضاء من مرضى جذع المخ وهو أمر أرى فيه تدليسا خطيرا، بعد أن مارست هذه الدول مخالفات لا أخلاقية لإخفاء الحقيقة وهو ما سنفرد له المقالات الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

صحيح أن الإمام الأكبر حر في جسده ولكن تبقى خطورة المسألة فى ما حققه قبل أعوام كاتب السطور في كتاب له بعنوان« أعضاء بشرية للبيع »يتضمن تحذيرا الدكتور عبدالأعلى الشواربى أستاذ التخدير بجامعة عين شمس آنذاك من نزع أعضاء مرضى جذع المخ باعتبارهم أحياء يقول :إن بعض الدول تضطر للاستعانة بأطباء نفسيين داخل حجرة العمليات أثناء استخلاص الأعضاء من جثث ذوى القلب النابض وذلك لتهدئة العاملين داخل غرفة العمليات، حيث إنهم لا يعتقدون تماما بموت هذا المريض لما يرونه فيه من علامات الحياة أثناء نزع أعضائهم، ورغم ذلك لا أحد يسمع أو يرى!!



أصابت تلميذة .. وأخطأ الجمل [1]

٦٢

قلت للدكتور يسري الجمل إن استراتيجية التعليم الجديدة توحى وأنت تتحدث عنها، وكأننا على مشارف التعليم في المدينة الفاضلة التي كان أفلاطون يحلم بها ويدعو إليها، وسألت الوزير في الندوة التى نظمتها اللجنة الثقافية بنقابة الصحفيين قبل أسبوعين :من أين لك بتمويل هذه الاستراتيجية الطموحة، وما الميزانية المقدمة لتنفيذها؟ وعدت لأقول إذا كنت تتحدث عن تقويم أداء التلميذ من خلال منحه بنسبة ٥٠٪ على النشاط الذي يمارسه أثناء الدراسة، وهو ما أشد على يديك فيه، فيما يتم توزيع الـ٥٠٪ المتبقية على أعمال السنة امتحان نهاية التيرم، فأرجو أن تدلني يا سيادة الوزير ــ هكذا سألته ــ عن عدد المدارس التى تضم غرفا للتربية الموسيقية يمكن للتلاميذ من خلالها ممارسة نشاط« فنى »موسيقي مثلا؟ أو دلني إن شئت عن عدد مدارس القطر المصرى التى تضم ملاعب أو أفنية واسعة لممارسة أى نشاط رياضى؟

ولما كان الوزير قد استعرض في حديثه بالندوة قيامه بزيارة مفاجئة لإحدى مدارس المنيا، وصفها من فرط انبهاره بها بالنموذجية، فقد توجهت إليه بالسؤال :دلني يا سيادة الوزير على مدرسة سبق أن زرتها دون أن يسبقك إليها عشرات المسؤولين من المديرية التابعة لها هذه المدرسة ومن المحافظة، بخلاف تعليمات رجالك بالديوان وتحضيراتهم المسبقة للزيارة المرتقبة دون أن يكون في الأمر مفاجأة إلا أمام كاميرات الفضائيات وبحسب تصريحاتك لوسائل الإعلام والصحف؟

في رد الوزير قال الرجل :إن أمر الميزانية معروض على مجلس الوزراء لإقرارها دون أن يحدد رؤيته القيمية المقترحة لتنفيذ هذه الإستراتيجية، أما عن الأنشطة، فقد أوضح وزير التربية والتعليم وبغرابة أنه ليس بالضرورة أن تقتصر درجات النشاط أو نسبة الـ٥٠٪ المقترحة على الموسيقى أو الرياضة في المدارس التى لا تضم غرفة للتربية الموسيقية ولا ملاعب رياضية أو أفنية واسعة ــ وهو بالطبع حال معظم المدارس، ثم

(١)جريدة المسائية ــ ٥ ابريل ٢٠٠٩.

قال :هناك أنشطة يمكن أن تحقق الهدف عند ممارستها مثل قراءة كتاب أو قصة ــ يقصد مكتبات المدارس ـ أو الانضمام لجماعة الصحافة المدرسية، ليصبح الأمر عسيرا على من لا يهوى القراءة أو الانضمام لجماعة الإذاعة أو الصحافة المدرسية وهنا تظهر أنشطة أخرى لا أعرف إن كان الوزير يجهلها أم على علم بها، مثل تبادل الرنات على الموبايل بين التلاميذ كنشاط بديل وحاضر في الفصول، مع تبادل الصور الخليعة والمخلة عبر البلوتوث، ومن يدرى ربما أصبح أحدهم مشروع إرهابى أو متطرف دينى إن لم يتبارى مع الفراغ الذي يملؤه مع زملائه بالمشاجرات بالسنج والمطاوى، وعلى رأى الوزير كل مدرسة بحسب إمكانياتها.

ولما كانت قراءة التلميذ لكتاب، نشاطا يثاب عليه التلميذ وهو أمر محمود إن توفر الكتاب والمكتبة بالمدرسة، فإليه أهدى هذه القصة الطريفة التى نشرتها جريدة الأهرام في ٣١ مارس الماضى.

تقول السطور :يحكى أن اللواء أحمد ضياء الدين محافظ المنيا كان يفتتح عددا من المشروعات الخدمية بقرى ومركز ملوى ومنها افتتاح ملحق المدرسة الثانوية بقرية تندة، سأل المحافظ تلميذة عن أمنيتها فقالت : «أتمنى أن تصبح الكتب الموجودة في المكتبة وأجهزة الكمبيوتر التي أمامك الآن ملكا لهذه المدرسة»، وأضافت التلميذة: إن المسؤولين جلبوا هذه الكتب والأجهزة من المدارس المجاورة لمدرستنا فى إشارة إلي أن المدارس المجاورة لم تكن مدرجة في جولة المحافظ بعلم المسؤولين، هنالك حاول ناظر المدرسة إسكات التلميذة فنهره المحافظ قائلا« :خليها تتكلم علشان تفضحكوا كمان وكمان.»

لا أعرف على وجه الدقة هل فضحت التلميذة حين أصابت بصراحتها كبد الحقيقة فكشفت المسؤولين عن التعليم بالمنيا أم أنها فضحت الوزير وسياسته والإستراتيجية إياها حين تحدث عن النشاط وفرص القراءة كحل لإثابة الطالب علي نشاط، غير موجودة بالمدارس أدواته، فلا مكتبة ولا كتاب ولا موسيقى ولا رياضة إلا فيما ندر.

فعلي أى شيء سيمنح الطالب ٥٠٪ على المزعوم بالنشاط والذى كنت أتمنى أن يمارسه التلاميذ بعيدا عن تعليم جيد فقدنا الأمل فيه؟



مشروع قومي لـ«الزبالة»[1]

٦٣

كل دول العالم تحول القمامة إلى ثروة، إلا مصر، وسوف تتحول مشكلة الزبالة والزبالين بعد ذبح كل قطعان الخنازير، بسبب انتشار مرض إنفلونزا الخنازير إلى أزمة، وهو ما لفتت إليه النائبة جورجيت قلينى، حين ألمحت بسخرية» إلى أن الزبالين العاملين بتربية الخنازير سيأتون إلى المجلس ليأكلونا، فى إشارة إلى أن الزبالين سيصبحون من الآن فصاعدا، صداعا فى رأس الحكومة، ومن يدرى، ربما رفعوا المقشات وتوجهوا إلى مجلس الشعب أو مجلس الوزراء أو تجمعوا على سلالم نقابة الصحفيين يطالبون الحكومة بالبحث لهم عن فرصة عمل، وهو الأمر الذى شجعنى لدعوة الدولة إلى إعادة فتح ملف تدوير الزبالة في مصر، ولكن بديناميكية مختلفة تتناسب وحجم الأزمة المقبلين عليها، أى نجعل من تدوير القمامة هدفا ومشروعا قوميا شأنه فى ذلك شأن التعليم أو البحث العلمى ونضعه فى خانة موازية لخانة القضاء على فيروس الخنازير، وهو ما سبق أن طالبت به قبل شهور على شاشة النيل الثقافية لبرنامج «المراقب».

وحين نعلم أن حجم القمامة فى مصر عام ٢٠٠٠ كان يقدر بـ٢٠ مليون طن بحسب أرقام صادرة عن وزارة البيئة، وأنه من المتوقع أن تصل إلى ٣٠ مليونا فى ٢٠١٦ بمتوسط ٥٠ ألف طن يوميا، وحين نعلم أن الطن الواحد من الممكن أن يوفر فرصة عمل لـ٨ أفراد على الأقل بما يعنى توفير ٤٠٠ ألف فرصة عمل خلال جمعها، وفرزها، وإعادة تدويرها، ندرك على الفور أهمية التعامل مع ملف التدوير كمشروع قومى وليس تحصيل حاصل.

صحيح أن القمامة تمثل مشكلة كبيرة على مستوى العالم ولكنها فى الوقت ذاته كنز يمكن استخراج العديد من المنتجات منه، وخلق العديد من فرص العمل والحفاظ أيضا على مواردنا الطبيعية، بل والحفاظ على البيئة، فالبلاستيك الملقى مثلا فى سلة المهملات بالشوارع تتراوح مخلفات صناعته حسب تقرير لشعبة البلاستيك باتحاد الصناعات الكيماوية على صفحات الإنترنت ما بين ٨٥٠ و ٩٠٠ ألف طن سنويا، تشمل الأكواب والصناديق

(١) جريدة المسائية ــ ٣ مايو ٢٠٠٩.

والمواسير والعبوات الدوائية والغذائية، التى لا يعيرها أحد اهتماما، لكن فى الحقيقة فإن قيمتها تتخطى حاجز الـ٥ مليارات جنيه سنويا، وهى تمثل ثروة مهدرة لا شك.

وفيما نغط فى سبات عميق، فإن تقريرا للجهة السابقة يؤكد أن هناك محاولات للاستفادة من كميات هذه المخلفات من جانب بعض الصينيين المقيمين في مصر، حيث يقومون بجمع كميات كبيرة منها ويصدرونها إلى الصين، بعد كبسها فى مكابس خاصة، لتستخدم هناك فى تصنيع منتجات نهائية كالأحذية والملابس الرياضية، والجوارب، ولعب الأطفال والأدوات الكهربائية ثم يعاد تصديرها ــ بحسب التقرير ــ إلى أسواق العالم النامى، ومنها بالطبع مصر.

علينا أن نعيد حساباتنا فى ملف تدوير القمامة، وإن كنت أتساءل :أين مصنع تدوير القمامة الذى قيل عام ٢٠٠٠ إنه جار إنشاؤه برأس مال مصرى أمريكى قدره ٢٧ مليون دولار وبطاقة ١٥٠٠ طن يوميا بمنطقة الوفاء والأمل بالقطامية، والذى خصصت له مساحة ١٠٠ ألف متر؟

وأين الـ٤٠ مصنعا التى قيل عنها ــ آنذاك ــ إن الشركة الأمريكية خصصت لها مليارا و٨٠ مليون دولار لإنشائها لتدوير القمامة موزعة على مختلف المحافظات؟!

ربما تراجع الحكومة نفسها حين أذكرها بإحصائيات حديثة لوزارة البيئة تؤكد فيها أن تدوير ٢٠ مليون طن زبالة يمكن أن يوفر ٩ ملايين طن من السماد العضوى لزراعة مليونى فدان ترتفع إلى ١٤ مليونا عام ٢٠١٦، وأن ينتج ٣ ملايين طن ورق تكفى لتشغيل ٣ مصانع، و٣٤٨ ألف طن زجاج، ويمكن أن يستفاد من هذه القمامة فى إنتاج ٤١٥ طنا من حديد التسليح من المخلفات الصلبة و ١١٠ آلاف طن بلاستيك، وكذلك الاستفادة من هذه النفايات في صناعة ٢,٦ مليون طن من الأعلاف لتغذية أكثر من ٦,٨ مليون بقرة وجاموسة، وهو ما يعنى في النهاية وفق الإحصائيات السابقة تحقيق عائد قدره مليار جنيه تقريبا، وتشغيل ٢٥٠ ألف شاب، وبالطبع رفع المستوى الصحى وتجنب أمراض خطيرة تكلف وزارة الصحة ٦٠٠ مليون جنيه سنويا.

من المؤكد أن إعادة تدوير القمامة يجب أن تشغل حيزا مهما من تفكير الحكومة فى الفترة المقبلة لضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، سواء لحل عصفور انتشار القمامة وزيادتها بعد ذبح الخنازير، وعصفور توفير فرص العمل، ثم عصافير الحفاظ على البيئة والصحة العامة والتخفيف من ضغوط الأزمة الاقتصادية، فهل يوافقنى الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء على فكرة المشروع لنبدأ الاستثمار الجاد فى الزبالة من الآن؟



اطلبوا العترة.. أنقذوا الطيور[1]

٦٤

بمعمله وقبل عشرين عاما من كتابة هذه السطور إلى أمس الأول وعبر الهاتف لم ينقطع الحديث بيني وبين الدكتور عبدالعزيز قطقاط رئيس قسم أمراض الدواجن بالمركز القومي للبحوث عضو الفريق البحثي لإنتاج لقاح إنفلونزا الطيور ونائب رئيسه، في المرة الأولي كان الألم يعتصره بسبب طحن ــ على حد تعبيره ــ المرض للمزارع في جميع أنحاء مصر، فيما تتفرج الشركة لقابضة للمستحضرات الحيوية واللقاح« فاكسيرا »، وتتلكأ في طلب« العترة »أو السلالة التي توصل إليها علماء مصر لإنتاج اللقاح الناجع المنقذ لاستثمارات تقدر قيمتها بأكثر من ٥٠ مليار جنيه في قطاع الدواجن.

قبل عشرين يوما كان الهم والكدر يخيمان على حديث الدكتور قطقاط الذي بادرني بقوله :صحيح أن الدولة كرمتنا بما يليق بعد نجاحنا في التوصل إلى السلالة وصحيح أن مؤتمرا صحفيا شهد توقيع عقد اتفاق بين المركز القومي للبحوث برئاسة الدكتور هاني الناظر وبين« فاكسيرا »تقوم الأخيرة بموجبه بإنتاج اللقاح وطرحه بالأسواق بسعر رخيص، غير أن كل هذا ــ والكلام للدكتور قطقاط ــ مازال على الورق فقط، فالعترة لاتزال في ثلاجة معمل الدواجن بالمركز القومي للبحوث وتساءل الرجل في حسرة :ماذا تنتظر« فاكسيرا »، فالوقت يمر والمرض يطحن المزارع ويفتك بالمربين والعاملين في هذا القطاع لاسيما أهالينا في ريف مصري .

لم أجد عندي ما أرد به على الرجل وفيما كنت أتأهب للانصراف قلت له :فلننتظر لأيام تتجلي معها الصورة ثم بادرته محاولا تخفيف همه كدره ..يا دكتور أنت عايز حاجة تتم بسرعة في مصر دون تدخل شخصي من رئيس الدولة؟ !!ثم أنت مستعجل ليه فالتعاقد مع« فاكسيرا » لم تمر عليه سوى أيام قلائل ..فتنهد الرجل دون أن يعلق ثم ودعته على وعد بتكرار الزيارة بعد أسبوعين، عسى الأيام أن تكون قد أفرغت ما في بطنها.

---

(١)جريدة المسائية ــ ٣١ مايو ٢٠٠٩.

ويبدو أن الفريق البحثي لإنتاج لقاح إنفلونزا الطيور لم يكن هو الوحيد المتململ من تلكؤ «فاكسيرا» في طلب السلالة ولم يكن وحده المتوجس خيفة من التباطؤ من إحساس يتضاعف يوما بعد يوم بأن في الأمر «إن»، إذ لم تمض ثلاثة أسابيع حتى خرج الدكتور هاني الناظر رئيس المركز القومي للبحوث مباغتا صمته شاهرا سيف تحذيراته لـ«فاكسيرا» يلوح بالبحث عن بديل أجنبي لإنتاج اللقاح ما لم تتجه الشركة الوطنية خلال شهر.

لم يكتف الناظر بالتحذير بل فجر قنبلة من العيار الثقيل في تصريحه لـ«المصري اليوم» عدد الخميس الماضي حين ألمح إلى وجود أشخاص لم يذكر أسماءهم يستوردون المصل من الخارج وقال«: إن لهم مصلحة في عدم إنتاج هذا المصل محليا لأن تجارتهم ستقف.»

بغرابة شديدة استقبلت« فاكسيرا »حرص الناظر على جهد علماء مصر، رجال المركز القومي للبحوث الذين تظلمهم الأجندات الأجنبية وتطعن في قدراتهم الخلاقة وعقولهم القادرة على الإبداع والإنجاز رغم ضعف الإمكانات، بما يدعونا لأن نخلع لهم القبعات وننحني لإخلاصهم ونجاحهم في استنباط بل وتحديث السلالة المنتجة للقاح المضاد لفيروس إنفلونزا الطيور عند تحوره وتطوير نفسه، وبغرابة أشد لم تستوعب« فاكسيرا »حرص علماء مصر على سرعة إنقاذ ما تبقي من مزارع الدواجن التي طحنها الفيروس القاتل وإنقاذ الثروة الداجنة وأهلنا في الريف من صغار المربين المكتوين بالعدوى والمعرضين للموت.

لم تفهم« فاكسيرا »الرسالة وغيرة رئيس المركز القومي للبحوث على مصر، فخرج «الكرسي »الذي ضربته الدكتورة ماجدة رخا العضو المتفرغ للشركة الوطنية« فاكسيرا » في« كلوب »الإنجاز المصري في غير محله، بما يستوجب مراجعتها بعد أن قالت في« المصري اليوم »وبمنتهي البساطة واللامبالاة: إن« فاكسيرا »لا تقبل ضغوطا وإن ما تم توقيعه مع القومي للبحوث بروتوكول وليس تعاقدا وأن السلالة لم يتم تقييمها بعد.

يا ست رخا: ما الذي منعك من طلب السلالة رغم مرور قرابة شهر على التعاقد أو التعاون أو أي شيء؟

لم يكن أمامي سوى الدكتور عبدالعزيز قطقاط أبحث عنده عن إجابات لعلامات الاستفهام التي تراكمت أمامي، ضحك الرجل وقال لي عبر الهاتف في حسرة: إنني لا أرى أن فاكسيرا جادة في إنتاج المصل، فالعقد ينص على أن تطلب السلالة ثم تنتج جرعة تجريبية لإرسالها للمعامل المركزية ومنذ الرابع من مايو الجاري لم تفعل ..فمن المستفيد؟ ثم أردف مستغيثا: أنقذوا المزارع التي طحنتها الإنفلونزا، أغلقت الهاتف دون أن أعرف ماذا أفعل.

الاشتراكية التي لم نحترمها [1]

٦٥

أزعم أن حال التعليم في مصر الآن لم يختلف عن حال نظيره منذ ٥٧ عاما، حيث ميلاد ثورة يوليو، بل ربما زادت فى الأول السوءات التى نسبت ظلما وعدوانا للفكر الاشتراكى في إدارة العملية التعليمية وغيرها، فعقموا التعليم وسياسته على مدى ستة عقود إلا من تحرك قريب جدا ــ بطىء جدا ــ يخص التعليم الثانوى الفنى بدت ملامحه تظهر بما لا تخطئه عين مراقب.

وعلى الرغم من تحرر الدولة ، من التزامها القديم نحو تعيين كل خريج بدواوينها الحكومية والمؤسسات التي كانت في الماضى تابعة لها، إلا أنها عجزت وبكل تأكيد عن تحديد أولويات سوق العمل منذ أن عجزت ــ والحال كذلك ــ عن تحجيم أعداد المقبولين بجامعاتها، ومن قبلها تحديد عدد من يدخل الثانوى العام ومن يدخل الفنى، فتضخم سوق الخريجين بما لا طاقة لسوق العمل بهم ولا بنوعيتهم، وبما أضر باقتصاد الدولة، إذ لا جودة في التعليم، ومن ثم لا مهارة وظيفية لدى الخريج من سوء ما قدم إليه في المدرسة والجامعة على حد سواء، والوقت يمر دون مراجعة أو تصويب للخطأ، والنتيجة معروفة ..يعكسها حالنا الذى بين عيوننا!!

وقد كشفت ــ مثلا ــ توسلات الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء لوزير التعليم العالى الدكتور هانى هلال يرجوه تخفيض أعداد المقبولين بكليات الطب ١٥٪ إنقاذا للمهنة، وتوفيرًا لخدمة تعليمية جيدة، وضمانة لتخريج طبيب حصل على الحد الأدنى من التدريب العملى، وكشفت عوار القبول بالتعليم الجامعى عموما في كليات القمة بشكل خاص، خصوصا مع ارتباك الوزير هانى هلال الذي فوض المجلس الأعلى للجامعات في هذه المهمة، غير أن حمى الارتباك عادت من جديد لتظهر أعراضها علي رؤساء الجامعات في اجتماع المجلس الأعلي الأخير بالإسكندرية، إثر نشر بعض الصحف لما دار في الكواليس عن ارتفاع مؤشرات القبول بكليات الطب هذا العام عن العام الماضى نظرا لارتفاع المجاميع، بما أثار الذعر لدى أسر

(١) جريدة المسائية ٢٦ يوليو ٢٠٠٩.

الطلاب، فتجمدت النيات وبلع أعضاء المجلس الأعلى للجامعات قرارهم بشأن تخفيض الأعداد المقبولة، وردوا على تفويض الوزير، بتفويض مضاد له في الاتجاه مساو له في الصلاحيات، وما أن دخلت الكرة مرمى هلال حتى ارتبك الوزير بزيادة، ثم أسعفته حيلته وذاكرته بضرورة التشاور مع نقيب الأطباء والضغط عليه من أجل التراجع عن طلبه بشأن تخفيض أعداد المقبولين بالطب هذا العام، حتى يتسنى للوزير « الحنين » إرضاء الأسر والطلاب أصحاب المجاميع المرتفعة، بعد أن أصابهم ما نشرته بعض الصحف بأضرار نفسية بالغة، وهو ما لا ترضاه الوزارة، وإن أغضب مصر، وأضر بتعليم مصر، واقتصاد مصر !!

هذا هو حال حكوماتنا وسياستها التعليمية منذ ثورة يوليو وحتى الآن، في رسالة مفادها « مانزعلش حد » حتى ضاعت منا ولسنوات طويلة فرصة النهضة والتقدم والازدهار بما تستحق مصر، لكن يبقى السؤال :هل صحيح أن مصر تدفع ثمن الفكر الاشتراكى الذى انتهجته في سياستها على مدى العقود الطويلة الأخيرة أم أنه عيب في التطبيق وفساد في الإدارة؟!

فى مذكرات الأستاذ عبدالجليل العمرى وزير التموين والمالية قبل الثورة، ثم المالية بعدها، والتي ضمها كتابه « ذكريات اقتصادية » ما يكفينا مؤونة البحث عن إجابة للسؤال السابق ليستنكر فيه التزام حكومة الثورة وما بعدها لمبدأ إيجاد عمل لكل من ليس له عمل، كما هو المتبع فى البلاد الاشتراكية، دون أن تتبع السياسة التى تستلزمها في هذا الأمر من حيث مراقبة توجيه وتحديد عدد من يدخل المدارس الثانوية « العام والفنى »، وبالتالى تحد من الالتحاق بالجامعة وكلياتها بحيث تخرج لنا الأعداد المطلوبة، باعتبار أن ذلك هو المتبع، وليس غيره في البلاد الاشتراكية.

ويقول العمرى « :لقد أضعنا حق الدولة الاشتراكية في توجيه الأفراد وتحديد نوعيات دراساتهم وتدريبهم، وفقا لما هو مطلوب لنواحى الإنتاج المختلفة، بل تركنا للأفراد حرية اختيار التعليم حتى الجامعة، وكانت النتيجة الحتمية هي ما نراه اليوم من فوضى في العمالة. »

هنا بيت القصيد « :فوضى في العمالة، فمنذ الخمسينيات من القرن الماضى وحتى وقتنا هذا لم يتغير الأمر أو يتبدل، ومازال الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة حتى أمس الأول ــ مثلا ــ يحذر طلاب الثانوية العامة من الالتحاق بكليات الصيدلة وإلا انضموا لطابور البطالة بعد أن تشبع سوق العمل بممارسي المهنة في مصر بما يفوق المعدلات العالمية، ورغم ذلك لن تكون هناك استجابة، لا من الطلبة ولا من الوزير هلال!!

ترى :فيمن العيب؟!!

زويل.. وجامعة نظيف[1]

٦٦

من منع مصر من استثمار فكر وعلم الدكتور أحمد زويل؟ من قال: إن العالم الكبير صاحب نوبل بحاجة لأن يعيد الدكتور أحمد نظيف على مسامعه ويزيد بلا معني أو أوان عبارات المديح كأن يقول حين استقبله بمكتبه بمجلس الوزراء نهاية ديسمبر الماضى إن مصر تفخر به كنموذج للنجاح وأنه واحد من العلامات التي تروج للشخصية المصرية فى الخارج قبل أن يعرض عليه الانضمام لعضوية المجلس الأعلى للبحث العلمى الذى سيتم ـ إن شاء الله إن شاء الله ـ تشكيله تحت رئاسة رئيس الوزراء والذى دوره ينحصر ـ إن شاء الله إن شاء الله ـ في أن يكون ملتقى للأفكار الخاصة بتطوير البحث العلمى ووضع التصورات الخاصة بالخطط المستقبلية للبحث العلمى فى مصر« لاحظ ضخامة الهدف وثقل الألفاظ.»

ما يغيظ، أن رئيس وزراء مصر عرض على زويل خلال هذا اللقاء فكرة الأخير القديمة، وكأنها من بنات أفكاره بأن حدثه عن إنشاء جامعة مصرية متميزة عن نمط الجامعات الأهلية يمكن أن يتم من جذب الكفاءات التعليمية من الداخل والخارج، بحيث يتم تدريب وتخريج الكفاءات المتميزة فى مجالات العلم والتكنولوجيا فى مصر، فهل نسى نظيف أن زويل سبق أن اقترح الفكرة نفسها على رئيس الجمهورية بإنشاء مركز علمى متقدم للعلوم، وقام فيما أتذكر بوضع حجر الأساس له؟ فهل نفقت فكرة زويل فى حينه كالفراخ المصابة بإنفلونزا الطيور؟ أم أن هناك من خافوا أن ينسب نجاح الفكرة إلى زويل فعرقلوا تنفيذها بمطالبته بتدبير الأموال اللازمة لها ثم لماذا عادت اليوم نفس الفكرة ولكن باختيار نظيف؟!

لقد كان زويل يحمل أفكارا عن الاكتتاب العام لهذا المشروع، كما فعل طلعت حرب حين أنشأ بنك مصر، واتفق ـ حسبما كتب الزميل مجدى مهنا فى« المصرى اليوم »قبل شهور على لسان صاحب نوبل ـ مع نحو عشرة علماء من الحائزين على جائزة نوبل

(١) جريدة المسائية ـ ٢٢ يونيه ٢٠٠٨.

ليمثلوا المجلس الاستشارى الأعلى للمشروع دون أن يكلفوه شيئا ولكن أيا من هذا لم يحدث.

لكن الذى حدث أن دولا أخرى غير مصر كالإمارات وقطر والكويت وامتدادا شرقا إلى ماليزيا ثم أخيرا الشقيقة السعودية حرصت على الاستفادة من مساهمات زويل، وقد فاجأتنا جريدة الشرق الأوسط حين نشرت قبل شهور طويلة تمتد إلى عام إعلانا كبيرا على صفحتها الأخيرة جاء فيه اسم« جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا »كاسم وحيد لجامعة عربية من بين مائة جامعة عالمية، تضم في مجلسها الاستشارى العللى عشرة أعضاء ليس من بينهم وزير التعليم السعودى، ولا رئيس الوزراء إنما فقط الدكتور خالد سلطان مدير جامعة الملك فهد فيما يتقدم التسعة الباقون - وهم الشخصيات البارزة في العالم - الدكتور أحمد زويل العالم المصرى المنبسية مكانته في وطنه الأصلى.

وهنا سؤال :هل طلب وزير البترول أو وزير التعليم السعودى من زويل الحضور إلى المملكة لأخذ رزيه فى إمكانية مساهماته فى هذه الجامعة؟ هل قالوا له: إنك شرف للأمة العربية وفخر للعروبة وما لا نهاية مما لا يفيد ولا يجدى؟ أبدا، يقول زويل فيما نشرته «المصرى اليوم »فى أكتوبر الماضى للزميل أحمد المسلمانى المتحدث باسمه« زارنى وزير البترول السعودى المشرف العام على المشروع في مكتبى بالولايات المتحدة الأمريكية وعرفت منه مدى استعداد المملكة لمشروع ضخم كهذا وحين اجتمعنا نحن أعضاء المجلس الإستشارى العالمي، وجدنا الجدية الكافية وقررنا الاستقلالية الكاملة للمشروع وهى الاستقلالية التى كنت أنادى بها في مصر.»

هنا الفرق، فلا أنوف تنحشر بغير علم أو دراية، ولا وجوه تبحث عن عيون الكاميرا لتظل فى الكادر حتى وإن بدت صورتها مهزوزة، هنا الفرق بين من ذهبوا إلى زويل في مكتبه فيما وراء البحار يعرفون له قدره فكانت جامعة الملك عبدالله واسهامات أخرى فى قطر والكويت وماليزيا، وبين من انتظروه في نادى الصيد، أو دعوه لمكاتبهم ينكرون عليه فكرته ويصبغونه بلون سلطانهم ثم يعيدوا طرحها عليه ليجرحوا كبرياءه العلمي، فعكروا صفو الزيارة الخاطفة التي يخصصها كل بضعة شهور للقاء الأحبة!



متى يسأل نظيف ؟!! [1]

٦٧

خرج الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء عقب اجتماع محافظي القاهرة الكبرى عقده الاثنين الماضى، بتصريح أقل ما يمكن أن يقال فيه، إنه فسر الماء بعد الجهد بالماء، فماذا قال؟!

أشار إلى أن حكومته وضعت خطة متكاملة طويلة الأجل لإزالة المخلفات الصلبة والطبية، والتخلص منها بشكل آمن، حدد لها سبعة مواقع للمعالجة النهائية والدفن الصحى للنفايات لإقليم القاهرة الكبرى.

وكما هو واضح للعيان فقد شغل رئيس الوزراء نفسه ومحافظوه بما يستهلك موارد الدولة ويلتهمها بإنشاء مدافن آمنة، وهو أمر جيد دون أن يبحث ورفاقه، وفى المقابل ما يحيى هذه الموارد وينميها، ومن نفس الداء باستثمارها، بما يمكن معه ضخ مليارات عدة فى خزينة الدولة تدفع عجلة التنمية وببلاش.

وبدلا من دعوة د .محمود محيى الدين وزير الاستثمار إلى الاجتماع ليدلى بدلوه فى هذا الشأن والرجل، حسبما أعتقد، لديه الكثير ليقدمه فى مجال الاستثمار من أجل مصر حتى ولو كان فى القمامة، إلا أن الدكتور نظيف لم يفعل، وانتهى الاجتماع الوزارى دون جديد، اللهم إلا أن التصريح بزيادة عدد مواقع الدفن الآمن على مستوى إقليم القاهرة الكبرى، وهو ما لا يستحق ـ فى تقديرى ـ الدعوة لاجتماع كهذا، إنما فقط تكليف المحافظين بإرسال خطة عمل لما قد يرونه فى سبيل زيادة مواقع الدفن الصحى الآمن للقمامة فى محافظاتهم وفقا للاشتراطات البيئية الدولية المعروفة سلفا فى هذا الشأن، وهو ما كان يكفى، لكن.

ماذا نقول وقد تصورت الحكومة أن صنع بروباجندا لمناقشة الأزمة فى مواجهة الضغط الإعلامى والشعبى بعد حصار الزبالة لمحافظات مصر حارة حارة وشارعا بعد

(١) جريدة المسائية ـ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩.

شارع قد يخفف من صداع الهجوم على تقاعسها سنوات وسنوات فى البحث عن الحل، فصامت صامت وفطرت على مدفن صحى وهو ما أزعجنى.

ويبدو أن ما أصابنى، انزعج أيضا منه الدكتور صلاح يوسف فهمى بمركز بحوث الصحراء فكتب إلى الأستاذ صلاح منتصر ما نشره الكاتب الكبير بعموده» مجرد رأى بالأهرام تحت عنوان «المدافن ليست الحل» عدد الأربعاء الماضى يقول فيه» :فى عام ١٩٩٥ وبحسب تقرير أعددته للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية الذى كان يرأسه د . رجاء مخاريطة الخبير السابق فى البنك الدولى: قدرنا حجم الخسارة الناجمة عن عدم استغلال المخلفات فى مصر بنحو ١٤ مليار جنيه تصل اليوم إلى أكثر من ٣٠ مليارا.

وقال من بين ما قال :إن القاهرة تحتاج وحدها ٣٠-٤٠ مصنعا ضخما لتدوير القمامة ذات سعة تصل إلى ٦٠٠ طن / يوم وهذه المصانع ذات استثمارات عالية وتجنى عوائد عالية، فتدوير المخلفات من أجل الزراعة يزيد دخل الزراعة بما لا يقل عن ٣٠ مليار جنيه نتيجة زيادة خصوبة الأرض القديمة والجديدة معا، وخفض ما لا يقل عن ٣٠٪ من الأسمدة الكيماوية.

وأضاف» :أما تطبيق النظم الحديثة للزراعة العضوية فقد يتجاوز العائد الـ٥٠ مليارا سنويا، وقد يبدو هذا كلاما مرسلا ولكن هناك الكثير لنؤكد به ما نقول لمن يريد أن يسأل.

انتهى كلام د .صلاح فهمى ..فهل يفتح الدكتور نظيف الباب ويسأل؟!



عمو بشاي[1]

٦٨

خلال لقائي الأول به، قال له صديقي العالم الكبير: «علي فكرة الخولي ـــ يقصد كاتب السطور ــ له أخ في الرضاعة مسيحي » وقبل أن يسألني فيما بدت على وجهه أمارات الدهشة حكيت له الحكاية من طأطأ لسلامو عليكو، واصفا له حرارة اللقاء ووده حين ألتقي وأخي في الرضاعة « كميل صديق جرس » الشماس بكنيسة بنها، ما التقينا في مناسبة أو في غيرها، ولا فرق بالطبع عندي حين ألتقي أمه التي لها مكانة أمي، حين كنت أنافس ابنها على ثدييها حين تأتي إلينا بين وقت وآخر للزيارة بحكم الجيرة. وتجاذب ثلاثتنا، العالم الكبير ورجل الأعمال القبطي المعروف وأنا، أطراف الحديث في سهرة جميلة بأحد الفنادق الكبرى المطلة علي نيل القاهرة الساحر، وقبل أن يعتذر الصديق القبطي عن إكمال السهرة لارتباطه بمواعيد مهمة، بادرنا بالقول :«هذه هي مصر وهذا هو شعبها فلا فرق بين مسلم ومسيحي مهما حاول بعضهم تعكير صفو العلاقة والارتباط الوطني التليد». لا أعرف لماذا لاحقتني بعدها وبسعادة غامرة ذكريات التلمذة بمدرسة الأمريكان الابتدائية المشتركة ببنها ــ السلام لاحقا ــ في أواخر ستينيات القرن الماضي، وكيف كان الأستاذ عبدالمسيح ناظر المدرسة الذي خلف« مس كنجن » المديرة الأمريكية، ودودا للغاية مع جميع التلاميذ، لا فرق عنده في المعاملة بين ماري وهدى، ولا بين فيكتور وأحمد وعلي نفس المستوى من الارتباط والتسامح كانت علاقة مس جوزفين مدرسة الحساب أو« بكي »مدرسة اللغة الإنجليزية بالأستاذ فهمي مدرس اللغة العربية والشيخ المعمم الأستاذ عبدالعزيز مدرس التربية الدينية، حيث لم نلحظ أي فرق، فما الذي جد؟ ومن يسعى لتلويث هذا النسيج الوطني البديع ببقع الدم؟ الله يسامحهم!!

في السابع من يناير الجاري وبمناسبة أعياد الميلاد أرسلت للصديق القبطي برقية تهنئة عبر التليفون المحمول وكلي خجل من أحداث نجع حمادي المؤسفة التي راح ضحيتها ليلة

(١)جريدة المسائية ١٧ يناير ٢٠١٠.

الاحتفال بالعيد بعض الإخوة المسيحيين أثناء خروجهم من إحدى الكنائس، فإذا به يرد برسالة غاية في الرقة تقول مفرداتها:«تهنئتك زادت العيد بهجة »لم أندهش..في نفس اليوم ــ السابع من يناير الجارى ــ اتصلت بأصدقاء مسيحيين كثيرين من بينهم جيران عشرة العمر للتهنئة بالعيد، فيما اعتذرت لبعضهم عن عدم الزيارة التى اعتدت فى مثل هذه المناسبات أن أقوم بها وبخاصة بالمهندس بشاى عطاالله وزوجته « أبلة عايدة »كما نناديها« اخوتى وأنا » ولا أكون مبالغا إذا قلت إننى أخصهما بمكانة في نفسى ربما لا يحظى بها دونهما من المقربين المسلمين والأقباط علي السواء، حيث طالت جيرتنا في منزلنا القديم لعشرات السنين، الباب كما نقول« قصاد »الباب، لا يغلقان إلا عند النوم، منذ أن كنت طفلا صغيرا إلي أن تزوجت حتى أن« أبلة عايدة »مازالت تداعبنى وتدللنى في حضور زوجتى وأقاربى قائلة« :أنا ياما شيلته وهو صغير»، فيما كان زوجها المهندس بشاى أو كما كنا نناديه صغارا وملزلنا« عمو بشاى »ودودا لطيف العشرة حتى أن أمى ــ رحمها الله ــ كانت تحبهما أكثر من إخوتها.المهم ..حين تعذر ذهابي لعايدة وبشاى ــ بسبب وعكة صحية ــ لتهنئتهما بالعيد بمنزلهما بحسب عادة لى اعتدتها منذ انتقل كل منا إلى حى جديد للسكن منذ قرابة عشرين عاما فقد فوجئت بهما يطرقان باب منزلي في اليوم التالى للعيد للاطمئنان عليّ وبالطبع كذلك لم أندهش.أذكر أنه قبل اثنى عشر عاما حكى لى القمص بولس باسيلى رئيس جمعية الكرمة القبطية بشبرا الخيمة أنه وأثناء حفل إفطار رمضانى أقامته الجمعية حضره الشيخ أحمد حسن الباقورى وجمع من المسلمين والمسيحيين أنه سأل الباقورى :لو حدث وأنك ولدت من أب اسمه جرجس وأم اسمها دميانة ماذا كنت تصبح؟ ..فرد الباقورى :كنت أطلع القمص بولس باسيلى، فعاد بولس وسأله :وماذا كنت أطلع أنا لو ولدت من أب اسمه حسن وأم اسمها فاطمة؟ ..فقال الشيخ :كنت تطلع الشيخ الباقورى، فرد القمص :اذن لا فضل لك في إسلامك ولا فضل لي فى مسيحيتى، ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، فقال الباقورى :صدق الله العظيم فردد الحضور يحيا الهلال مع الصليب.فهل بلغ من أشعلوا فتنة نجع حمادى الرسالة؟!



زغرودة بقرار رسمي[1]

٦٩

مادام الدكتور أحمد نظيف قد سمح بالإعلان عن خبر زواجه عبر بيان رسمى صادر عن مجلس الوزراء، أملاه أو تلاه على مندوبى الصحف ومراسلى وكالات الأنباء المتحدث الرسمى باسم المجلس، إذن فهو بالمفهوم الصحفى خبر مطلوب نشره وبثه، وليس دعوة لحضور الزفاف.

وفي إطار أنه طلب وزارى برغبة في النشر والإعلان كما يقول البرلمانيون وأعضاء المجالس المحلية، فقد أخطأ نظيف فى تقديرى باستغلاله اسم مجلس الوزراء في غير ما نيط به من مهام ترتبط بالضرورة بمصالح الشعب عبر ما اصطلح علي تسميته بالسلطة التنفيذية، الموكول لها دستوريا رعاية مصالح الشعب وتحقيق أمانيه ما استطاعت لذلك سبيلا، أما أن يروج نظيف لزواجه ببيان رسمى فإن ذلك يكلفه ثمنا باهظا يسحب من رصيد إدارته لهذه المؤسسة حين يقف أمام محكمة التاريخ باعتباره مغتصبا مكانة واسم ديوان مجلس الوزراء بجرأة بالغة، في سابقة هى الأولى من نوعها منذ ثورة يوليو وانقضاء العهد الملكى.

ومادمنا قد وصلنا إلى هذا الحد من سوء التقدير، فلا غرابة إذن لو أن دور العرض السينمائية تناقلت الخبر على امتداد شاشاتها المنتشرة في بر مصر المحروسة قبل عرض الأفلام، من الآن وحتى ليلة الزفاف للتسويق له، ولا أجد دهشة إذا ما أعلنت أشهر قاعات الزفاف عن أمنيتها فى أن تحظى بشرف إحياء ليلة الزفاف ولا تثريب ـــ والحال كذلك ـــ على إحدى كبريات شركات السياحة إذا ما تقدمت بعرض خدماتها فى تحمل نفقات إقامة العروسين بإحدى الجزر لعدة أيام« نقطة »منهاللعريس، وليقل لى الدكتور نظيف ماذا سيفعل ساعتها وهو أول من بدأ الزغاريد لنفسه عبر الإعلان عن زواجه ببيان رسمى صادر ـــ بما لا يليق ـــ عن ثانى أكبر وأهم مؤسسة فى الدولة بعد مؤسسة الرئاسة بما يخصم ومن المؤكد من مكانة وجلال المنصب والديوان العام.

---

(١)جريدة المسائية ـــ ٢٤ يناير ٢٠١٠.

تحضرني واقعة ربما يكون لها رابط بما حدث في مجلس وزراء مصر ولكن بإيجابية، ولنرى الفرق، ففى عام ١٩٩٦ كتبت إحدى الصحف الفلسطينية المستقلة أن شركة إسرائيلية ستستغل اسم« زهوة »ابنة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على أحد منتجاتها من لبن الأطفال المجفف، فما كان من حكومة السلطة الفلسطينية إلا وصادرت الجريدة، وأصدر عرفات آنذاك قرارا بغلقها لمدة عام معترضا علي نشر أخبار أسرته عبر الصحف لأغراض تجارية أو تسويقية وإن لم ينف الخبر أو يؤكده، وحين سأل كاتب السطور رئيس تحرير الجريدة على هامش مشاركتنا في الدورة الصحفية التى نظمها الاتحاد الأوروبي بغزة عن جرأته في نشر مثل هذا الخبر، كان مبررا أنه كتب ما كتب نقلا عن جريدة هاآرتس الإسرائيلية مؤكدا أنه نوه لذلك فيما نشره.

صحيح أن عرفات لم ينف أو يكذب ما نشره لكن بلغنى حين سألت من لهم علم ببواطن الأمور في حينه، أن السلطة الفلسطينية أصدرت بيانا فيما بعد ترفض الزج باسم رئيس السلطة أو أحد أفراد أسرته في التسويق أو الترويج لأمور تجارية أو حتى اجتماعية.

واقعة أخرى فرضت نفسه قبل ثلاثة أسابيع على الساحة الإعلامية الدولية حين وضعت إحدى الشركات الأمريكية صورة عملاقة للرئيس باراك أوباما في ساحة ميدان التايمز بوسط نيويورك وهو يرتدي إحدى« ستراتها »في مواجهة سور الصين العظيم بعد أن كتبت بجوار الصورة اسم الشركة وعبارة إعلانية تقول« زعيم فى الموضة »بما أثاراستياء البيت الأبيض الذى أصدر عبر متحدثه الرسمى ما نصه« إن البيت لديه سياسة ثابتة بعدم الموافقة على استخدام اسم الرئيس أو مظهره لأغراض تجارية. »

الرابط كما هو واضح هنا أن مؤسسات الدول تحكمها إداريا وبروتوكوليا لوائح وقوانين لا يمكن اختراقها أو اغتصابها من جانب رؤساء هذه المؤسسات لمصالحهم الشخصية أو للترويج لمناسباتهم الاجتماعية أو لأغراض تجارية مهما كان اسم الحاكم أو السلطان أو الوزير، أما في مصر فكما هو حادث فإن دم دواوينها العامة مستباح، وها هو قد أكدها نظيف بالإعلان الرسمى عن زواجه عبر المتحدث باسم مجلس الوزراء.

من يدرى ربما يكررها مسؤول قادم حين يكلف المتحدث باسم وزارته أو حكومته بالإعلان رسميا عن تشريف« ولي العهد »دون مانع من تحديد موعد السبوع بلا تحفظ أو خجل!!

على العموم ..ألف مبروك للعروسين.

التستر على الأمية!![1]

٧٠

إذا كان معرض الكتاب أداة مهمة للتنوير ومحاربة الفكر المتطرف بحسب ما قاله رئيس الجمهورية عند افتتاحه قبل أيام، فإن في ذلك دعوة ملحة للاطلاع والثقافة، وبداهة، فمن لم يحصل على الحد الأدنى من التعليم تستعصي عليه بالطبع فرص الاستنارة، والتدبر، وإحكام العقل في مواجهة الانفلات الفكري، والانفلات الطائفي والمتطرف.

ما بالنا إذن بمن فاتهم قطار التعليم من أصله أو فتنتهم الأمية وزينتها حين ركنوا إلى استسهال الرجرجة والاستسلام لضغوط اجتماعية واقتصادية أخذتهم بعيدا عن الالتزام والتمسك بأهداب التعلم ومحو أميتهم، هنا الكارثة أعظم شرا ولعلها تكشر عن أنيابها من حين لآخر وآخرها من المؤكد في أحداث نجع حمادي الأخيرة.

وفضلا عن أن الأمية كالسوس تنخر في جدار التنمية فإنها ــ والحال كذلك ــ وحش كاسر يهدد الأمن القومي والوطني بلا جدال، فحين نعلم أن مؤشر بورصة الأمية في ازدياد من ١٢ مليونا في عام ٢٠٠٤ بحسب إحصائية جهاز التعبئة والإحصاء إلى ١٦ مليونا وفقا لتصريحات حديثة للدكتور رأفت رضوان رئيس الهيئة العامة لمحو الأمية، فإننا هنا وكما أسلفنا أمام كارثة لا تحمد عقباها ولا تخمد نيرانها.

كان من المتوقع بحسب ما قاله اللواء حسيني لقية رئيس الهيئة السابق لكاتب السطور، أن يتم القضاء على الأمية في عام ٢٠٠٧ خاصة لأصحاب الفئة العمرية المحصورة بين ١٠ و ٤٥ عاما وكان عددهم في عام ٢٠٠٤ سبعة ملايين ونصف المليون فيما بقي ٤,٥ مليون فوق السن، ضحك اللواء لقية حين قال لي :عنهم دول الزمن يتولاهم أي أنهم بعيدون عن المستهدف الحكومي لصعوبة استقبالهم إشارات التعلم وإن لم يكن ذلك مستحيلا.

ومع زيادة العدد إلى ١٦ مليون أمي في ٢٠٠٩ وفق تصريحات رئيس الهيئة الحالي

(١) جريدة المسائية ـ ٣١ يناير ٢٠١٠.

فإن ذلك يعنى أننا ليس فقط محلك سر، بل في تراجع تنموى كارثى لا يصلح معه استثمار ولا بنية تحتية ولا عدالة توزيع ولا توافق مجتمعى ولا ديمقراطية ولا مواطنة، بل نحن أمام فتنة مجتمعية كبرى ما لم نتجاوب مع الحلول المطروحة التى يحاول البعض وأدها وإحالة قضية وطنية وهم قومى إلى بيزنس وإليكم الدليل:

كانت هيئة محو الأمية وتعليم الكبار قد وضعت خطة مع بداية العام الدراسى الجديد بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات، تقضي بتكليف طلبة كليات التربية« السنة الثالثة »بالقضاء علي الأمية خلال سنوات قليلة استنادا إلي أنهم يدرسون منهجا متخصصا في تعليم الكبار، علي أن يكون حصولهم على ٥٠٪ من درجة النجاح في امتحان آخر العام مرهونا بقدرتهم على كيفية التطبيق العملى في محو أمية الكبار.

حازت الفكرة التقدير، لكن عند التنفيذ اصطدمت بحسب تصريحات صحفية للدكتور الدكتور رأفت رضوان رئيس الهيئة قبل أسابيع، برفض بعض عمداء وكليات التربية ومعهم رؤساء الجامعات الكبرى القاهرة وعين شمس والإسكندرية وغيرهم، بدعوى ضعف العائد المادى، بما تسبب فى إفساد المخطط التي كان تطبيقها كفيلا بحماية أمن مصر القومى من الداخل والخارج ، ورغم ذلك لم يحرك وزير التعليم العالى الدكتور هانى هلال ساكنا!

اقعدوا مع رضوان وحققوا مع رؤساء الجامعات إياها، بل وحققوا مع هلال، وإما أن تقيلوا رضوان لأنه تجرأ واجتهد في الإصلاح، أوأن تقيلوا هلال لأنه تستر بحكم منصبه على أمية ١٦ مليون مصرى.



اسمع يا أخي [1]

٧١

رغم شأنه الكبير بين معاصريه من أهل العلم والحكم، إلا أن تلك المكانة لم تشفع لابن رشد حين ظن أنها مسوغ كاف لرفع التكليف بينه وبين السلطان أبى يوسف يعقوب المنصور الذى ولاه قضاء قرطبة، وجعله طبيبه الخاص، لكن يبدو أن ابن رشد رأى تلك المكانة من زاوية خداعة، إذ استمرأ مخاطبة السلطان عند كل مسألة يسأله فيها بقوله« :اسمع يا أخى»، فامتعض منه، وغضب عليه، وبدأ يستمع فيه إلى وشايات أعدائه التى لم يكن يلقي لها بالا في السابق حتى أمر بنفيه، وإحراق كتبه، وابن رشد لا يعرف السبب !!

تذكرت حكاية ابن رشد، وأنا أتابع مرارة شكوى الدكتور أحمد كمال أبوالمجد للإعلام مؤخرا، جراء استبعاده من المجلس القومى لحقوق الإنسان وتركه يعلم القرار من الصحف، قبل أن يصف الموقف بأنه غير لائق، وأنه لولا خطاب شكر وصله من الرئيس يحمل تقديرا له ولأداء المجلس وأعماله خلال الفترة التي تولي فيها أمانته، لضاعف ذلك من مرارة الألم الذى اعتصره من تجاهل إخطاره بإنهاء خدمته، ليفاجز بخبره عبر الصحف .

السؤال هنا :هل قال أبوالمجد للنظام« اسمع يا أخى»؟ بمعني آخر :هل تجاوز أبوالمجد الخطوط الحمراء في إدارته لأمانة المجلس بما رأى معه صاحب القرار ما يستوجب ضرورة عدم التجديد له؟ فليكن ذلك، ولكن لماذا يفاجأ المسؤول في مصر بقرار الاستغناء عن خدماته من الصحف؟ ولماذا لا يعرف الشعب أسباب الخروج؟ وهل قال ما قال ابن رشد للسلطان أو عبر عنه بطريقته لصاحب القرار، فكان جزاؤه الخروج المهين من المنصب؟

الدكتور يسرى الجمل وزير التربية والتعليم السابق علم أيضا بقرار خروجه من الوزارة من الصحف شاعرا بإهانة على حد قوله للإعلام وخصوصا أنه لم يغادر منصبه

(١)جريدة المسائية ــ ٧ مارس ٢٠١٠.

في تعديل وزارى شمله وغيره، فهل كان في سياسته التعليمية ما يوازى عملا قول ابن رشد للسلطان« :اسمع يا أخى »أم ماذا؟

الكأس نفسها تجرعها قبل الجمل بأسابيع قليلة الدكتور محمود أبوزيد وزير الرى والوارد المائية، الذي تنصل منه منصبه خارج مصر ، حين كان في مهمة رسمية فيما كان يستعد بعدها لرئاسة وفدها وإلقاء كلمتها ـ إن لم تخذلنى الذاكرة ـ أمام مؤتمر دولى للمياه، فلماذا خرج؟ لا نعرف !!وهل تجاوز الأفق المحدد له برؤية فنية رأى معها صاحب القرار أنها تضر مصر أو بمعنى آخر لا تحقق استفادة لمصر؟ أم أنه أصر على تبنى سياسة فنية وفق رؤيته كعالم، دون مراعاة لمواءمات سياسية مصرية مع المحيط الأفريقى؟

ومن يرجع إلى حديث الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة الأسبق لبرنامج« كنت وزيرا »علي شاشة دريم في فبراير الماضى وإشارته إلى أنه لم يكن على هوى د .عاطف عبيد رئيس الوزراء آنذاك و«أن هناك كثيرين يفخرون بأنهم وراء خروجى من الوزارة » ثم تأكيده على غضبه الشديد من الطريقة التي خرج بها من الوزارة، يجد شيئا أو أشياء قريبة الشبه من حالة ابن رشد وتأثير الواشين والحاقدين عليه في تعظيم غضب الحاكم منه بما كان له أثر« اسمع يا أخى »وزيادة!!

باستثناء خضة الاستغناء عن الوزراء بعيدا عن التعديل الوزارى، فإن هناك خروجا مجهول الأسباب في التشكيلات الوزارية، منها علي سبيل المثال التراجع عن التجديد للدكتور أحمد جمال الدين وزير التربية والتعليم الأسبق، رغم استدعاء الدكتور نظيف رئيس مجلس الوزراء له عند التكليف الأخير دون أن يعلم أحد شيئا عن الاستدعاء ولا عن الاستغناء، نفس الحال مع المهندس أحمد الليثى وزير الزراعة السابق، إذ لا أحد يعرف أسباب خروجه من الوزارة في التعديل الأخير .حالات نادرة جدا، تلك التي أدرك الوزراء المعنيون ـ ومعهم الرأى العام ـ أسباب خروجهم قبل أوان التعديل من الوزارة، أشهرهم بالطبع وزيرا الداخلية زكى بدرًا وحسن الألفي، بعد واقعتى بنها والأقصر، وكذلك وزيرا النقل« الدميرى ومنصور »بعد حادثتى قطارات« قليوب » و«العياط.».

إذا كان اختيار المسؤول في مصر لأى موقع من مواقع السلطة، له مواءماته التى نقدرها لصاحب القرار لكن ما مواءمات عدم إبلاغه بالاستغناء عنه، فيصحو من نومه والعالم كله يعرف بخبر إهانته إلا هو!!

لعنة المستشارين!! [1]

٧٢

كنا نأسف لإفراط الوزارت والهيئات الحكومية فى تعيين موظفين مساعدين للسادة الوزراء بدرجة مستشارين، وكان مصدر انزعاجنا، أن مرتبات هؤلاء المستشارين حسبما كشفت عنها تقارير رقابية محاسبية مهول، فى ظل ظروف اقتصادية قاسية، وفي ظل أداء حكومى أقل ما يوصف به أنه بطىء ورتيب، فكنا نضرب أخماسا في أسداس من فرط عجبنا للإصرار على تعيين مستشارين من خارج الوزارات والهيئات بهذه المرتبات الخيالية، دون أن نعرف باضبط ما هو دورهم، وما هى إنجازاتهم، بل وما هى الفروق الفردية التي تميزهم عن غيرهم من وكلاء الوزراء المرطوطين على مكاتبهم في الدواوين الحكومية بلا عمل، اللهم إلا إذا كانت صداقاتهم للسادة الوزراء ورؤساء الهيئات، أو الزمالة القديمة في العمل السابق أو الدراسة الجامعية هى أهم مسوغات التعيين في الوظيفة الاستشارية، ثم ودون أن نعرف بالمرة باستقالاتهم التي قد تتم في هدوء إذا كانت فردية أو بجلبة وصياح إذا كانت جماعية، كما في حالتى استقالات مستشارى وزارتى التربية والتعليم والمواصلات، عقب تعيين أحمد زكى بدر للأولى، وعلاء فهمى للثانية!!

المهم أن أحدا لا يعرف بالضبط لماذا تم تعيينهم وماذا أنجزوا، ولا لماذا استقالوا، إلا قولهم عبارة واحدة من ثلاث كلمات« المناخ لا يسمح»، وكأن مناخ الوزير ــ السابق ــ الذى تعاونوا معه وقدموا إليه مشورتهم التى أفشلته فتمت إقالته، كأن هذا المناخ الذى ساء بهم يسمح بالاستمرار، أما حين حل الانضباط مكان التسيب، وجاء وقت الحساب بأثر رجعى، قرروا الانسحاب بهدوء، تحت دعاوى عدة منها ودون حياء، ضعف الرواتب مقارنة بأقرانهم في وزارات وهيئات أخرى كما في حالة مستشارى وزارة التربية والتعليم، ومنها ما قيل عن أن الوقت قد حان للعمل بالقطاع الخاص وهو ما صرح به مستشارو النقل والمواصلات للصحف!!

عابرا، أود أن أتوقف عند رد فعل الوزيرين، بدر وفهمى، حيال ما تم من استقالات، إذ في الوقت الذى كسر وزير التربية والتعليم وراء أكثر من عشرة منهم مائة قلة، فاضحا مخصصاتهم المالية ورواتبهم الخيالية دون أسف عليهم، وجدنا وزير النقل يذرف الدمع

(١) جريدة المسائية ــ ١١ أبريل ٢٠١٠

على فراقهم طالبا من أهل الخير التدخل ولو لإثناء المهندس علاء الغضبان مستشاره للاستمرار عن الاستقالة، خصوصا بعد أن وصل تعداد المستقيلين إلى الرقم ١٢ بما أفرغ وزارته من مساعدى الوزير على حد قول فهمى للصحف، وكأن لعنة الاستقالات الجماعية أصابت دولاب العمل في وزارته بالشلل، فما كان من الغضبان إلا ورفض الرجاء مشيرا في حيثيات استقالته التي نشرتها الصحف ما نصه« جاء وقت الرحيل بعد فترة عمل رائعة مع المهندس محمد منصور أنجزنا فيها عددا من المشروعات من خلال فريق عمل متناغم تحمل التحدى»، ثم أضاف :«المناخ بشكل عام لا يساعد على العمل داخل الوزارة!!»

رغم أن عبارات استقالة الغضبان كما هو واضح حادة، إلا أنها لخصت قضية الاختيار والاستقالة وببساطة شديدة فى مفردتين مهمتين :التناغم عند الأولى وهنا يحلو لمناخ ومعه بالطبع المكافآت، والسفريات والبدلات، والحوافز، ثم سوء المناخ عند الثانية، ومعها يبدأ العزف وبعد غياب، علي نغمة ضرورة استغلال فرص العمل الخاص التى تم تركها في الماضى من أجل مصر وعيون مصر وشعب مصر، بما لا يجب تفويت فرصتها الآن خاصة أن المناخ مع الوزير الجديد لا يساعد ــ بالطبع ــ على الإبداع، لأنه باختصار « ح يقفل حنفية المال السايب!!».

واحد من اثنين، إما أن الوزراء الجدد دمهم ثقيل على قلب المستشارين القدامى، الذين كانوا يحظون عند من اختاروهم في السابق بقدر كبير من التدليل وبالمسموح وغير المسموح به من السفريات والبدلات والمكافآت وخلافه، وإما أن الوزارات عزب - جمع عزبة ــ للمستشارين يحق لهم العمل بها وفق هواهم وهوى من اختاروه، وليس وفق منظومة وسياسة وأهداف عامة للشعب قبل الدولة المرجعية عند مكافأتهم أو محاكمتهم ومساءلتهم عبر البرلمان .

وإما ــ والثالثة من عندي ــ أنه لا سياسة ولا أهداف عند اختيار المستشارين، إنما هى مجرد مجاملات والسلام، إذ أن هؤلاء« السادة »يتعاملون مع الوزراء بلغة احترافية يعرفها الرياضيون، فلا كرامة للون الفانلة التى يرتدونها ويلعبون باسم ناديها على طول الخط، حيث دوام الحال عند أصنافهم مقرون بزيادة العائد المادى، وإلا فهناك من يدفع أكثر، هكذا يتعامل مستشارو الوزراء مع من اختاروهم، وحين تغرب شمسهم مع تعيين وزير جديد، يبدأ صوت الحديث عن سوء المناخ في الارتفاع، ومعه تظهر على صفحات الجرائد فرص العمل الخاص التى لا تأتى إلا مرة واحدة في العمر، بما لا يجب إضاعتها، ويتكرر الأمر سن بعد سنة، وحكومة وراء حكومة، دون أن نجد حكومة تهتم بالصف الثانى أو بمساعدى الوزراء بما ينبغى، ليعيدوا كرة القط اللى مايحبش إلا خناقه، فيما يتجرع الشعب مرارة فشل المشورة وسوء التخطيط ولعنة استقالاتهم، ورغم ذلك يدفع رواتبهم من جيبه، وطبعا رغم أنفه!!

طفح «الكوتة» [1]

٧٣

منذ اللحظة الأولى للتقدم بأوراق الترشح لأمانات الحزب الوطني بالمحافظات على مقاعد الكوتة النسائية ، والتنافس لم يهدأ بين المترشحات، تجاوزات في بعض منه، بين التنابذ بالأنساب في القعدات النسائية الخاصة مع الأنصار والنصيرات، وبين إشاعة وجود علاقات زواج عرفي بين إحدى المترشحات ومسؤول كبير، مرورا بالتشهير على شاكلة المعايرة النسائية بانفصال مترشحة عن زوجها صاحب النفوذ وما شابه من اتهامات دونية لبعضهن البعض غمزا ولمزا!!

مزاد علني كما تري في الكيد النسائي الشهير للفوز بمقعد الكوتة البرلماني، لم تتورع فيه بعض المترشحات عن التحرش السياسي أو حتى الأخلاقي بإحدى زميلاتها داخل نفس الحزب، في محاولة منها للتأثير على اتجاه التصويت في المجمع الانتخابي، فيما حرص ــ وللحقيقة ــ جانب مهم من المترشحات على إثبات الذات من خلال طرح برامج انتخابية نابعة من عمق الواقع المحلي، قادرة على تفعيل الآليات المتاحة لحل مشاكل دوائرها الانتخابة.

لم يتوقف طفح نساء الكوتة بالكيد حتى لحظات من بدء المجمع الانتخابي وخلاله، فكل تتباهى بما حشدت من أنصار تدعم سيرتها الذاتية، وقدراتها الشخصية علي لفت أنظار أعضاء المجمع إليها والتصويت لصالحها، سواء كان ذلك بالسياسة أو بالاستعطاف، لا فرق، منهن مثلا من رأت نفسها ــ بحسب ما نقلت إلينا الصحف ــ ونظرا لتاريخ عائلتها السياسي ستكون العظمي ونقطة التحول في تاريخ الحياة النيابية النسائية خلال الفترة المقبلة، ومنهن من لجأت للاستعراض بالرطن بأكثر من لغة أجنبية خلال كلمتها للمجمع الانتخابي بمحافظتها الصعيدية ومنهن المسيحية التي استعانت بذكاء بحديث نبوي شريف يحث على قضاء الحوائج، وأخرى أرملة الشهيد الفلاني، تزكي وفاءها للمرحوم بعدم الزواج من بعده وأنها نذرت نفسها للعمل العام برعاية دور

(١) جريدة المسائية ــ ١٤ نوفمبر ٢٠١٠.

الأيتام لعدم إنجابها، دون أن تنسي واحدة منهن أن تشكر أمين الوطني بمحافظتها والقيادات الحزبية دون استثناء.

لكن ..وآه من لكن الأخيرة، فما أن أعلن الوطني عن اختياراته، إلا وعادت المستبعدات إلى إظهار العين الحمراء، لكن هذه المرة للحزب وقياداته في جميع المحافظات، لينقلب الثناء إلى غضب واستياء واتهامات بالمحسوبية والتزوير وسوء الاختيار، ففي بورسعيد مثلا أعلنت عضو هيئة مكتب أمانة المرأة عن نيتها تقديم استقالتها، فيما اتهمت الوطني بالتشدق بالديمقراطية علي غير الحقيقة، نفس رد الفعل في محافظة ٦ أكتوبر، فيما قررت ٢٣ من المستبعدات بالبحر الأحمر رفع دعوي قضائية ضد الوطني لاسترداد مبلغ الـ١٠٠٠ جنيه المدفوع كتبرع للحزب أثناء التقدم للترشح، ونفس الحال في محافظة الدقهلية حيث أرسلت المستبعدات رسالة احتجاجية للرئيس مبارك، تحمل نفس المضمون، وفي البحيرة احتجاجات أمام مقر الوطني لأكثر من ١٥ مستبعدة، مع اتهام بعدم الالتزام بمسارات الاختيارات الصحيحة من المجمعات واستطلاعات الرأي، فيما تظاهرت مستبعدات سوهاج أمام نقابة الصحفيين قبل أيام يطالبن الرئيس بالتدخل لما أسمينه إنقاذ وطني سوهاج من الضياع !

واضح للعيان مدي طفح كيل المستبعدات من الكوتة النسائية بجميع المحافظات، بعد أن تجاوزن الاختيارات، وهو أمر في تقديري طبيعي في مثل هذه الظروف، لكن كلمات رئيس الحزب هدأت من الروع، حين أكد قبل يومين ثقته الغالية في جموع المرأة سواء المرشحات للشعب أو الكوادر النسائية، هدأ معها الطفح.



حكومة الأخطبوط بول [1]

٧٤

عن أهل الفن والرياضة والسياسة ورجال الأعمال، تسمع ما يجعلك تضرب كفا بكف، وتقول بعد أن تضحك مستغربا :أستغفر الله العظيم، ومع ذلك تستمر في الإنصات، ثم العجب، دون قدرة على منع نفسك من فض المجلس، فيما تكرر نفس الاستغفار !!فمثلا قالوا عن الكابتن حسن شحاتة مدرب المنتخب الوطني لكرة القدم، إنه يتفاءل باصطحاب حفيده في المعسكرات قبل المباريات الدولية المهمة، وياما سمعنا عن قيام أحد الأندية بذبح عجل أمام حجرة اللاعبين تيمناً بالفوز أو فك النحس، وعن مدربين يستعينون بعرافين لوضع تشكيل فرقهم، ثم يبلغ مسامعك أن الفنانة الفلانية أو الفنان العلانى، ذهب إلى مسجد الشيخ صالح أبوخليل بالزقازيق، للطواف حول ضريحه، أو الجلوس بين يدى حاملى لواء طريقته، للفضفضة بمنغصات المنافسين، أو للبحث عن حل لفشل دائم في الحب أو الزواج أو الإنجاب، أو للبحث عن صرفة لعودة النجومية التي أطفأ بريقها بذوغ نجم ممثل أو ممثلة صيته أو صيتها غطى على الكل!!

اذهب بنفسك إلى مقهى الفيشاوى بالحسين أو مطعم نجيب محفوظ أو إلى أى فندق من الفنادق الكبرى بالقاهرة وسوف يدهشك انتشار قارئات الطالع بها، وغرام جلوس رجال أعمال وسياسيين صيتهم ملء السمع والبصر على جنب، وفي ركن معروف للكافة، بين يدي الست قارئة الكف، أو الطالع أو الفنجان، للاستشارة في إمكانية نجاح صفقة ما من عدمه، إيمانا جازماً بأن خطوط الطالع في الكف والفنجان لا تكذب، «واللي مكتوب ع الجبين لازم تشوفه العين»، وبرضه :أستغفر الله العظيم!

في الدول العربية ينفقون ــ بحسب إحصائية أخيرة للمركز القومى للبحوث الجنائية ــ أكثر من ٥ مليارات دولار سنويا علي الدجل والشعوذة وقراءة الطالع لدى العرافين، فيما ينفق المصريون وحدهم قرابة الـ١٠ مليارات جنيه سنويا، وتشير الإحصائية ذاتها إلى أن من بين ٦٣٪ من عامة الشعب المصرى شغوفون بقراءة الطالع وفك النحس، فإن

(١)جريدة المسائية ــ ١١ يوليو ٢٠١٠.

١١٪ منهم ينتسبون إلى شريحة الفنانين والسياسيين والرياضيين ورجال الأعمال!

طبعا في الغرب تجد نفس الشغف وأكثر منه شوية عن العرب، فإذا كانت التحفظات الدينية لدى الأخيرين، المسلمون منهم خاصة، تحجم من رغبتهم في معرفة الطالع ورفاهية التنبؤ بالغيب باعتباره شركا بالله، فلا تحفظات عند الغرب في المسألة، سمها تسلية كما نفعل نحن في قراءة الأبراج عبر الصحف رغم تحفظات الآخرين، سمها استرزاقا غير محظور عليهم ــ مجتمعيا أو دينيا ــ التكسب من ورائه حين يتقامرون أو يراهنون على فوز الفرق الرياضية التي يشجعونها، أو ما شابه.

لا أعرف على وجه التحديد، فماذا نسمى ما أتت به محطة C.N.N الأمريكية منتصف ليل الجمعة الماضى، حين عرضت على الشاشة تسجيلا حيا لأخطبوط يدعى بول، وقد وضعوا له ليلة مباراة ألمانيا وإسبانيا طعاما داخل صندوقين زجاجيين، بداخل أحدهما علم ألمانيا، فيما وضع بالثانى علم إسبانيا، وحين فضل« بول »طعام الصندوق الإسبانى، تكهنت الجهة التي أقامت هذا الشو، بفوز إسبانيا علي ألمانيا استنادا إلى أن الاخطبوط بول الذى ولد بانجلترا ويعيش في مدينة أوبرهاوزن بغرب ألمانيا ــ بحسب C.N.N ــ سبق أن كانت له تكهنات سليمة خلال طولة كأس الأمم الأوروبية ٢٠٠٨، باستثناء المباراة التي جمعت إسبانيا وألمانيا في نهائى البطولة وفازت فيها الأولى رغم توقعه بفوز ألمانى، فضلا عن أن تكهناته في مونديال جنوب أفريقيا ٢٠١٠ ــ التى تنتهى فعالياته اليوم ــ بفوز ألمانيا على انجلترا والأرجنتين واستراليا وخسارتها أمام صربيا كانت سليمة.

ولما كانت تكهنات» بول «قد صدقت، وفازت إسبانيا على ألمانيا فى مباراة نصف النهائى التى جمعت بينهما مساء الأربعاء الماضى، فإن سؤالا ملحاً باغتنى بنصب فخ، سقطت فيه طواعية وبرحابة صدر دون حذر، يقول السؤال :كيف يتصرف الأخطبوط بول، لو وضعناه أمام صندوقين من الزجاج، بداخل كل منهما طعام، وصورة، أحدهما تجمع الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء وأعضاء حكومته، بينما الثانية رمزية لأى بديل قادم في القريب العاجل ..ترى هل يحسن بول التصرف؟!



الخواجة لما يفلس!![1]

٧٥

أفهم أن يكون للحكومة دور فى التعاون مع بعض الجمعيات الأهلية، حين تسمح لها بطبع كوبونات مسعرة بقيمة نقدية، لخدمة الأهداف النبيلة التى تسعى لتحقيقها، من كفالة اليتيم إلى رعاية المنكوبين من ضحايا الزلازل أو السيول مرورا بدعم ومناصرة القضية الفلسطينية، وما شابه من قضايا محلية ووطنية وإقليمية، ولأن المفروض إضافة هذه الكوبونات اختيارا إلى قيمة بعض الخدمات المقدمة للمواطنين، فى توقيتات محددة المهلة، وليس سداحا مداحا طوال العام، فلم أفهم معنى تبنى الحكومة من خلال وزارتى العدل والتضامن الاجتماعى، الترويج لجمعيات خيرية غير معلوم دورها بالتحديد، لتنشل المواطن البسيط عينى عينك، بدعوى رعاية أصحاب المعاش المبكر ــ أى والله العظيم ــ اللهم إلا إذا كانت ستستفيد ماديا من عائد ما تروج له هذه الجمعيات، ولو على حساب مصداقيتها.

الحكاية باختصار أننى حين ذهبت يوم الثلاثاء الماضي إلى مكتب الشهر العقارى ببنها لعمل توكيل خاص، فوجئت عند دفع الرسوم المحددة بعشرة جنيهات، أن طلب مني موظف الخزينة ١٢ جنيها، وحين راجعته في المبلغ المطلوب، قدم لى ورقة زرقاء قائلا : «كل سنة وأنت طيب ..دول لصالح كفالة اليتيم ..ودي حاجة لله.»

المهم حاولت الاستفسار والاستعلام والسؤال عن مشروعية فرض هذه الكوبونات، فنبهنى من كان خلفى في الطابور إلي أن المسألة مش ناقصة عطلة، تداخلت بعدها أصوات رجال ونساء في الطابور تزغد مسامعى« :يا أستاذ خلص ..انت لسه حتسأل .. هو أنت فاضي ..ورانا أشغال ..دول اثنين جنيه عُمى ..ندفعهملك؟ »وهات وخد من نفس العينة .آثرت معها الخروج من الطابور بأقل الأضرار، وهو الإذعان للزغد، بدفع قيمة التبرع الإجبارى!!

---

(١)جريدة المسائية ــ ١٨ يوليو ٢٠١٠.

لم أهدأ، وقررت فيما كنت أتوجه لإحدى الغرف المجاورة لاستكمال بقية التوقيعات، أن أعيد الكرة بسؤال من هم في ظني أعلم من مسئول الخزينة بأمر الكوبونات، فقال لي أحدهم« :يا بيه أنت مش دفعت، خلاص خلي الأجر عند ربنا ..دي فلوس رايحة ليتامى»، فأعدت النظر فى الكوبونات الأربعة ذات الخمسين قرشا لكل منها، فوجدت مدونا بأعلاها ما نصه« :جمعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرعاية أصحاب المعاش المبكر لصالح كفالة اليتيم ..ترخيص رقم ١ لسنة ٢٠١٠، فأعدت السؤال :هل التبرع لحساب اليتامى أم لضحايا المعاش المبكر؟، ثم أليست مدة التحصيل الإجبارى انتهت بانتهاء يونيه ٢٠١٠، كما هو مدون بالكوبونات؟»، فضحك «المأمور» المسئول قائلاً :يا بيه ..أما عن المدة فممتدة لشهرين مثل السلع الاستهلاكية، وأما عن المستفيدين، فهم كثيرون، اليتيم ياخد نصيبه، ولأصحاب المعاش المبكر نسبة، ثم إن للحكومة نصيبا هى الأخرى وإلا فلن نسمح للآلاف المؤلفة من الجمعيات بالتحصيل»، فضربت كفا بكف وانصرفت.

من الغريب أن تسهل الحكومة لجمعيات خيرية بطول البلاد وعرضها، دس يدها فى جيوب المواطنين لتنشل ما فيها بدعوى بناء مساجد أو كفالة اليتيم أو رعاية أصحاب المعاش المبكر أو غيره من المسميات التي تدغدغ مشاعر الناس، فتجبرهم عند إنجاز مصالحهم الخدمية على الدفع، حتى تتمكن من الحصول على نسبة ملايينية من حصيلة التبرعات، رغم حرصها الإعلامى على تعاطفها مع محدودى الدخل، وكأنها تحاول تعويض جزء من خسائرها التي كشفت عنها عشرات القضايا وآلاف التجاوزات في الأراضى المصرية أمام قرارات تخصيص وعمليات بيع وهمية وصفقات افتقرت الماضى للأمانة والشفافية، بعد أن تملك بعض أعضائها مساحات رهيبة من أراضى الدولة بقرارات لم تراع ملكية الشعب لأصوله التي ملك لأجيال قادمة وليست حقا مستباحا لجيل من الأجيال.

في تراثنا الشعبي إن الخواجة حين يفلس ..يفتش فى دفاتره القديمة عمن سبق وأقرضهم فيطالبهم بالسداد، لكن هنا وفى حالتنا هذه يبقي السؤال مشروعا :من يطالب من؟ ومن يتحمل الخسائر؟ ..هل المواطن البسيط أم الحكومة التي تكره المواطنين على التبرع لها باسم الجمعيات الأهلية والخيرية وكأنها تفتش في جيوبهم بالوكالة؟!!



هي فوضى !! [1]

٧٦

لا يعنينا بالمرة سباق الاتهامات الدائر بين أطراف المسؤولية في واقعة سرقة لوحة زهرة الخشخاش من متحف محمد محمود خليل، إذ المسؤولية من وجهة نظرى تضامنية، وأراها معلقة في رقبة الجميع، بدءا من أصغر فرد أمن ـ شرطى أو مدنى ـ مرورا بالقيادات الملايينية ـ نسبة إلى رواتبهم ومخصصاتهم المالية السنوية ـ انتهاء بأكبر رأس وهو هنا وزير الثقافة فاروق حسنى.

سمعنا وقرأنا، وسنسمع ونقرأ عن اتهامات جديدة من هنا وهناك، الكل يوسع لنفسه بعيدا عن قضبان المسؤولية واتهامات التسيب الإدارى والانفلات الرقابي، لتضييق الخناق على الآخرين.

فهنا من يؤكد أنه طلب دون أن يستجاب لطلبه، ثم يأتيك تكذيب من هناك بعدم تفعيل التفويض الممنوح بالصلاحيات المالية والإدارية، فى اتهام صريح بالإهمال والتراخى الوظيفى، هنا ينفي التهمة شكلا وموضوعا مدللا بأن الوزير لم يعلق ـــ خلال زيارته ووفد مرافق له للمتحف إبان ترشحه لليونسكو ـــ على ضعف التأمين والإنذار فيما لفت انتباهه فقط سوء حال الستائر، قابله رد من هناك بالكذب والتضليل باعتبار أن الأجهزة المتهمة ليست بالقدر من السوء، وهكذا دواليك من هنا وهناك حتى كتابة هذه السطور.

يا ناس ..يا عالم ..لوحة لا تقدر قيمتها الفنية بثمن، وسبق سرقتها عام ١٩٧٨ قبل أن تعود بعدها بعامين من أحد المتاحف بفرنسا، يعنى فيها الطمع، ولا توفر لها الحماية الكافية والتأمين ضد تكرار السرقة؟ !قد يرد البعض :مؤكد أنها تحظى بالاهتمام مهما قيل عن ضعف أجهزة الإنذار وكاميرات الرقابة الغائبة أو المعطوبة، لكن من الذى يجرؤ ويفعلها؟!

جرأني المخرج الراحل يوسف شاهين علي الاستنباط الجازم لمعرفة الجانى فى مثل هذه السرقات، ارجع لليوتيوب على شبكة الإنترنت، وأعد مشاهدة فيلم« هى فوضى»، وخاصة ذلك المشهد الذى تتم فيه سرقة لوحة فنية لفنان عالمى شهير من حجرة مأمور قسم الشرطة بذلك الحى الشعبي، علي يد لص محترف، وبتسهيل من أمين الشرطة

(١) جريدة المسائية ــ ٢٩ أغسطس ٢٠١٠.

صاحب الكلمة المسموعة ـ حاتم ـ بعد أن أغراه اللص برشوة مالية لتنفيذ المهمة أثناء غياب المأمور وضابط المباحث في إحدى المأموريات الرسمية الليلية، وبالفعل تم انتزاع اللوحة من إطارها بآلة حادة، والباقي يعرفه من شاهد الفيلم.

بالطبع لا أوجه اتهاما لأحد بعينه، ولا لمتهم لجهة بعينها، إنما أردت الإشارة فقط إلي أن في الحادث أصابع آثمة من داخل المتحف، هل صغيرة، كبيرة، ولحساب من؟ هذا ما ستكشف عنه الأيام المقبلة، وربما الساعات القليلة القادمة، وإذا كان الكثيرون معنيين بالوصول إلي إجابات عاجلة لعلامات الاستفهام السابقة، فإنه يعنيني بالأحرى التأكيد على فوضوية التعامل مع الكنوز الفنية والأثرية والمعالم الحضارية والثقافية التي تحتفظ لمصر بمكانة متميزة عالميا، منها على سبيل المثال حادثة سرقة متحف محمد علي لنفس الأسباب، وبنفس الاتهامات، وهل نسينا حريق المتحف الكبير قبل سنوات ومن بعده حريق قصر ثقافة بني سويف؟

لولا أنها فوضى، ما كشفت تحقيقات النيابة من خلال الاتهامات المتبادلة بين الوزير فاروق حسني وفاروق عبدالسلام المشرف على قطاع مكتب الوزير من جهة، وبين محسن شعلان رئيس قطاع الفنون التشكيلية والمتاحف من جهة أخرى، وأكثر من ثلاثين موظفا بالمتحف كطرف ثالث، عن وجود ستة عشر متحفا أخرى على مستوى الجمهورية بلا نظام مراقبة تليفزيونية، ومعطلة الكاميرات، بخلاف عشرة متاحف أخرى بلا نظام إنذار للحريق، أو أن نظامها معطل فعلا بما يهدد بسرقة محتوياتها التي قدرت قيمتها بنحو ١٥ مليار دولار فضلا عن قيمتها الفنية العالمية، كما حدث مع« زهرة الخشخاش».

ما حدث هو ترجمة عملية للفوضى الإدارية في مصر، ولولا أنها فوضى ما سارع الوزير ـ المسؤول تضامنيا ـ إلي مكتب النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود فور وقوع الحادث، ليقدم إليه ما وصفه بـ«إفادة »حول ملابسات الواقعة، بينما الحقيقة أنه استغل منصبه كوزير لإلصاق تهمة الإهمال بشعلان، ثم الإبلاغ عنه كمسؤول مسؤولية مباشرة، ولا ما قال حسني في إفادته للنائب العام أنه كان على استعداد لإغلاق المتحف لو طلب منه شعلان ذلك، ثم عاد فناقض نفسه حين قال إنه أعطى تفويضا كاملا باختصاصاته المالية والإدارية لرئيس قطاع الفنون التشكيلية.

السؤال :كيف منحه وزير الثقافة تفويضا ـ علي كلامه ـ بالتصرف دون الرجوع إليه، ثم راح« يزره »أمام النائب العام، ويتهمه بالتراخي والإهمال لأنه لم يطلب منه غلق المتحف، اللهم إلا إذا كانت مثل هذه التفويضات للتدبيس وقت اللزوم!!

بجد ..منتهى الفوضى!!

الحل في العقدة[1]

٧٧

دعك من تأثير الأزمة المالية العالمية علي الناتج النهائى من المستهدف في خطة الحكومة خلال السنوات الخمس الأخيرة ودعك من أرقام الإنجازات التي حققتها وهى صحيحة في المرافق والخدمات والبنية التحتية حتى ولو وصلنا إلي تحسين مستوى الدخل وزيادة الضمان الاجتماعى عما سبق قبل ٢٠٠٥ كما نحفظ ونشيد فما يجب أن ننتبه إليه هو أن هذه الإنجازات على كثرتها لم تف بطموحات المواطن البسيط محدود الدخل الكادح الفقير فتضمن له حياة مستقرة.

عد إن شئت إلى أزمة التعليم وسوء مستواه من المعلم إلي التلميذ واستمرار الدروس الخصوصية دون أن تنسى أزمة الكتاب الخارجي ونجاح أباطرة الفجالة في إجهاض تحديات الوزير بدر بالضربة القاضية بعد أن كسبوا القضية، عد إن شئت لأزمات السلع الأساسية من البوتاجاز إلى السكر مرورا بأزمة الطماطم الأخيرة، وعد إن شئت إلى أسعار الحديد والأسمنت، وفى السكة بأزمة المقطورات فلا الحكومة استشرفتها رغم وجود مبشرات بقدومها المفزع ولا هى وضعت غطاء لها لتفاديها.

عد إن شئت للضريبة العقارية التي تعتبر من أهم سوءات ٢٠١٠ وعد إن شئت لتصريحات د .أحمد درويش وزير التنمية الإدارية وقوله مرارا: إن دعم الطاقة يذهب إلى الأثرياء علي حساب محدودى الدخل، والمواطن البسيط دون أن تغفل ارتفاع أسعار فواتير الكهرباء والمياه والتليفون الثابت.

من جانبى لن أتهم الحكومة بشيء، فالأخيرة هى التي تهمت نفسها بالعجز عن تحقيق المستهدف وعملاء بمبدأ اللي على رأسه بطحة، دعا د .أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أنس الفقى وزير الإعلام إلى وضع خطة إعلامية لإبراز المشروعات القومية الكبرى الجارى تنفيذها وتعريف المواطنين بالجهد الذى تقوم به الدولة من أجل تحقيق راحة

(١)جريدة المسائية ــ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠.

المواطنين ورفع مستوى معيشتهم فى إطار ما وصفه بـ«تسويق إنجازاتها.

هنا سؤال هل فى استقبال رئيس الجمهورية للدكتور فاروق العقدة رئيس البنك المركزى بعد ساعات من إعلان نتيجة جولة الإعادة فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فى لقاء استمر ساعتين كاملتين برئاسة الجمهورية أوردته وكالة أنباء الشرق الأوسط بشكل مقتضب للغاية دون التطرق لفحو المقابلة ما أقلق د .نظيف وجعله يشعر بأن عهد وزارته أوشك على الانتهاء فراح يدعو إلى ما دعا إليه.

ثم هل الرئاسة ترى أن لدى العقدة حلولا لأزمات الماضى بعد أن نجح في التَعامل مع الأزمة المالية بما حافظ على البنوك المصرية وأموال المودعين في وقت انهارت أو تأثرت البنوك الأجنبية فى الخارج وكذلك بعد نجاحه في السيطرة على أسعار الدولار قياسا بسعر الجنيه المصرى إلى أقل من خمسة جنيهات ونصف الجنيه للدولار أم لكونه يتمتع كما يؤكد المراقبون بالقدرة على ابتكار الحلول في مواجهة الأزمات ويملك رؤية تهدف لتعزيز الاقتصاد المصرى ومشروعا طموحا لوضعه خلال سنوات قليلة في مصاف الاقتصاديات الكبرى؟

طب ليه لأ مش يمكن يكون الحل في العقدة.



المنوع من الصرف[1]

٧٨

حتى ولو كان أداء الموظف العام يضاهى أو يتفوق علي أداء الأسطى عمارة فتوة درب شكمبة في رائعة صلاح جاهين« الليلة الكبيرة »الذي كان يهيم بعضلاته مفتونا بها في الموالد « أنا أزؤ الطارة واضرب ١٠٠ بمبة»، وحتى لو كان صيته الوظيفى قد عم القطر المصرى من سيناء لمرسى مطروح، باعتباره مشرفا على امتحانات الثانوية العامة، متجاوزا صيت الأسطى عمارة« صيتى من القلعة لسويقة اللالة أنا واخد السمعة »فلا أجد مسوغا واحدا لحصول أى موظفي حكومى على مكافآت أو حوافز تعادل سنوات عمره الزمنى، خلال خمس سنوات فقط من عمره الوظيفي.

مناسبة هذا الكلام، ما قرأته يوم الخميس الماضي عن إلغاء الدكتور أحمد زكى بدر وزير التربية والتعليم جميع البدلات والمكافآت التى كان يتقاضاها د .رضا أبوسريع وكيل أول الوزارة، ومن بينها مكافأ امتحانات الثانوية العامة التى بلغت ٢٢ ألف يوم في عهد الوزير السابق د .يسرى الجمل!!

تسمرت عيناى أمام الخبر حين قرأته على صفحات جريدة المصريون الإلكترونية، راجعت قراءته أكثر من مرة، كذبت عينى، لم يشفع كل ذلك في أن يبدل الرقم إلى ٣٠٠ يوم مثلا بدلا من ٢٢ ألفاً.

الطريف في الخبر، ليس فى عدم اعتراض أبوسريع على قرار وزيره الذى قلص المكافأة إلى ٣٠٠ يوم فقط طبقا للقانون بحسب الخبر، إنما فيما قاله الموظف للوزير «القليل منك كثير يا أفندم!»

معنى ذلك أن أبوسريع ورفاقه من وكلاء الوزارة بديوان التربية والتعليم كانوا يتقاضون ما يتقاضون من مكافآت، إنما بالمخالفة للقانون ليستوى معهم في نفس المخالفة من منحهم إياها وهو هنا د .يسرى الجمل الوزير السابق، الذى كرس لفلسفة« رضا القانون من رضا الوزير » لإفساح طريق الممنوع على البحرى للحبايب.

---

(١)جريدة المسائية ــ ١٤ يونيه ٢٠١٠.

٢٢ ألف يوم مكافأة جعلني نفسي بحسبة بسيطة بالورقة والقلم انتهيت منها إلي أنها تساوى حوالي ٦٠ سنة، عمل فإذا كان العمر الزمني للموظف الحكومي حال مكافأته يقترب من ٦٠ عاما، فهذا وفق شهادة ميلاده، يعني تقاضيه مكافآت بأثر رجعي يعود إلى ما قبل فطامه بعامين، وهنا يلح السؤال :ماذا يمكن لموظف حكومي ماهر الأداء، بالغ التفاني في عمله أن يقدم خلال خمس سنوات هي عمره الوظيفي بديوان وزارة التربية والتعليم حتى يحصل على ٢٢ ألف يوم مكافأة عن إشرافه على امتحان الثانوية العامة، اللهم إلا إذا كانت المكافأة تقدر بنسبة عدد المتقدمين للامتحان سنويا وهي تزيد على نصف مليون طالب، ثم كم ألفا أو عشرات الآلاف من الأيام تصرف لبقية كبار الموظفين بالتربية والتعليم؟

الآن يمكن التصديق وبارتياح على ما قاله مستشارو التربية والتعليم الذين أقالهم «بدر »أو استقالوا طواعية، إثر توليه منصبه الوزاري، حين صرحوا للصحف وأجهزة الإعلام بأن ما يتقاضوه من مكافآت عن عملهم، لا يقارن بغيرهم من وكلاء الوزارة أو المستشارين بدواوين الوزارات والهيئات الأخرى، بما يستدعي محاسبة وزراء ما قبل «بدر»، والمطالبة برد ما حصل عليه« الوكلاء »والمستشارون دون وجه حق، حتى وإن كانت استمارات الصرف ممهورة بتوقيع الوزير نفسه.

ما فعله د .زكي بدر مؤخرا من إلغاء جميع المكافآت والبدلات لوكلاء وزارته، وكبار العاملين بها، والتي تتجاوز قيمتها أكثر من مليار جنيه، ليس كافيا في تقديري إنما ينبغي مطالبتهم برد ما صرفوه بالمخالفة للقانون، علي أن قرار الوزير الحالي بإلغاء قرار سلفه يسري الجمل بالتجديد، ومد سن المعاش لنحو ٧ آلاف موظف كانوا يحصلون على أكثر من ٧٠ مليونا أبرزهم رضا أبوسريع، وتجريد الأخير من جميع المهام الموكلة إليه، ثم سحبه لجميع الصلاحيات والسلطات التي سبق ومنحها له الوزير السابق، كمشرف عام على امتحانات الثانوية العامة، إنما هي بداية الطريق نحو تصحيح الأوضاع المغلوطة والمقلوبة في الوزارة، خاصة بعد أن أوكل الوزير لنفسه مهام الإشراف علي امتحان الثانوية العامة في سابقة هي الأولي في تاريخ الوزارة لضبط إيقاع المكافآت والحوافز من ميزانية« التربية والتعليم »الذي كان سائبا وبالهبل ـ كما نقول ـ لسنوات لبعض كبار المسئولين، فيما كان محظورا على المعلمين الذين انتقلوا من مهنة التدريس إلى الأعمال الإدارية والتوجيهية، بعد حرمانهم من حقهم في الكادر الخاص للمعلمين والبالغ عددهم ١٠٠ ألف موجه وموظف، الحصول على حصتهم على ميزانية الكادر، فتوفرها لتدخل جيوب المحاسيب من وكلاء أول الوزارة ومستشارى الوزير السابق يسرى الجمل بالصرف في الممنوع على حساب ممنوعين من الصرف!



قميص بـ٦ زراير!! (١)

٧٩

نفس سيناريو الاتهامات المتبادل بني وزير الثقافة فاروق حسني ووكيل وزراته محسن شعلان رئيس قطاع الفنون التشكيلية والمتاحف على خلفية حادث سرقة لوحة زهرة الخشخاش من متحف محمد محمود قبل ثلاثة شهور تقريبا، هو هـو مـا نقـرأه الآن، بـين الأول ولكن مع خِصم جديد هذه المرة هو وزير الأوقاف الدكتور محمود حمدي زقـزوق إثر سرقة منبر مسجد قاتيباي الرماح الأثري من مخزن هيئة الآثار الملحق بمسجد السلطان حسن بالقلعة!

الاتهامات رايحة جاية، وإذا كنت قد كتبت في أغسطس الماضي في نفس الزاوية تحت عنوان« هي فوضي »تعقيبا علي سرقة لوحة فان جـوخ وفـق الخطـة الـتي سبق أن نفـذ حبكتها الدرامية باقتدار المخرج الراحل يوسف شـاهين في آخـر أفلامـه« هـي فوضـي » للوحة أثرية بمكتب مأمور قسم شرطة المنطقة الشعبية، فإن سرقة المنبر تجزم بـأن المسـألة فوضى وفوضى وفوضى، دون أن تسألني عن ماهية« المسألة »التي أعنيها تحديدا، فـالمنبر المسروق ليس جوز جزمة بأحد أركان مسجد سرقه حرامي« نتن »في غفلة من المصـلين، ولا حنفية مياه أو محبس بدورة مياه مسجد غافل لص« خسع»، خادمه فسرقها، إنما الأثر المسروق يتجاوز طوله خمسة أمتار، حتي وإن قال قائل بسهولة فكه، وهو زعم صـحيح، غير أنه يبقي أن المفكوك منه ليس بحجم شنطة التلامذة، ولا حتي ضـلفة الـدولاب، بمـا يعكس جرأة وفجر لصوص المنبر من مخزنه، يزول معهـا أي عجـب في ظـل الاتهامـات الحائرة بين الجهات الحكومية المعنية!!

أعتقد أن عجبك سيزول مثلي حين ترجع بالذاكرة إلى واقعة سرقة الونش العمـلاق في ثمانينيات القرن الماضي أثناء إنشاء مترو الأنفاق، حيث كـان بطـن شـوارع القـاهرة مفتوحًا، ومع ذلك وبالرغم من الزحام الشديد، ورغم الحراسات المشددة، سرق الونش،

(١)جريدة المسائية ــ ٢ يناير ٢٠١١.

إزاي ماتعرفش، دون حيلة في ملاحقة السارق، لدرجة أن وزير الداخلية آنذاك اللواء زكي بدر فشل في تقديم مبرر منطقي للحادث ردا علي استجواب النائب الراحل علوي حافظ في مجلس الشعب!

بلاش في الثمانينيات، ففي ٢٠٠٨ نجح أربعة صيادين ـ تمكنت أجهزة الشرطة من القبض عليهم ـ في سرقة كابل كهربائي من السد العالي طوله ٢٢٠ مترا ووزنه حوالي طنين، المدهش كما كتبت الصحف في حينه إن فكه يحتاج إلى ساعات من العمل الشاق تحت الماء، وعلي الرغم من وجود أكثر من ١٢٩ كاميرا مراقبة لجسم السد العالي، بخلاف تقنيات إلكترونية بعشرات الملايين لاستشعار أي أخطار عن بعد يتجاوز مئات الأمتار، إلا أنه حصل، وسرق الكابل، ووقف وزير الري وقتها د. محمود أبوزيد «مبلولاً» أمام «إحاطة» نائبي الوطني تحت قبة البرلمان شيرين فؤاد وأحمد أبوحجي، يندادن بالسرقة التي ذكر وقتها أنها الثالثة بما يهدد مشروعا حيويا يمس الأمن القومي المصري رغم كل ما قيل عما تم وصفه بـ«الإجراءات التأمينية» ومع ذلك سرقت لوحة «الخشخاش» و«الونش العملاق» والمنبر الأثري، إزاي؟ ..ماتعرفش!!

كأني بـ«كمال بك» بطل رائعة بهجت قمر وسمير خفاجي المقتبسة من «بجماليون» لبرنارد شو، في مسرحية «سيدتي الجميلة»، بعد أن سرقته «صدفة بعضشي» يردد لازمة نحفظها جميعا «قميص بـ٦ زراير» وكرافتة مربوطة وسديري وجاكتة مقفولة، ومع ذلك نشلت الفانلة، إزاي؟ ..ماأعرفش!!!



إخصاء «الكلاب!!» [1]

٨٠

تري كم كلبا بمنطقتنا العربية يرجي إخصاؤه أو بمعني أدق علميا تعقيمه، حتي نضمن عجزه وتوقف استمرار تناسله وإنجاب جيل مشوه، شره للسلطة والهيمنة علي مقاليد الأمور في أي بستان أو حتى خرابة؟ ترى كم جروا من ذريته عاث في الأرض عقرا ونهبا لحقوق المسالمين وأرزاقهم دون أن يزجره أحد بعصاه فيتراجع؟ هابتهم مجتمعات لطالما ارتعدت فرائصها ما همت تفتح نوافذها وأبوابها لنسيم قادم أريجه من بستان اختارت ريه بإرادتها، مجتمعات لطالما استعذبت واستعذبت :فحق عليها السعار داء ودواء لا يبرح جسدها حتى حين!

بالطبع للكلام مناسبة :إذ لم أكن أعلم قبل أن ينظم المركز القومي للبحوث في يونيو الماضي ورشة عمل لتعقيم الكلاب الضالة، أن أنثي كلب واحد يتسب إليها شرفا نسل تعداده ٦٧ ألف جرو على مدى 12 جيلا، أي خلال ٦ سنوات!

وإذا كان هذا الرقم الخطير من نسل كلبة واحدة، فكيف الحال بعشرات الآلاف بل الملايين من الكلاب الضالة التي تسرح في شوارعنا وحاراتنا صباح مساء أن تنتشر معها أورام الثدي والخصية والبروستاتا السرطانية، إلى جانب مرض السعار بحسب ما يشير الأطباء؟!

ولما كانت آخر الإحصاءات تشير إلي إصابة ٧٦ شخصا بداء الكلب عام ٢٠٠٤ من بين ١٠٩ آلاف حالة عقر، فقد اهتم المركز القومي للبحوث بالتعاون مع الجمعية الدولية النمساوية لرعاية الحيوان بتنظيم ورشة عمل تحت رعاية الدكتور هاني الناظر ضمت ١٤ خبيرا من ست دول هي ألمانيا والنمسا وبلغاريا ورومانيا ومقدونيا والهند لتعقيم الكلاب الضالة، وقد أخبرتني الدكتورة نبيلة شاكر أستاذ ورئيس قسم الطفيليات وأمراض الحيوان بالمركز بأنه تم اختيار ٩٠٠ كلب من المدن الساحلية بمدن شرم الشيخ ودهب والغردقة، كنموذج لهذه التجربة للترويج للسياحة، باعتبار التعقيم أو الإخصاء وسيلة

(١)جريدة المسائية ـ ١٣ فبراير ٢٠١١.

آمنة وفعالة وآدمية لخفض عدد الكلاب بدلا من الاعتماد على الطرق التقليدية كالتسميم أو القتل بالخرطوش أو الصعق الكهربائي، في محاولة جادة لتقليل فرص العقر والتخلص من مرض السعار!

وإلى أن تظهر النتائج، ليت منطقتنا العربية تتعلم من تجربة المركز القومي للبحوث، فتعقم كل كلابها ذات النفوذ بعد أن ورثت إجرائها العقر وداء السعار!!

هذا المقال نشرته جريدة« السياسي المصري »لكاتب السطور بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٠٥، رأيت اليوم إعادة نشره بعد أن تحولت الأمنيات إلى واقع، ونجحت تجربتا تونس ثم مصر في إخصاء« الكلاب ..»والبقية تأتي!!



صدر للكاتب

- أصوات من نور.... دار الشباب العربي
- عفاريت يعالجون المرضي....دار النشر هاتييه
- أعضاء بشرية للبيع... دار النيل للنشر
- من مذكرات رؤوف ذهني: سرقني عبد الوهاب... الناشر:مدبولي الصغير



الفهرس

